

الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء  
لجنة الحسابات الوطنية

## الحسابات الاقتصادية لعام ٢٠٠٥

دراسة منقذة ومحرّرة بإدارة روبير كسباريان

بيروت، تشرين أول ٢٠٠٧



## تمهيد

عام ٢٠٠٢، اطلق دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومعالي وزير الاقتصاد والتجارة الشهيد الدكتور باسل فليحان مشروع إعداد الحسابات الوطنية للبنان بهدف وصف التطور الاقتصادي في لبنان. حظي هذا المشروع منذ بداياته بدعم المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE) الذي يمتلك خبرات واسعة ويتمتع بشهرة كبيرة في هذا المجال. وقد اتخذ قرار باعتماد سنة ١٩٩٧ كسنة أساس نظراً إلى توافر عدد من الدراسات الإحصائية لهذه السنة. وقد أتاح هذا الأمر احتساب الحسابات الوطنية الكاملة للعام ١٩٩٧<sup>١</sup> ثم سلسلة الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢<sup>٢</sup>، وبعدها الحسابات الاقتصادية لعام ٢٠٠٣<sup>٣</sup> وعام ٢٠٠٤<sup>٤</sup>. وإني أتشرف بنشر الحسابات الوطنية للعام ٢٠٠٥، وآمل أن يتم إعداد حسابات العاميين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في السنة المقبلة، بما يتوافق مع الجدول الزمني الدولي لنشر الحسابات الوطنية. وقد اتخذنا التدابير اللازمة لاتمام هذا المشروع على اكمل وجه وطلبنا العون من المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE).

شهد العام ٢٠٠٥ أحداثاً مأساوية أودت بحياة رئيس الوزراء رفيق الحريري والوزير باسل فليحان وغيرهم من الشهداء. وقد احدث هذا الأمر وقعاً سلبياً كبيراً على حركة الزخم الاقتصادي الذي سجّل في أواخر العام ٢٠٠٤. وبسبب ميل السكان إلى الاحتراز، تراجع الاستهلاك النهائي بنسبة كبيرة. غير أنّ ديناميكية الطلب الخارجي واستمرار الاستثمارات الخاصة ساهما في الحفاظ على النشاط الاقتصادي، بالتزامن مع فترة التوسع الاقتصادي التي مرّت بها المنطقة. كما ترافق هذا الأمر مع التقدم على مسار السيطرة على حجم النفقات العامة والنجاح في تحقيق الانخفاض المستمر في العجز العام. وعندما استعاد المستهلكون ثقتهم، أدى تحسن الوضع الاقتصادي في أواخر العام ٢٠٠٥، إلى توقع حدوث نمو قوي في العام ٢٠٠٦ يضاهاي النمو الذي شهده الاقتصاد في العام ٢٠٠٤ أو حتى يفوقه أهمية. وهذا خير دليل على أنه بإمكان لبنان أن يحقق مستويات مرتفعة من الأداء الاقتصادي ولاسيما عندما لا تكون البلاد واقتصادها عرضة لأحداث مأساوية كتلك التي عايننا منها خلال السنوات الأخيرة.

إنّ استمرار مشروع إعداد الحسابات الوطنية للبنان يضع في متناول الجميع سلسلة من البيانات والمعلومات بشأن اداء الاقتصاد اللبناني ويعطي صورة واضحة عنه. وقد أتاح هذا الأمر حتى الآن، القيام بتحليل إقتصادية كثيرة، وهذه كانت رغبة الوزير باسل فليحان. اوجه الشكر للسيد روبرت كاسباريان على ما قام به من جهد في هذا الصدد وكذلك الى كل من ساعده في إتمام هذا العمل. كما يسعدني ان أشكر الإدارات والأجهزة اللبنانية والمنظمات الدولية كافة التي ساهمت في تحقيق هذا المشروع، وكذلك ان اشكر السلطات الفرنسية التي لا تدخر جهداً في تقديم الدعم والخبرات اللازمة للسير قدماً على مسار تحقيق هذا المشروع الهام.

رئيس مجلس الوزراء

فؤاد السنيورة

<sup>١</sup> الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة (أيار ٢٠٠٣)

<sup>٢</sup> الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة (تموز ٢٠٠٥)

<sup>٣</sup> الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (أيار ٢٠٠٧)

<sup>٤</sup> الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (شباط ٢٠٠٧)

تقديم شكر إلى الفريق الذي ساهم في إنجاز هذا العمل.

نجوى يعقوب، إحصائية في مجال الحسابات الوطنية لدى إدارة الإحصاء المركزي.

نادين زنتوت، خبير إقتصادي لدى لجنة الحسابات الوطنية.

ميثال سلامة، من مصرف لبنان، لإعداد حسابات القطاع المالي.

رنا دكروب، من وزارة المالية، لإعداد حسابات الإدارة العامة.

## الفهرس

٩	مقدمة
١١	الجزء الأول. حساب السلع والخدمات
١٣	الفصل الأول. الانتاج
١٤	القسم ١. الزراعة وتربية الحيوانات
١٦	القسم ٢. قطاع الطاقة والمياه
١٧	القسم ٣. الصناعة
١٨	القسم ٤. البناء
١٩	القسم ٥. النقل والمواصلات
٢٠	القسم ٦. الخدمات التسويقية
٢٤	القسم ٧. التجارة
٢٥	القسم ٨. الخدمات غير التسويقية
٢٨	الفصل الثاني. الاستيراد
٣٥	الفصل الثالث. الاستهلاك
٣٥	القسم ١. استهلاك الأسر
٤٣	القسم ٢. الاستهلاك العام
٤٥	الفصل الرابع. الاستثمار
٤٥	القسم ١. التكوين القائم لرأس المال الثابت
٤٦	القسم ٢. التغير في المخزون
٤٧	الفصل الخامس. الصادرات
٥١	الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة
٥٤	الفصل الأول. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني
٥٥	القسم ١. حساب الانتاج
٥٨	القسم ٢. حساب الاستثمار وتخصيص المداخيل الاولية
٦٢	القسم ٣. حساب التوزيع الثانوي للدخل
٦٥	القسم ٤. حساب استعمال الدخل
٦٦	القسم ٥. حساب رأس المال
٦٨	القسم ٦. الحساب المالي
٧٣	الفصل الثاني. حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات
٧٣	القسم ١. حساب تبادل السلع والخدمات
٧٤	القسم ٢. حساب الدخل الأولي والتحويلات الجارية
٧٥	القسم ٣. حساب التحويلات الرأسمالية
٧٦	القسم ٤. الحساب المالي
٧٩	خاتمة
	الملاحق
٨٧	الملحق ١. جداول الحسابات الأساسية
١٠٩	الملحق ٢. المصادر الإحصائية
١٣٠	الملحق ٣. تقرير عن إستغلال تصريحات المؤسسات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة

## لائحة الجداول

### الجداول الواردة في النصوص

- ١١ ١. حساب السلع والخدمات ٢٠٠٤-٢٠٠٥
- ١٣ ٢. القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ١٤ ٣. الإنتاج الزراعي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ١٦ ٤. إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ١٧ ٥. الإنتاج الصناعي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ١٩ ٦. إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٢٠ ٧. إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٢١ ٨. إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٢٥ ٩. حساب قطاع التجارة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٢٦ ١٠. احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٢٩ ١١. استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٣٠ ١٢. استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٣٠ ١٣. استيراد سلع وسيطة من مشتقات نفطية ومنتجات أخرى ٢٠٠٤-٢٠٠٥
- ٣٥ ١٤. استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٣٦ ١٥. استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٣٨ ١٦. استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٣٩ ١٧. شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٤٠ ١٨. استهلاك الاسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٤١ ١٩. الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٤٢ ٢٠. استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٤٣ ٢١. استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٤٤ ٢٢. تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٤٥ ٢٣. التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٤٦ ٢٤. توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام
- ٤٧ ٢٥. تصدير السلع والخدمات إلى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
- ٤٨ ٢٦. تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٢-٢٠٠٥
- ٥٢ ٢٧. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني
- ٥٣ ٢٨. حسابات العالم الخارجي
- ٥٤ ٢٩. تطوّر المجاميع الاقتصادية الرئيسية ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٥٦ ٣٠. الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٥٧ ٣١. رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٥٨ ٣٢. الإعانات إلى المؤسسات العامة ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٥٩ ٣٣. توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٦٠ ٣٤. احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الانتاج والإدارات
- ٦٠ ٣٥. تطوّر خدمة الدين العام وحصة الفوائد منه ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٦١ ٣٦. مكونات الدخل الوطني القائم ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٦٢ ٣٧. توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٦٣ ٣٨. الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٦٣ ٣٩. توزيع التقديرات الاجتماعية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٦٤ ٤٠. توزيع التحويلات الجارية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٦٥ ٤١. احتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٦٥ ٤٢. توزيع الدخل الوطني المتاح القائم والادخار على العملاء الاقتصاديين
- ٦٧ ٤٣. توزيع القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-) على العملاء الاقتصاديين
- ٦٨ ٤٤. تغيير الكتلة النقدية وموجودات الجهاز المصرفي الخارجية الصافية ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٦٩ ٤٥. تغيير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبه ٢٠٠١-٢٠٠٥
- ٧٠ ٤٦. تغيير التسليفات والقروض حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥

- ٧١ ٤٧. تغيّر التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠١-٢٠٠٥  
٧٣ ٤٨. تطوّر مختلف الأرصد لميزان المدفوعات ٢٠٠١-٢٠٠٥

### جداول الحسابات الأساسية (الملحق ١)

١. جداول الاستعمالات والموارد لحسابات السلع والخدمات حسب فئة المنتج بالقيمة الجارية ومن حيث الحجم بأسعار السنة السابقة

- ٨٧ ١,٠ مجموع السلع والخدمات  
٨٨ ١,١ المنتجات الزراعية  
٨٩ ١,٢ المنتجات الحيوانية  
٩٠ ١,٣ الطاقة والمياه  
٩١ ١,٤ منتجات الصناعات الغذائية والزراعية  
٩٢ ١,٥ المنتجات النسيجية والجلود  
٩٣ ١,٦ المنتجات من المعادن اللافلزية  
٩٤ ١,٧ المنتجات المعدنية والآلات والمعدات  
٩٥ ١,٨ خشب ومطاط ومنتجات كيميائية  
٩٦ ١,٩ مفروشات  
٩٧ ١,١٠ المنتجات الصناعية الأخرى  
٩٨ ١,١١ الأبنية والأشغال العامة  
٩٨ ١,١٢ النقل والمواصلات  
٩٩ ١,١٣ الخدمات التسويقية  
٩٩ ١,١٥ الخدمات غير التسويقية

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات حسب فئة المنتج بالقيمة الجارية ومن حيث الحجم بأسعار السنة السابقة ٢٠٠١-٢٠٠٥

- ١٠٠ ٣. حسابات المؤسسات المالية (حسابات المصارف التجارية)  
١٠٥ ٤. حسابات الإدارات العامة  
١٠٦ ٤,١ حسابات الإدارة المركزية  
١٠٨ ٤,٢ الحسابات الموحدة للإدارات العامة

### جدول المصادر الإحصائية (الملحق ٢)

- ١٠٩ I.1 حركة السكان  
١٠٩ II.1 الإنتاج النباتي  
١١٠ II.2 الإنتاج الحيواني  
١١١ III.1 أهم المنتجات النفطية المستوردة  
١١١ III.2 استهلاك الكهرباء  
١١٢ IV.1 التبغ المصنع  
١١٢ IV.2 استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي  
١١٣ V.1 رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين  
١١٣ V.2 البيع المحلي للتراب  
١١٣ V.3 استيراد المواد الأولية للبناء  
١١٣ VI.1 البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت  
١١٣ VI.2 عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت  
١١٣ VI.3 إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية  
١١٤ VII.1 التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين  
١١٤ VII.2 الصحة: نفقات الإدارات العامة على الصحة  
١١٤ VII.3 خدمات قطاع التأمين  
١١٤ VII.4 قديم المسافرين الأجانب  
١١٥ VIII.1 النفقات والإيرادات لموازنة الدولة وتصنيفها  
١١٦ VIII.2 عمليات الخزينة

١١٦	الدين العام	VIII.3
١١٧	التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة	VIII.4
١١٨	حسابات مجلس الإنماء والإعمار ٢٠٠٥-٢٠٠٠	VIII.5
١١٩	حسابات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	VIII.6
١٢٠	احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية	VIII.7
١٢١	تطور الوضع النقدي	IX.1
١٢١	توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية	IX.2
١٢٢	تطور السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج	X.1
١٢٤	الصادرات	X.2
١٢٤	تطور إعادة التصدير والترانزيت	X.3
١٢٤	تطور الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي	X.4
١٢٥	المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك	XI.1
١٢٥	مؤشر أسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة	XI.2
١٢٦	مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة	XI.3
١٢٨	مؤشر أسعار القطع	XI.4

**تقرير عن إستغلال تصريحات المؤسسات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة (الملحق ٣)**

	جدول ١. عدد المؤسسات، وأرقام الأعمال والقيمة المضافة والتكوين القائم لرأس المال الثابت والضرائب المدفوعة بحسب قطاع النشاط الاقتصادي ٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٣١
	جدول ٢. تطور نسب القيمة المضافة/أرقام الأعمال والضرائب/القيمة المضافة ٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٣٢
	جدول ٣. معدل تطور عدد المؤسسات المصرحة عن أرقام أعمالها، والقيم المضافة والمشتريات من السلع التجهيزية (التكوين القائم لرأس المال الثابت) والضرائب المدفوعة	١٣٣
	الجدول ٤ أ. عدد المؤسسات التي صرحت لسنتين متتاليتين وأرقام الأعمال والقيمة المضافة ومعدل النمو بحسب قطاع النشاط الاقتصادي	١٣٤
	الجدول ٤ ب. عدد المؤسسات التي صرحت عن أرقام أعمالها لسنتين متتاليتين شراء تجهيزات (التكوين القائم لرأس المال الثابت) والضريبة المدفوعة ومعدل النمو بحسب قطاع النشاط الاقتصادي	١٣٤



## مقدمة

تم إعداد حسابات لبنان الإقتصادية للعام ٢٠٠٥ الواردة في هذه الدراسة وفق المفاهيم والنماذج ذاتها التي اعتمدت في وضع حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤. وجدير بالذكر أنه نظراً إلى الثغرات التي تعاني منها قاعدة بيانات الإقتصاد اللبناني، اعتمد نموذج مبسّط مقتبس من نموذج المحاسبة الوطنية المقترح من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ووضعت منهجية يحتذى بها في تقييم مختلف فئات الحسابات من خلال المعطيات المتوافرة<sup>٥</sup>.

وقد تمّت مراجعة تقديرات بعض الأقسام شيئاً بعد شيء بحسب توافر معطيات جديدة عن الإقتصاد الوطني. و نشير في هذا الصدد إلى أنّ المرصد الجامعي للحقائق الاجتماعية والإقتصادية التابع لجامعة القديس يوسف بتمويل من جهاز التعاون التقني الفرنسي، استقصاءاً حول ٩٠٠ من أكبر المؤسسات حجماً في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي أدى إلى تعزيز معلوماتنا في ما يتعلّق بالمؤسسات الصناعية والخدماتية. فضلاً عن ذلك تمّت مراجعة أرقام الأعمال التي صرّحت عنها المؤسسات الصناعية والتجارية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ومراجعة الإحصاءات المستخلصة من ملفات الضريبة على القيمة المضافة للأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، الأمر الذي سمح باستنتاج تطوّر النشاط الإقتصادي في بعض القطاعات.

إنّ النمو الإقتصادي الذي بدأ عام ٢٠٠٣ واستمر مع مزيد من الزخم عام ٢٠٠٤ توقف بشكل مفاجئ وغير متوقّع في العام ٢٠٠٥ إثر اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في ١٤ شباط من ذلك العام.

وانحسرت الواردات بسبب تراجع الطلب الداخلي والخارجي. غير أنّ التخفيف من عجز الميزان التجاري واستمرار التمويل الخارجي ساهما في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بالرغم من تراجع التحويلات الجارية.

ترد جميع هذه الوقائع بالتفصيل في جزئين يستعرضان الحسابات كالتالي:

يتناول الجزء الأول حسابات السلع والخدمات التي تصف مختلف أوجه الإقتصاد الفعلي وتطوّرهما. ويشتمل هذا الجزء على خمسة فصول مخصّصة للعناصر التي تشكل المعادلة الأساسية لهذه الحسابات:

الانتاج + الاستيراد = الاستهلاك + التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغيّر في المخزون + التصدير.

ويظهر الجزء الثاني الذي يشتمل على فصلين التوازن العام للحسابات المجمّعة لمجموع التدفقات التي تشكّل النشاط الإقتصادي العام. وقد خصّص الفصل الأول للحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني، وهو يتناول حسابات الانتاج ويربطها بحسابات عمليات التوزيع والعمليات المالية. أمّا الفصل الثاني فيدور حول حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات.

<sup>5</sup> يمكنكم مراجعة نموذج الحسابات وطرق التقييم الواردة بالتفصيل في الدراستين السابقتين الصادرتين عن وزارة الإقتصاد والتجارة: "الحسابات الإقتصادية للبنان لسنة ١٩٩٧"، الصادرة في أيار ٢٠٠٣ و "الحسابات الإقتصادية للبنان للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢"، الصادرة في تموز ٢٠٠٥.

وترد الحسابات الأساسية في ملحقات على الشكل التالي:

(١) ضمن إطار حسابات السلع والخدمات:

- حسابات الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات مقسمة إلى ١٥ فئة.
- جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات بحسب القطاعات الاقتصادية السبعة الأساسية.

(٢) ضمن إطار الحسابات المؤسسية:

- حسابات المصارف التجارية.
- حسابات الإدارة المركزية.
- الحسابات المقدرة لمجموع الإدارات.

لا تزال المعلومات المتعلقة بسائر المؤسسات غير متوافرة.

كما ونستعيد حسابات الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥ في وقت لاحق بعد مراجعتها على ضوء المعلومات الجديدة التي سوف تتوفر و يمكن للباحث بفضلها الإطلاع على سلوك الاقتصاد اللبناني في ظل الظروف الاقتصادية التي شهدها لبنان خلال هذه الفترة.



يمكن الاستنتاج إذا أنّ الانتاج المحلي لم يتبع وتيرة تراجع الطلب الداخلي والطلب الخارجي، وأنّ الواردات تراجعت هي بنسبة تفوق بكثير تراجع الطلب (-٥,٧% من حيث القيمة الحقيقية). وقد لوحظت الظاهرة عينها، وإنّما بصورة معاكسة، خلال السنتين السابقتين حيث كان معدّل نمو الواردات يفوق معدّل نمو الطلب.

أمّا التضخّم قياساً بتغيّر مستويات أسعار الاستهلاك فقد كان أكثر اعتدالاً عام ٢٠٠٥ عمّا كان عليه في السنتين السابقتين، إذ بلغت نسبته +٢,١% مقابل ٣,١% عام ٢٠٠٤ و٣,٦% عام ٢٠٠٣. وقد نجم هذا التضخّم عن نمو مستويات أسعار الاستيراد قياساً بمؤشّر قيمّ الوحدات بنسبة ٨,٨% عام ٢٠٠٥ و٦,٧% عام ٢٠٠٤ و٥,٦% عام ٢٠٠٣، في حين شهدت أسعار عوامل الانتاج الداخلي شبه استقرار: -٠,٦% عام ٢٠٠٥، و+٠,٩% في العام ٢٠٠٤ و١,٦% في العام ٢٠٠٣.

يرد تطوّر مجاميع حساب السلع والخدمات للعام ٢٠٠٥ بالتفصيل في الفصول الخمسة التالية:

الفصل الأول. الانتاج الداخلي

الفصل الثاني. الاستيراد

الفصل الثالث. الاستهلاك

الفصل الرابع. تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون

الفصل الخامس. التصدير

## الفصل الأول الانتاج

يقيس الناتج المحلي القائم مستوى نشاط انتاج مختلف العملاء الاقتصاديين. وهو يساوي مجموع القيم المضافة للمؤسسات (شركات ومؤسسات فردية ومؤسسات عامة)، التي تنتج سلع وخدمات تسويقية، تقدر بأسعار السوق من جهة وبقيمة انتاج الإدارات للخدمات غير التسويقية التي تقدر بكلفة عوامل الانتاج من جهة أخرى.

يبين الجدول رقم (٢) أدناه توزيع الناتج المحلي القائم حسب القطاعات وتطوره خلال العام ٢٠٠٥ مقارنة بالعام ٢٠٠٤.

جدول رقم ٢  
القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٤-٢٠٠٥

القطاع	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٥	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
الزراعة وتربية الحيوانات	1 705	1 696	-0.4	-0.5
الطاقة والمياه	73	74	-354.9	1.0
الصناعة	3 783	3 786	-0.2	0.3
البناء	2 404	2 669	5.9	4.9
النقل والمواصلات	2 404	2 514	-6.1	4.6
الخدمات	10 622	10 925	-0.2	3.1
التجارة	7 756	7 534	1.4	-4.2
الإدارة العامة	3 612	3 722	0.0	3.1
<b>المجموع : الناتج المحلي القائم</b>	<b>32 359</b>	<b>32 499</b>	<b>-0.6</b>	<b>1.1</b>

أضرّ التباطؤ الاقتصادي بجميع القطاعات تقريباً وإيّما بنسب مختلفة. غير أنّ قطاع الاتصالات تابع نموه، وكذلك قطاع البناء والخدمات غير التسويقية ولكن بوتيرة أخفّ. أمّا قطاع التجارة فقد تراجع كثيراً بسبب التراجع الحاد في حجم الواردات.

ترتبط زيادة القيمة المضافة أو تراجعها في قطاع معين ليس فقط بتطور النشاط الفعلي لهذا القطاع وإنما بتغير أسعار الانتاج وأسعار المدخلات أيضاً. وعليه فإنّ النمو البطيء الذي شهده قطاع الطاقة وإن كان فعلياً لم يحول دون انخفاض القيمة المضافة لهذا القطاع التي أصبحت سلبية. وقد نجم هذا الانخفاض الأخير عن غلاء أسعار المنتجات النفطية التي تستخدم في توليد الكهرباء، خصوصاً وأنّ أسعار مبيع الطاقة الكهربائية لم ترتفع بالتناسب مع هذا الغلاء.

تتناول الأقسام التالية بالتفصيل تكوين القيمة المضافة في مختلف القطاعات.

## القسم الأول. الزراعة وتربية الحيوانات

تحتسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات من خلال طرح القيمة المقدرة للاستهلاك الوسيط من الانتاج بأسعار التسليم على باب المزرعة، كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

جدول رقم ٣  
الانتاج الزراعي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل			فرع الإنتاج
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	2005 باسعار 2004	2005	200٤	
17.1	2.0	91	93	78	النجليات
-4.7	0.2	782	784	821	الفواكه
-17.1	6.6	97	103	117	الزراعات الصناعية
1.6	1.7	614	625	604	الخضار وغيرها من المزروعات
<b>-2.2</b>	<b>1.3</b>	<b>1 585</b>	<b>1 605</b>	<b>1 620</b>	<b>مجموع الإنتاج النباتي</b>
7.6	-2.8	312	303	290	الحيوانات الحية
2.3	0.6	219	221	214	المنتجات الحيوانية
10.9	-4.0	60	57	54	منتجات الصيد
<b>5.9</b>	<b>-1.7</b>	<b>591</b>	<b>581</b>	<b>558</b>	<b>منتجات تربية الحيوانات والصيد</b>
<b>-0.1</b>	<b>0.5</b>	<b>2 175</b>	<b>2 186</b>	<b>2 178</b>	<b>المجموع العام</b>
1.2	3.6	479	496	473	- الاستهلاك الوسيط
<b>-0.5</b>	<b>-0.4</b>	<b>1 696</b>	<b>1 690</b>	<b>1 705</b>	<b>= القيمة المضافة غير الصافية</b>

في المجمل، يبين هذا الجدول أنّ القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات انخفضت عام ٢٠٠٥ بنسبة ضئيلة مقارنة بالعام ٢٠٠٤. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى ارتفاع قيمة المواد الأولية المستعملة بنسبة تفوق نسبة ارتفاع الانتاج (+٤,٨% مقابل +٠,٤%)، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار. وبالأسعار الثابتة، لم يسجل انتاج القطاع الزراعي وقيمه المضافة أيّ تغيير بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤.

### تطور الانتاج

شهد الانتاج النباتي عام ٢٠٠٥ انخفاضاً طفيفاً من حيث الحجم، بسبب انخفاض انتاج الفاكهة.

ويعود انخفاض الكميات المنتجة من الفاكهة بنسبة ٤,٧% إلى سبب وحيد هو الانخفاض الحاد في انتاج الزيتون عام ٢٠٠٥، بعد أن كان قد سجّل ارتفاعاً كبيراً في السنة السابقة. وفي الواقع، تشير تقديرات وزارة الزراعة إلى أنّه في العام ٢٠٠٣ بلغ انتاج الزيتون ٢٠٠ ٨٣ طناً ثم ارتفع إلى ٣٠٠ ١٦٧ طناً عام ٢٠٠٤ ليهبط إلى ٥٠٠ ٧٦ طناً عام ٢٠٠٥. أمّا الأصناف الأخرى من الفاكهة سجّلت تراجعاً في الكميات المنتجة نسبته ٠,٥% فقط.

ويبدو استقرار أسعار انتاج الفاكهة واضحاً (+٠,٢%). وبالفعل، انخفضت أسعار مجموع أصناف الفاكهة الأخرى بنسبة ٢,٧% باستثناء سعر الزيتون الذي ارتفع بنسبة ١٦,٦%.

أما الخضار، التي تحتل قيمة انتاجها المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قطاع الزراعة، فقد شهدت بعض النمو إن من حيث الكمية (+١,٦%) أو من حيث السعر (+١,٧%). ونلاحظ بشكل خاص ارتفاع انتاج البطاطا من ٤٩٩ إلى ٥١١ ألف طن والبندورة من ٢٢٥ إلى ٢٢٧ ألف طن.

تتألف الزراعات الصناعية من الشمندر السكري الذي انخفض انتاجه من ٨٤,٨ إلى ٧٩,٢ ألف طن ومن التبغ الذي تراجع انتاجه من ١١ ألف طن عام ٢٠٠٤ إلى ٩ آلاف طن عام ٢٠٠٥.

وفي المقابل، نما انتاج الحبوب بصورة ملحوظة، وبخاصة القمح الذي يشكل ٦٠% من قيمة هذه الفئة من الزراعة، وقد ارتفع من ١٣٧ ألف طن عام ٢٠٠٤ إلى ١٤٤ ألف طن عام ٢٠٠٥.

كما وزاد انتاج قطاع تربية الحيوانات والصيد في العام ٢٠٠٥ بوتيرة تفوق تلك التي سجلها في السنتين السابقتين: ٤,١% عام ٢٠٠٥، مقابل ١,٢% عام ٢٠٠٤ و ٣,٢% عام ٢٠٠٣. ورافق هذه الزيادة انخفاض أسعار التسليم على باب المزرعة بنسبة ١,٦%.

وينجم ارتفاع كميات الحيوانات الحية المنتجة إلى إعادة تقييم تقديرات وزارة الزراعة التي تبين على ضوءها أن انتاج الحيوانات الحية قد انخفض بما نسبته ٣% من حيث الحجم، وذلك بسبب انخفاض انتاج لحوم الدواجن من ٣٠٠ ١٣٧ طن عام ٢٠٠٤ إلى ٦٠٠ ١٣٠ طن عام ٢٠٠٥ وركود انتاج اللحوم الحمراء<sup>٦</sup>.

وينسب ارتفاع كميات المنتجات الحيوانية (البالغة نسبته ٢,٣%) إلى الزيادة في انتاج الحليب الطازج من ٢٤٤ ٠٠٠ طناً عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥١ ٩٠٠ طناً عام ٢٠٠٥، والبيض من ٧٥٥ إلى ٧٥٨ مليون وحدة، والعسل من ١ ٠٧٠ إلى ١ ٠٩٥ طناً.

### الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات

على عكس الانتاج الزراعي الذي يخضع لإحصاءات دورية تقوم بها وزارة الزراعة، لا تقام استقصاءات مباشرة مع المزارعين وأصحاب المزارع حول الاستهلاك الوسيط في هذا القطاع. وقد تمّ تقدير هذا الاستهلاك بصورة غير مباشرة من خلال مراجعة نسب انتاج المنتوجات المعدة للزراعة وتربية الحيوانات واستيرادها: بذور وأغراس ومياه الريّ وأسمدة ومبيدات وعلف للمواشي، إلى آخره. وعلى كلّ حال، يتمّ استيراد القسم الأكبر من هذه المنتوجات الأمر الذي يسمح باحتساب الكميات المستعملة منها وتطورّ سعر مبيعها إلى المزارعين على وجه التقريب.

إنّ الزيادة الطفيفة في حجم المنتجات الوسيطة المستخدمة في الزراعة والبالغه نسبته +١,٢% عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤، يعزى بشكل أساسي إلى انخفاض كميات الأسمدة المستوردة (-٢٩%) وارتفاع حجم المبيدات المستوردة (+٩,٥%). كما شهد استيراد المنتجات الأخرى الداخلة في الزراعة وتربية الحيوانات إما جموداً أو انخفاضاً: بزور وشتول (-٢,٩%)، زروع ومنتجات أخرى معدة لتغذية الحيوانات (-١,٧%).

<sup>٦</sup> كان من الضروري إجراء عملية إعادة التقييم هذه لتوازن الحسابات بين الاستعمالات والموارد.

كما أنّ ارتفاع سعر هذه المنتجات بنسبة +٣,٧% ينجم أيضاً عن ارتفاع أسعار الواردات من الأسمدة الذي بلغ ما نسبته +١٥,٥%، وأسعار المحروقات (+٢١%) التي عوّض عنها انخفاض أسعار الواردات من المبيدات (-٨,٥%) والبذور والشتول (-٢,٥%).

## القسم الثاني. قطاع الطاقة والمياه

إلى جانب المؤسسات العامة التي تؤمن إنتاج المياه والكهرباء وتوزيعها، هناك مؤسسات صغيرة خاصة تعمل على إنتاج الكهرباء على مستوى الأحياء بسبب الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي الموزع على الشبكة العامة. وهناك أيضاً مؤسسات توزع المياه للمنازل بواسطة شاحنات صهاريج. استندت تقديرات إنتاج العام ٢٠٠٥ إلى التقديرات السابقة من خلال استعمال المؤشرات المتاحة.

يستعرض الجدول رقم (٤) التالي تطوّر حساب هذا القطاع بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

جدول رقم ٤  
إنتاج قطاع الطاقة والمياه 2004-2005

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	2004	2005	200٤	
		2005			
		باسعار			
		2004	2005	200٤	
0.9	-0.9	1 168	1 158	1 158	كهرباء
1.2	0.0	173	173	171	ماء
0.9	-0.8	1 341	1 331	1 329	المجموع
0.9	19.9	1 267	1 518	1 256	- الاستهلاك الوسيط
1.0	-354.9	74	-188	73	= القيمة المضافة غير الصافية

## تطوّر الإنتاج

قدّر تطوّر إنتاج الكهرباء من حيث الحجم على ضوء الاحصاءات المتعلقة بتوزيع التيار الكهربائي على الشبكة والتي أظهرت أنّ هذا الإنتاج قد زاد بنسبة ٠,٩% بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ (١٠ ٤٩١ مليون كيلوواط/ساعة عام ٢٠٠٤ مقابل ١٠ ٥٨١ مليون كيلوواط/ساعة عام ٢٠٠٥).

وفي ظلّ عدم توافر بيانات تتعلّق بتوزيع المياه، افترضنا أنّ استهلاك هذه السلعة زاد بالتناسب مع معدّل نمو السكان البالغة نسبته حوالي ١,٢% سنوياً.

أمّا الأسعار فاستقرت من حيث المبدأ لأنّ التعرفة لم تتغيّر ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ولكن بما أنّ تعرفة الكهرباء هي تعرفة تصاعديّة، فإنّ السعر الوسيط للكيلوواط/ساعة الموزع يرتبط بتقسيم الاستهلاك بين الأسر. واستناداً إلى البيانات الواردة من مؤسسة كهرباء لبنان كان السعر الوسيط للكيلوواط/ساعة الناتج عن الفواتير الصادرة في العام ٢٠٠٥ منخفضاً بنسبة ضئيلة جداً عن السعر المحتسب عام ٢٠٠٤ (-٠,٩%).





بوجه الإجمال، كان حجم الانتاج الصناعي (مخرجات) عام ٢٠٠٥ أقلّ ممّا كان عليه عام ٢٠٠٤ (-٠,٥%) . ونظراً إلى أنّ حجم مدخلات الصناعة تراجع بنسبة تفوق نسبة التراجع في الانتاج (-١,١%)، لم تسجّل القيمة المضافة بالأسعار الثابتة نمواً هاماً (+٠,٣% فقط).

ولكن الصناعيين لم يرفعوا أسعار الانتاج بنسبة توازي ارتفاع أسعار المنتجات الوسيطة المستهلكة (+٢,٧% عوضاً عن +٤,٩%)، ممّا أدّى إلى حدوث شبه استقرار في أسعار عوامل الانتاج.

### تطوّر الانتاج

لم يضر خمود النشاط الاقتصادي بجميع فروع الصناعة بالدرجة ذاتها. ففي حين شهد انتاج الصناعات الزراعية الغذائية و صناعة الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية تراجعاً ظاهراً من حيث الحجم، بقي انتاج معظم الفروع الأخرى شبه ثابت. أمّا الصناعات الحديدية وصناعة الآلات والتجهيزات فقد سجّلت وحدها تقدماً هاماً.

يعود تراجع انتاج القطاع الزراعي الغذائي إلى انخفاض الطلب على بعض السلع الاستهلاكية كالتبغ المحلي واللحوم الطازجة. وعلى هذا الأساس، خفّضت إدارة حصر التبغ والتنباك انتاج التبغ المصنّع من ١ ٨٠٣ طنّ عام ٢٠٠٤ إلى ٦٥٥ طنّ عام ٢٠٠٥. كما أنّ استيراد لحوم الأبقار والأغنام المعدّة للذبح تراجع من ١٢٧ ألف طنّ عام ٢٠٠٤ إلى ٩٨ ألف طنّ عام ٢٠٠٥. كما أنّ انتاج زيت الزيتون انخفض بسبب الانخفاض القوي في محصول الزيتون (يرجى مراجعة القسم الأول، تطوّر الانتاج الزراعي).

### تطوّر الاستهلاك الوسيط في الصناعة

يختلف تكوين مدخلات قطاع الصناعة بحسب تطوّر الانتاج في مختلف الفروع. وعلى هذا الأساس، ينجم التراجع في حجم استهلاك منتوجات الزراعة وتربية الحيوانات عن ضعف نمو الصناعات الزراعية الغذائية. وتجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع القيمة النسبية لاستهلاك المنتجات المتنوعة ليس بذي دلالة نظراً إلى ضعف أهميتها بالنسبة للمدخلات.

### القسم الرابع. البناء

كما هو الحال بالنسبة للانتاج الصناعي، يتمّ استنتاج النمو الفعلي للبناء استناداً إلى الاحصاءات المتعلقة بالمواد الأولية المستعملة في هذا القطاع: التسليم المحلي للأسمنت من قبل مصانع الأسمنت المحلية والمواد المستوردة المستعملة في البناء والأشغال العامة.

يبين الجدول رقم (٦) التغيّر في انتاج قطاع البناء من حيث القيمة ومن حيث الحجم إلى جانب تغيير قيمة وحجم المواد المستعملة في البناء.

جدول رقم ٦  
إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٥ باسعار ٢٠٠٤	200٥	200٤	
<b>3.7</b>	<b>5.2</b>	<b>4 616</b>	<b>4 858</b>	<b>4 451</b>	<b>الإنتاج</b>
					<b>الاستهلاك الوسيط</b>
3.8	4.3	844	880	813	المعادن اللافلزية
2.3	4.1	846	881	827	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
-4.2	8.3	219	237	228	الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية
-13.0	13.9	31	35	36	المنتجات الأخرى
9.3	0.0	156	156	143	الخدمات
<b>2.4</b>	<b>4.4</b>	<b>2 096</b>	<b>2 189</b>	<b>2 047</b>	<b>المجموع</b>
<b>4.9</b>	<b>5.9</b>	<b>2 521</b>	<b>2 669</b>	<b>2 404</b>	<b>= القيمة المضافة غير الصافية</b>

وبما أنه لم تتم مراقبة التغير في أسعار البناء بصورة مباشرة فقد قدر هذا التغير استناداً إلى المتوسط المتزن لتطور أجور العمال وأسعار المواد الأولية. وبما أن أسعار اليد العاملة ارتفعت بنسبة ٨% تقريباً، سجلت أسعار البناء ارتفاعاً نسبته ٥,٢% مقابل ارتفاع قيمة المواد الأولية المستخدمة في البناء بنسبة 4.4%.

لم يكن التغير في حجم المنتجات الوسيطة المستهلكة مماثلاً بالنسبة لجميع فئات المدخلات. فقد سجل استهلاك الخدمات وخصوصاً الخدمات المالية تغيراً يفوق التغير في المدخلات الأخرى.

سجلت أسعار مجموع عوامل الإنتاج التي تشكل القيمة المضافة (اهتلاك ورواتب ومداد) مختلطة) زيادة بنسبة ٥.٩%.

#### القسم الخامس. النقل والمواصلات

تابع قطاع النقل والمواصلات نموه عام ٢٠٠٥ (+٦,٢% من حيث الحجم)، وإنما بوتيرة أبطأ من العام ٢٠٠٤ حيث بلغت نسبة نموه +١٨,٧%. ويعود هذا النمو في الأساس إلى التقدم الباهر الذي شهده قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في حين بقيت حركة النقل الجوي ثابتة.

يظهر الجدول رقم (٧) أهمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية التي استقرت أسعارها وسجل انتاجها ارتفاعاً بنسبة ٨,١%.

غير أن التقديرات المتعلقة بقطاع النقل البري ناقصة لأنها لا تشمل نقل البضائع وذلك لعدم توافر المعلومات والاستقصاءات المتعلقة بهذا الموضوع. وقد أدى ذلك إلى انقاص حصة هذا القطاع في الناتج المحلي القائم لصالح القطاعات الأخرى وخصوصاً قطاع التجارة.

جدول رقم ٧  
إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٥-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع الخدمة
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	2004	2005	200٤	
		2005			
		باسعار			
		2004	2005	200٤	
0.2	2.0	753	769	751	النقل البري
0.0	12.4	372	418	372	النقل الجوي
8.1	0.0	3 756	3 756	3 474	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
<b>6.2</b>	<b>1.3</b>	<b>4 881</b>	<b>4 942</b>	<b>٤ ٥٩٨</b>	<b>المجموع</b>
7.9	9.1	2 366	2 582	2 193	- الاستهلاك الوسيط
<b>4.6</b>	<b>-6.1</b>	<b>2 514</b>	<b>2 360</b>	<b>2 404</b>	<b>= القيمة المضافة غير الصافية</b>

ويعزى تدهور أسعار القيمة المضافة إلى ارتفاع أسعار المدخلات وخصوصاً أسعار المحروقات في حين ظلت أسعار الانتاج تقريباً على حالها، باستثناء قطاع النقل الجوي حيث سجلت الأسعار قفزة هامة بفعل التأثير المزدوج الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات والضرائب التي تفرضها المطارات في مختلف البلدان. وعلى الرغم من أنّ احصاءات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) تدلّ على حدوث ارتفاع هام في قيمة تذاكر السفر المباعة على الأراضي اللبنانية، فقد حافظت حركة المسافرين في مطار بيروت الدولي على المستوى التي كانت عليه عام ٢٠٠٤.

#### القسم السادس. الخدمات التسويقية

يتبين من حساب انتاج قطاع الخدمات التسويقية غير خدمات النقل والمواصلات والتجارة الوارد في الجدول رقم (٨) أدناه، أنّ هذا القطاع شهد تطوراً بنسبة أقل من العام ٢٠٠٤: فقد سجلت القيمة المضافة نمواً فعلياً نسبته ٣,١% مقابل ٤,٢% عام ٢٠٠٤.

#### تطور انتاج الخدمات التسويقية

إنّ قطاع الخدمات التسويقية غير متجانس وهو يضم مجموعات من النشاطات التي شهدت نسب نمو وتطور مختلفة.

جدول رقم ٨  
إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
الخدمات للمؤسسات التجارية والصناعية	900	983	0.0	9.2
خدمات الصيانة والتصليح	251	217	1.8	-15.3
السكن	2 299	2 343	0.0	1.9
الفنادق والمطاعم	1 259	1 236	-0.8	-1.0
الخدمات الشخصية المختلفة	785	814	2.7	1.0
الصحة	1 865	1 836	-0.6	-1.0
التعليم	3 059	3 201	1.7	2.9
الخدمات المالية	2 545	2 796	0.0	9.9
<b>المجموع</b>	<b>12 963</b>	<b>13 427</b>	<b>0.4</b>	<b>3.1</b>
- الاستهلاك الوسيط	2 341	2 501	3.4	3.3
<b>= القيمة المضافة غير الصافية</b>	<b>10 622</b>	<b>10 925</b>	<b>-0.2</b>	<b>3.1</b>

(أ) الخدمات للمؤسسات التجارية والصناعية

وتشمل الخدمات التقنية والقانونية وخدمات المحاسبة والمعلوماتية وتأجير المعدات والسمسرة وغيرها. لم يتم احتساب إنتاج هذه الخدمات استناداً إلى استقصاءات مباشرة لدى المؤسسات التجارية والصناعية. ويساوي هذا الإنتاج مجموع الصادرات ومجموع الاستهلاك الوسيط لمختلف القطاعات التي تستهلك هذه الخدمات وبخاصة الإدارة العامة. من هنا فالأخطاء التي قد تطرأ عند تقدير الاستهلاك الوسيط لا تؤثر في تقدير الناتج المحلي القائم إنما في توزيع هذا الناتج بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى. غير أن أي خطأ في تقدير تصدير الخدمات من شأنه أن يؤثر في الناتج المحلي القائم<sup>٧</sup> واستناداً إلى استقصاء أجري حديثاً، شكلت الصادرات من هذه الخدمات العامل الرئيسي الكامن وراء تطورها.

ما من دراسات أجريت لتقدير أسعار هذه الخدمات وبالتالي لم يتم تغييرها.

(ب) خدمات الصيانة والتصليح

تشمل هذه الخدمات فقط خدمات الصيانة والتصليح التي تستهلكها الأسر والإدارات العامة، وقد أجريت الإحصاءات لدى هاتين الفئتين دون سواهما. أما خدمات الصيانة التي تستهلكها المؤسسات التجارية والصناعية فقد أهملت ولم يتم تقديرها، وبالتالي فإن توزيع الناتج المحلي القائم بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى يعدّ متحيزاً.

<sup>7</sup> تمت مراجعة حسابات هذا القطاع للعام ٢٠٠٣ على ضوء نتائج الاستقصاءات التي أجريت لدى المؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. وقد تبين من هذه الإحصاءات أنه أنقص في تقدير صادرات الخدمات المحسوبة في حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

وقد ساهم استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧ في معرفة نسبة استهلاك الأسر لخدمات الصيانة والتصليح التي تعدّ المكوّن الرئيسي للإنتاج في هذا القطاع. أمّا تقديرات السنوات الأخرى فقد أجريت من خلال مؤشرات معيّنة: استيراد قطع الغيار في ما يتعلق بتصليح السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية، وزيادة عدد المساكن (للأسر) في ما يتعلّق بصيانة المباني.

وتدلّ هذه المؤشرات على أنّ استهلاك مثل هذه الخدمات وبالتالي إنتاجها قد سجّل تراجعاً هاماً في العام ٢٠٠٥ (-١٥,٣%) بعد التقدّم الكبير الذي حصل في العام ٢٠٠٤ (+١٤,٢%). وتشير بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت إلى أنّ أسعار هذه الخدمات سجّلت ارتفاعاً بلغت نسبته ١,٨%.

### ت) خدمات الفنادق والمطاعم

من أجل تسهيل عمليات الإحصاء، يعتبر إنتاج الفنادق والمطاعم مساوياً لإجمالي مبيعاتها مخصوماً منها قيمة المشتريات من الأطعمة والمشروبات التي تقدّم للزبائن. وانطلاقاً من تقديرات العام ١٩٩٧، قدر إنتاج هذا القطاع للسنوات التي تلت على أساس استخدام المعدّل البسيط لمعدلات الزيادة في عدد السياح والسكان كمؤشّر للنمو الحقيقي. على هذا الأساس، قدر معدل نمو هذا القطاع بما نسبته -١% بالنسبة لتراجع حركة السياحة: تراجع عدد السياح الأجانب الوافدين بنسبة ٢,٩% في العام ٢٠٠٥ مقارنة بالعام ٢٠٠٤ (١,٣٢ مليون حركة وصول في العام ٢٠٠٥ مقابل ١,٣٦ في العام ٢٠٠٤).

استنتج التغيير في أسعار خدمات المطاعم من بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت. أمّا التغيير في أسعار الخدمات الفندقية فقد تمّ احتسابه على أنه يساوي التغيير في أسعار خدمات المطاعم.

### ث) الخدمات الخاصة المتنوعة

تشمل هذه الخدمات خدمات الترفيه والعناية الخاصة والتنظيف المنزلي. وقد تمكّننا من الاطلاع عليها بفضل استقصاء ميزانيات الأسر لعام ١٩٩٧. أمّا تقديرات السنوات التالية فقد أجريت استنتاجاً من خلال تطبيق معدّل نمو حقيقي على بيانات العام ١٩٩٧، بنسبة ١,٤% سنوياً للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ وبنسبة ١,٢% للسنتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و١% لسنة ٢٠٠٥. وقد احتسب معدّل التغيير في الأسعار على ضوء بيانات أسعار غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

### ج) خدمات الصحة

أجريت دراسات عديدة بشأن خدمات الصحة ما بين ١٩٩٧ و١٩٩٩: الاستقصاء بالعينة حول الأوضاع المعيشية للأسر (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧)، وحسابات الصحة (منظمة الصحة العالمية ١٩٩٨)، الاستقصاء بشأن استعمال الخدمات الصحية (إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩٩). وقد طبّقت تقديرات العام ١٩٩٧ المستندة إلى هذه الدراسات على السنوات التي تلت واستعمل استيراد الأدوية كمؤشّر لإنتاج الخدمات الصحية.

واستناداً إلى هذه التقديرات، في العام ٢٠٠٥ شهد قطاع الصحة (القطاع التسويقي باستثناء خدمات الصحة العامة) تراجعاً خفيفاً (-١%) بعد أن كان قد سجّل نمواً متسارعاً في السنوات السابقة:

٥,٥+ % في العام ٢٠٠٤ و ٣,٢ % في العام ٢٠٠٣ و ٢,٤ % سنوياً في الفترة الممتدة بين ١٩٩٧-٢٠٠٢.

تمّ احتساب التغيّر في الأسعار (-٠,٦ % في العام ٢٠٠٥) استناداً إلى بيانات إدارة الإحصاء المركزي وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

### ح) خدمات التعليم

لا يشمل انتاج خدمات التعليم إلا الأقساط المدرسية والجامعية وقيمة الخدمات الملحقة التي تحصل عليها المدارس والجامعات الخاصة. أمّا خدمات المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية فتحسب مع الخدمات غير التسويقية لقطاع الإدارة العامة (أنظر القسم الثاني من الفصل الثالث). وقد تمّ تطبيق تقديرات العام ١٩٩٧ على السنوات التي تلت استناداً إلى زيادة عدد التلامذة والطلاب الذين تمّ تسجيلهم في مؤسسات التعليم الخاص وأسعار الأقساط التي استقصتها غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

تظهر نتائج هذه التقديرات أن قطاع التعليم سجّل معدل نمو فعلي بلغت نسبته ٢,٩ % عام ٢٠٠٥ و ٦,٥ % عام ٢٠٠٤ و ٣,٥ % عام ٢٠٠٣ و ما معدله ١,٣ % سنوياً خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢. ويتبيّن من بيانات إدارة الإحصاء المركزي أنّ أسعار الأقساط المدرسية والجامعية سجلت ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١,٧ % في العام ٢٠٠٥.

### خ) الخدمات المالية

تشمل الخدمات المالية الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

تحدّد قيمة انتاج الخدمات المصرفية على أنها تساوي الفوائد والعمولات التي تقبضها المصارف مخصوماً منها الفوائد التي تدفع للمودعين. وقد أخذت المعطيات التي استخدمت في احتساب انتاج هذه الخدمات من حسابات "الخسائر والأرباح" التي ترفع إلى مصرف لبنان.

من الصعب تحديد سعر للخدمات المصرفية، لذلك تمّ الافتراض أنّ أسعار الخدمات المصرفية مستقرة خلال الفترة الخاضعة للدراسة، ريثما تجرى دراسات تمكّن من وضع أسلوب لتحديد مثل هذا السعر.

ارتفعت قيمة الانتاج المصرفي (المصارف التجارية فقط) من ١ ٥٥١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٢ ٠٢٥ مليار عام ٢٠٠٣ و ١ ٩٩٧ مليار عام ٢٠٠٤ و ٢ ١٧٠ مليار عام ٢٠٠٥. وبالتالي، وبعد أن كان انتاج المصارف التجارية قد شهد فترة نمو معتدلة الوثيرة تراوحت بين ٤ و ٥ %، انخفض هذا الانتاج بنسبة ٢,٣ % في العام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٣، ثم ارتفع بنسبة ١١,٢ % عام ٢٠٠٥. فقد تمّ التعويض عن الانخفاض الذي حصل عام ٢٠٠٤ بنمو مؤسسات القروض المتوسطة والطويلة الأمد في تلك السنة.

وكذلك يحدّد انتاج خدمات التأمين على أنه يساوي الفرق بين الأقساط التي يتم قبضها والتعويضات التي يتم دفعها. وعلى غرار الخدمات المصرفية، لا يمكن تحديد سعر خدمات التأمين.

تمكنا من مراجعة قيمة انتاج خدمات التأمين استناداً إلى إحصاءات جديدة أجرتها وزارة الاقتصاد والتجارة، وقد شهد هذا القطاع نمواً كبيراً خلال السنوات السبع الأخيرة. ففي فترة الخمس سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفع انتاج خدمات التأمين من ١٨٢ إلى ٢٩٩ مليار ليرة لبنانية أي أنه نما بمعدل ١٠% سنوياً. وقد ارتفعت وتيرة النمو إلى ١٦+% في العام ٢٠٠٣ و ٢١+% في العام ٢٠٠٤. في العام ٢٠٠٥، استمر النمو ولكن ببطء (٧,٣+%)، إذ بلغت قيمة خدمات التأمين ٤٥٣ مليار ليرة لبنانية.

## القسم السابع. التجارة

### تطور انتاج القطاع التجاري

تقاس قيمة انتاج الخدمات التجارية بالهوامش التجارية بالمعنى الواسع (الفرق بين أسعار المبيع وأسعار الشراء) والعمولات التي يقبضها الوسطاء بين مستهلكي البضائع ومنتجها. وتشمل هذه الهوامش رسوم الاستهلاك التي يدفعها التجار وهوامش التجار بالحصص. يبين الجدول رقم (٩) أدناه العناصر الداخلة في احتساب انتاج قطاع التجارة.

وحدها الضرائب التي تستوفى عند دخول البضائع إلى الأراضي اللبنانية أحصيت، وهي تشمل الرسوم الجمركية ورسم الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة المفروضة على المنتجات المستوردة منذ العام ٢٠٠٢.

وتساوي هوامش التجارة الداخلية الفرق بين قيمة استعمالات السلع والخدمات وبين قيمة السلع المستوردة وقيمة الانتاج المحلي مخصوماً منها مجموع الرسوم المدفوعة من قبل المستوردين. وإذا ما احتسبت على هذا الشكل، تشمل الهوامش الضرائب الداخلية كالضريبة على القيمة المضافة الداخلية التي لا تسمح الاحصاءات الحالية برصدها لمختلف قطاعات الاقتصاد.

إن احتساب الهوامش بأسعار السنة السابقة يقضي باحتساب هوامش سنة معينة من خلال تطبيق نسبة هامش السنة السابقة على حجم السلع المتبادلة. وقد طبقت هذه العملية الحسابية على رسوم التجارة الخارجية وهوامشها بصورة منفصلة. أما في ما يتعلق بأسعار خدمات التجارة الخارجية، فلم نتمكن من تقدير تطورها بأي شكل من الأشكال وبالتالي أبقيت على حالها.

نستنتج من قراءة الجدول رقم (٩) التالي المعلومات التالية:

- بلغت الضرائب المستوفاة على السلع المستوردة ٢ ٦٤٣ مليار ليرة لبنانية أي أنها سجلت انخفاضاً نسبياً مقارنة بالعام ٢٠٠٤ بلغت نسبته ١٠,٨%. وإذا ما قورنت هذه الرسوم بمعدلات نمو الاستيراد من حيث القيمة بالأسعار الجارية (٣,٢+%)، يتبين أن نسبة الرسوم على الاستيراد قد انخفضت من ٢٢,٥% في العام ٢٠٠٤ إلى ١٩,٤% في العام ٢٠٠٥. ولو لم تتغير أسعار الاستيراد ومعدلات الضرائب، لبلغت قيمة رسوم الاستيراد ٢ ٨١٩ مليار ليرة لبنانية، وبذلك تكون قد انخفضت بنسبة ٤,٩% فقط بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤. كما أن الرسوم بالأسعار والمعدلات الثابتة انخفضت بما نسبته ٤,٩% أي أقل من معدل النمو الفعلي للاستيراد (-٥,٧%). وينجم هذا الفرق عن الاختلاف القائم ما بين نمو استيراد السلع الخاضعة للرسوم والسلع المعفاة من الرسوم. وبالتالي يعود انخفاض





العناصر الثلاثة التالية: قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة، وقيمة اهتلاك رأس المال العام الثابت ورواتب الموظفين.

وحدها حسابات الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار تنشر بصورة منتظمة. وقد قدرت حسابات الإدارات الأخرى للعام ١٩٩٧، وطبقت هذه التقديرات على السنوات الأخرى استناداً إلى مؤشرات واردة في حسابات الخزينة العامة.

يبين الجدول رقم (١٠) بالتفصيل العناصر الداخلة في احتساب إنتاج الإدارات العامة في العام ٢٠٠٥ مقارنة بالعام ٢٠٠٤.

جدول رقم ١٠  
احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٥-٢٠٠٤

عناصر الكلفة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٥	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
٢٠٠٥	٢٠٠٤			
عناصر الكلفة	٢٠٠٥	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
<b>الاستهلاك الوسيط</b>				
طاقة و مياه	58	75	21.5	28.9
منتجات مصنعة	147	145	5.4	-1.6
نقل ومواصلات	26	24	0.0	-8.2
خدمات مالية	487	523	0.0	7.5
خدمات تسويقية أخرى	509	488	0.0	-4.3
<b>المجموع: الاستهلاك الوسيط</b>	<b>1 228</b>	<b>1 280</b>	<b>1.9</b>	<b>2.2</b>
<b>عناصر القيمة المضافة</b>				
اهتلاك	689	675	0.0	-2.1
رواتب وأجور	2 922	3 047	0.0	4.3
<b>المجموع: القيمة المضافة غير الصافية</b>	<b>3 612</b>	<b>3 722</b>	<b>0.0</b>	<b>3.1</b>
<b>قيمة الإنتاج</b>	<b>4 840</b>	<b>5 002</b>	<b>0.5</b>	<b>2.9</b>

إنّ قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة تشكل الاستهلاك الوسيط في عملية الإنتاج. وبالتالي، فالقيمة المضافة للإدارات العامة تساوي رواتب الموظفين وقيمة اهتلاك رأس المال الثابت الذي يستعمل جماعياً.

#### أ. الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات التسويقية

تشكل قيمة الخدمات المصرفية الداخلة في خدمة الدين أكثر من ٤٤% من السلع والخدمات التسويقية المستهلكة من قبل الإدارات العامة. وبالفعل، فإن جزءاً من الفوائد التي تدفعها الدولة للمصارف المكتتبة بسندات الخزينة، يشكل دفع الخدمة المصرفية التي تقاس قيمتها بالفرق بين الفوائد التي تقبض والفوائد التي تدفع للمودعين. انتقلت القيمة المقدّرة للخدمات المالية التي تدفعها الإدارة من ٦٣٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٧٣٦ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ ثم تراجع إلى ٧٣٠ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ و٤٨٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤. عام ٢٠٠٥، عادت قيمة هذه الخدمات وارتفعت لتصل إلى ٥٢٣ مليار ليرة لبنانية. وإنّ الانخفاض الذي بلغت نسبته -٣٣,٣% عام ٢٠٠٤ يعزى بجزء منه إلى تراجع نفقات الدين العام، وإلى اكتتابات أكثر أهمية بسندات الخزينة خارج نطاق الجهاز المصرفي بجزئه الآخر. وإنّ

مجموع الفوائد التي تدفعها الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار انخفض من ٩٥٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ٢١٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ أي بنسبة ١٤,٨%، في حين انخفضت الفوائد التي حصلتتها المصارف نتيجة اكتتابها بسندات الخزينة بنسبة ٣٠,٦%، إذ انتقلت من ٢٧٥٦ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ٩١٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤، وقد ترافق هذا الانخفاض بانخفاض المعدل الوسطي للهامش المصرفي على الفائدة المحصلة: من ٢٦,٥% في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٥,٥% في العام ٢٠٠٤. في العام ٢٠٠٥، انخفضت نفقات الإدارة المركزية المالية شأنها شأن الفوائد على سندات الخزينة التي تستوفيها المصارف. ومن هنا فإنّ الارتفاع في قيمة الخدمات المالية يعود إلى سبب وحيد هو ارتفاع الهوامش المصرفية من ٢٥,٥% عام ٢٠٠٤ إلى ٢٨,٢% عام ٢٠٠٥.

### ب. القيمة المضافة للإدارات العامة

تحتسب القيمة المضافة للإدارات العامة بكلفة العناصر التالية: قيمة اهتلاك رأس المال الثابت وأجور ورواتب عنصر العمل.

من المتعارف عليه أنّ قيمة اهتلاك السلع العامة يساوي الجزء الثلاثين من قيمتها الحالية. وقد تمّ احتساب هذه القيمة من خلال جمع نفقات الدولة على التكوين القائم لرأس المال الثابت للسنوات الثلاثين الأخيرة، كون قيمة نفقات سنة سابقة ما تقيّم بالأسعار الحالية بواسطة مؤشر أسعار ملائم. ونظراً لعدم وجود مثل هذا المؤشر اعتمدنا مؤشر الحد الأدنى للأجور. (أنظر تفاصيل الحسابات في الملحق). وإذا ما احتسبت على هذا النحو، تكون قيمة الاهتلاك قد انتقلت من ٤٩٨ إلى ٦٧١ مليار ليرة لبنانية بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، ثمّ إلى ٦٩٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ و ٦٨٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ و ٦٧٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥. ويكمن السبب وراء هذا الانخفاض الذي استمر لسنتين متتاليتين في تراجع وتيرة الاستثمارات العامة خلال السنوات الأخيرة.

أمّا الأجور والرواتب التي تدفعها الإدارات العامة فتشمل الرواتب الأساسية والتعويضات والعلاوات المتنوعة بالإضافة إلى مساهمات الدولة في مؤسسات الضمان الاجتماعي كصاحب عمل. وقد نمت كلفة عنصر العمل بنسبة ٤,٤% عام ٢٠٠٥ مقابل ٢,٢% عام ٢٠٠٤ و ٢% عام ٢٠٠٣ و ٤,٩% سنوياً خلال فترة الخمس سنوات السابقة.

### ت. التغيّر في الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم

بما أنّه لا يمكن تحديد أسعار للخدمات غير التسويقية بحصر المعنى، فإن احتساب حجم هذه الخدمات بأسعار سنة مرجع يتمّ بجمع عناصر الكلفة المقدّرة بأسعار المرجع المنتقاة. وحدها أسعار السلع المستهلكة تغيّرت (+١,٩% في العام ٢٠٠٥). أمّا أسعار عناصر الانتاج (أجور ورواتب ومؤشر زيادة قيمة رأس المال الثابت) فلم تتغيّر خلال هذه الفترة.

وبهذا تكون الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم قد تغيّرت بنسبة +٢,٩% مقابل +٣,٤% من حيث القيمة.

## الفصل الثاني الاستيراد

يتكوّن الاستيراد من السلع المستوردة إلى الأراضي اللبنانية ومن النفقات على الاستهلاك التي تدفع خارج الأراضي اللبنانية من قبل أشخاص يقيمون في لبنان، غير أنّ الواردات من الخدمات لا تدرج ضمن الاستيراد لأنها تطرح من الخدمات المصدّرة.

يمكن تحديد قيمة السلع المستوردة إلى الأراضي اللبنانية بفضل إحصاءات الجمارك اللبنانية. وتشمل قيمة هذه السلع تكاليف شحنها وتأمينها حتى نقطة المراكز الجمركية (أيّ السعر خالص القيمة والتأمين والنقل). غير أنّه يتمّ إدخال بعض التعديلات على هذه الإحصاءات: فبالدرجة الأولى، لا يؤخذ في الحسبان استيراد سبائك الذهب لتكوين الاحتياطات أو بقصد المضاربة، وبالتالي لا يشمل الاستيراد إلاّ الذهب المستعمل في صناعة المجوهرات. من ناحية أخرى، يتمّ تعديل قيمة المنتجات النفطية المستوردة وكميتها استناداً إلى الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للنفط<sup>8</sup>.

يبين الجدول رقم (١١) التالي مجموع السلع المستوردة بحسب التصنيف المعتمد في وضع الحسابات وتطورها من حيث القيمة والحجم خلال العام ٢٠٠٥ مقارنة بالعام ٢٠٠٤.

عام ٢٠٠٥، ارتفعت الواردات بنسبة ٣,٢% من حيث القيمة الجارية. تعزى هذه الزيادة بالكامل إلى ارتفاع قيم الوحدات بنسبة ٩,١%. ومن حيث الحجم، تراجعت الواردات بنسبة ٥,٤% بعد أن كانت قد سجلت ارتفاعاً لسنتين متتاليتين: ٦,١% عام ٢٠٠٣ و ١٣,٧% عام ٢٠٠٤.

<sup>8</sup> يبيّن الجدول التالي التعديلات التي أدخلت إلى إحصاءات الجمارك

التغير السنوي بالنسبة المئوية	القيمة بالمليار ل.ل.		
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤
التغير بالكمية	١٢ ٨٥٨	١٤ ٠٨٥	١٤ ١٧١
القيم حسب الجمارك	36	-22	-552
تعديل المشتقات النفطية:	-2 106	-2 988	-2 771
-القيم الجمركية	2 142	2 966	2 219
+القيم حسب مديرية النفط	9.2	-468	-445
القيم المستثناة	-17	-19	-5
النقد	8.4	-460	-499
سبائك الذهب	9.2	48	60
+الذهب لصناعة المجوهرات	24.9	-393	-491
مجموع التعديلات	9.1	13 594	13 173
المجموع المعدل	9.1	13 594	13 173

جدول رقم ١١  
استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع المنتج	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2004	2005	٢٠٠٥ باسعار ٢٠٠٤	التغير بالكمية	التغير بالأسعار
منتجات زراعية	657	565	568	-13.5	-0.4
منتجات تربية الحيوانات	349	288	264	-24.2	9.2
مشنقات نفطية	2 424	3 209	2 351	-3.0	36.5
منتجات صناعات غذائية وزراعية	1 250	1 291	1 236	-1.1	4.5
منتجات نسيج وجلود والبسة	943	890	851	-9.7	4.5
معادن لافلزنية	559	515	517	-7.5	-0.3
منتجات معدنية والآت ومعدات	3 977	3 920	3 872	-2.7	1.2
خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية	2 305	2 282	2 157	-6.4	5.8
مفروشات	100	101	102	2.5	-1.6
منتجات أخرى	609	531	547	-10.3	-2.8
<b>مجموع استيراد داخلي</b>	<b>13 173</b>	<b>13 594</b>	<b>12 465</b>	<b>-5.4</b>	<b>9.1</b>
نفقات المقيمين في الخارج	465	401	402	-13.7	0.0
<b>مجموع استيراد وطني</b>	<b>13 638</b>	<b>13 995</b>	<b>12 867</b>	<b>-5.7</b>	<b>8.8</b>

أثر ارتفاع أسعار المنتجات النفطية (البالغة نسبته ١٨,٧% عام ٢٠٠٣ و٢٦,٧% عام ٢٠٠٤ و٣٦,٥% عام ٢٠٠٥) إلى حد كبير في أسعار السلع المستوردة. كما وسجلت قيم وحدات منتجات تربية الحيوانات ارتفاعاً لا يستهان به (+٩,٢%) وخصوصاً بسبب ارتفاع أسعار الأبقار (+١٤,٧%).

وعلى عكس ما حصل في السنوات السابقة، بقيت العملة اللبنانية مستقرة مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الاستيراد يعزى بالكامل إلى ارتفاع الأسعار في بلدان المنشأ.

أمّا السلع التي شهد استيرادها تراجعاً قوياً من حيث الحجم فهي منتجات تربية الحيوانات (-٢٤,٢%) والزراعة (-١٣,٥%) والأنسجة (-٩,٧%) والمعادن اللافلزية (-٧,٥%).

ويعود السبب الرئيسي الكامن وراء انحسار الواردات إلى انخفاض الطلب من قبل الأسر. وكما يبيّن الجدول رقم (١٢) أدناه، شهد استيراد السلع الاستهلاكية المخصّصة للأسر تراجعاً ملحوظاً (-٧% من حيث الحجم مع ارتفاع قيم الوحدات بنسبة ٧,١%). وانخفض أيضاً استيراد السلع الاستهلاكية المعمّرة بشكل حاد بلغت نسبته -٨,٧% عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤. (يرجى مراجعة الفصل التالي للاطلاع على تفاصيل تطوّر الاستهلاك).

جدول رقم ١٢  
استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٥-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			جهة الاستعمال
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٥		200٤	
			٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤
-7.0	7.1	5 795	6 205	6 229	الاستهلاك
-8.7	0.1	1 903	1 906	2 084	سلع معمرة
-6.1	10.5	3 891	4 300	4 145	سلع استهلاكية
					استعمال وسيط في
-5.6	-5.4	281	266	298	الزراعة وتربية الحيوانات
-6.9	12.5	3 141	3 532	3 373	انتاج الطاقة والصناعة
-3.9	4.5	502	525	523	البناء
-0.8	21.9	839	1 023	846	المواصلات والخدمات
-4.6	27.8	554	708	581	القطاعات الأخرى
-5.4	13.9	5 317	6 054	5 620	مجموع الاستعمالات الوسيطة
					سلع لتكوين رأس المال الثابت:
10,5	4,4	91	95	83	الزراعة وتربية الحيوانات
8,3	-1,7	466	458	430	انتاج الطاقة والصناعة
-37,6	4,3	60	62	96	البناء
13,2	4,7	263	275	232	المواصلات والخدمات
0,0	-6,8	454	423	454	الخدمات والتجارة
-31,4	4,2	21	22	31	القطاعات الأخرى
2,2	-1,4	1 354	1 335	1 325	مجموع سلع لتكوين رأس المال الثابت
<b>-5,4</b>	<b>9,1</b>	<b>12 465</b>	<b>13 594</b>	<b>13 173</b>	<b>المجموع العام</b>

وكان تباطؤ النشاط الاقتصادي السبب الآخر الذي أدى إلى تراجع الاستيراد: وهكذا تراجع حجم المنتجات الوسيطة المخصصة لمختلف القطاعات بنسبة ٥,٤% مع ارتفاع قيم الوحدات بنسبة ١٣,٩%. وأدى الارتفاع القوي في أسعار المنتجات النفطية إلى ارتفاع أسعار بعض المنتجات الوسيطة المستوردة كما يتبين من الجدول التالي.

جدول رقم ١٣  
استيراد سلع وسيطة من مشتقات نفطية ومنتجات أخرى ٢٠٠٥-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع السلعة الوسيطة
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٥		200٤	
			٢٠٠٤	2005	٢٠٠٤
-2.9	38.5	1 539	2 131	1 585	مشتقات نفطية
-6.4	3.8	3 778	3 922	4 035	منتجات أخرى
<b>-5.4</b>	<b>13.9</b>	<b>5 317</b>	<b>6 054</b>	<b>5 620</b>	<b>المجموع</b>

وهكذا ارتفعت أسعار المنتجات النفطية المستخدمة في إنتاج الطاقة وفي مجموع الصناعات بنسبة ٣٨,٥% في حين انخفضت كمياتها المستوردة بنسبة ٢,٩%. أما أسعار المواد الأولية الأخرى فلم ترتفع إلا بنسبة ٣,٨% فقط وانخفضت الواردات منها من حيث الحجم بنسبة ٦,٤%.

تبيّن الجداول من (١٣ أ) إلى (١٣ هـ) تفاصيل تطوّر استيراد المنتجات الوسيطة المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في العام ٢٠٠٥.

بالنسبة لقطاع الزراعة وتربية الحيوانات، لوحظ الهبوط الحاد في استيراد جميع أنواع الأسمدة بلغت نسبته -١٩,٥% مع شبه استقرار في أسعارها. في المقابل، زادت كميات المبيدات المستوردة بنسبة كبيرة بلغت +٩,٥% وانخفضت قيم وحداتها بنسبة -٨,٥%. وبصورة إجمالية، سجّلت قيمة السلع الوسيطة المستوردة للقطاع الزراعي انخفاضاً بنسبة ١٠,٧% يعزى بنسبة ٥,٤% إلى انخفاض قيم الوحدات وبنسبة ٥,٦% إلى انخفاض كمياتها.

جدول رقم ١٣ أ  
استيراد سلع وسيطة للزراعة وتربية الحيوانات ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٤	2005	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
بذار وشتول	54.8	51.9	53.2	-2.5	-2.9
أسمدة	83.3	66.9	67.1	-0.3	-19.5
مبيدات	34.7	34.8	38.0	-8.5	9.5
علف للحيوانات	121.0	108.7	118.9	-8.6	-1.7
منتجات أخرى	3.7	3.3	3.5	-6.3	-4.2
<b>المجموع</b>	<b>297.6</b>	<b>265.6</b>	<b>280.8</b>	<b>-5.4</b>	<b>-5.6</b>

تشتمل المنتجات الوسيطة المستوردة لقطاع الصناعة على المنتجات النفطية المستعملة من قبل شركة كهرباء لبنان. وهي تشمل بصورة خاصة المازوت الذي ارتفع سعره خالص القيمة والتأمين والنقل من ٣٢١ ألف ليرة لبنانية للطن الواحد عام ٢٠٠٤ إلى ٤٥٤ ألف ليرة عام ٢٠٠٥. ولم تتمكّن من تصنيف المنتجات النفطية الأخرى المستوردة للاستعمال الصناعي بحسب وجهتها وقد أدرجت ضمن المنتجات غير المقسّمة بحسب القطاع الذي يستخدمها (أنظر الجدول ١٣ هـ).

جدول رقم ١٣ ب  
استيراد سلع وسيطة للصناعة ٢٠٠٥-٢٠٠٤

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٤	2005	٢٠٠٥	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
مشتقات نفطية	701	948	663	43.1	-5.4
منتجات أخرى	2 672	2 584	2 478	4.3	-7.3
منتجات زراعية	261	199	213	-6.4	-18.5
منتجات تربية الحيوانات	291	227	207	9.8	-28.9
منتجات صناعات غذائية وزراعية	120	127	111	14.1	-7.4
منتجات نسيج وجلود	176	165	176	-6.4	0.0
معادن لافلزنية	245	229	229	0.0	-6.8
منتجات معدنية	819	881	847	4.0	3.4
خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية	719	726	664	9.4	-7.7
منتجات أخرى	41	31	32	-4.4	-21.6
<b>المجموع</b>	<b>3 373</b>	<b>3 532</b>	<b>3 141</b>	<b>12.5</b>	<b>-6.9</b>

إن قيم وحدات مجموع السلع غير النفطية المعدة للصناعة زادت بنسبة ٤,٣% وانخفضت كمياتها المستوردة بنسبة ٧,٣%. كما ونلاحظ بصورة خاصة (الجدول ١٣ ب) الهبوط الحاد في استيراد الحيوانات الحية المخصصة لإنتاج اللحوم (-٢٨,٩%) وارتفاع أسعارها بما نسبته ٩,٨%. وهكذا انتقل استيراد الأبقار المعدة للذبح من ١٠٥ ٩٩٥ طناً عام ٢٠٠٤ إلى ٨٦ ٣٢٤ طناً عام ٢٠٠٥ (-١٨,٦%). كما تراجع استيراد الأغنام من ٢١ ١٥٣ طناً عام ٢٠٠٤ إلى ٨ ٨١٩ طناً عام ٢٠٠٥ (-٥٨,٣%). كما انخفض استيراد المنتجات الزراعية المعدة للإنتاج الصناعي (-١٨,٥%) وقد صاحب ذلك انخفاضاً في أسعارها (-٦,٤%). وانخفض بصورة خاصة استيراد المواد الأولية لصناعة العجائن الغذائية والزيوت النباتية: القمح الصلب الذي تراجع استيراده من ٤٧٨ ٣٦١ طناً عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠٦ ٤٠٢ طناً عام ٢٠٠٥ (أي بنسبة -١٥,٩%)، وفول الصويا من ٦٤ ٧٠٢ إلى ٤٦ ٠٣٥ طناً (أي بنسبة -٢٨,٩%)، وبزور دوار الشمس من ٢٠ ٠٧٥ إلى ٦٤٠ طناً (أي بنسبة -٩٦,٨%)، وبزور السمسم من ٢١ ٤٣٠ إلى ٢٠ ٧٠١ طناً (أي بنسبة -٣,٤%).

عام ٢٠٠٥، لم تتبع جميع السلع المستوردة المعدة للبناء والأشغال العامة وتيرة النمو ذاتها التي تبعتها في العام ٢٠٠٤. ففي حين انخفضت قيمة وحجم الواردات من مواد البناء كالحجر والاسمنت، والمعدات والآلات المعدة لتجهيز الأبنية، والخشب والمنتجات الكيماوية كالدخان، زادت الواردات من منتجات السيراميك كالأدوات الصحية. وفي الإجمال، كانت قيمة السلع الوسيطة المستوردة للبناء متقدمة بنسبة ضئيلة عن القيمة التي سجلتها في العام ٢٠٠٤، ولكن نظراً إلى زيادة قيم الوحدات بنسبة +٤,٥%، فإن حجم الواردات من هذه السلع يكون قد انخفض بنسبة ٣,٩%. أنظر الجدول رقم (١٣ ج) التالي.



جدول رقم ١٣ ج  
استيراد سلع وسيطة للبناء ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٤	2005	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
حجر، رمل وإسمنت	79	70	67	4.5	-14.8
خزف	71	76	80	-5.4	13.1
زجاج	32	31	29	6.1	-8.5
منتجات معدنية	184	206	189	8.9	2.9
الات ومعدات	119	105	102	3.2	-14.6
خشب ومنتجات كيمياوية	37	36	34	6.2	-9.0
<b>المجموع</b>	<b>523</b>	<b>525</b>	<b>502</b>	<b>4.5</b>	<b>-3.9</b>

وفي ما يتعلق باستيراد السلع الوسيطة المعدّة للنقل والخدمات، لوحظت زيادة قوية في قيمة المحروقات المستوردة لقطاع النقل، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط. أنظر الجدول (١٣ د) التالي.

جدول رقم ١٣ د  
استيراد سلع وسيطة للنقل والخدمات ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٤	2005	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
مشتقات نفطية	528	706	533	32.5	1.0
منتجات أخرى	318	317	306	3.5	-3.8
منتجات معدنية	143	134	126	6.1	-12.0
خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية	95	102	97	4.9	2.5
منتجات أخرى	81	82	83	-1.9	3.3
<b>المجموع</b>	<b>846</b>	<b>1 023</b>	<b>839</b>	<b>21.9</b>	<b>-0.8</b>

تجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ بعض المنتجات يمكن استعمالها في أكثر من قطاع من دون أن نستطيع تحديد مفتاح توزيع لها. وهذا هو الحال بالنسبة للمحروقات السائلة كزيت الغاز وبعض المنتجات الكيماوية. راجع الجدول ١٣ هـ التالي.

جدول رقم ١٣ هـ

استيراد سلع وسيطة غير مصنفة بحسب الوجة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٤	2005	٢٠٠٥ باسعار ٢٠٠٤	التغير بالكمية	التغير بالأسعار
مشتقات نفطية	357	477	344	-3.6	38.8
منتجات أخرى	225	231	211	-6.2	9.8
خشب ومطاط ومنتجات كيميائية	174	178	160	-8.2	11.4
منتجات أخرى	51	53	51	0.5	4.6
<b>المجموع</b>	<b>581</b>	<b>708</b>	<b>554</b>	<b>-4.6</b>	<b>27.8</b>

غير أن تباطؤ النشاط الاقتصادي لم يكن مصحوباً بتراجع التكوين القائم لرأس المال الثابت، إذ استمرت المؤسسات بشراء سلع التجهيز مما أدى إلى حدوث ارتفاع طفيف في استيراد سلع التجهيز المخصصة لمختلف القطاعات: +٠,٨% من حيث القيمة و+٢,٢% من حيث الحجم إذا اعتبرنا أن انخفاض قيم وحدات هذه السلع بما نسبته ١,٤% يعكس تماماً التغير في الأسعار.

والقطاعات التي استمرت في شراء سلع التجهيز المستوردة هي قطاع النقل والمواصلات (+١٨,٦% من حيث القيمة)، والزراعة (+١٥,٣%) والصناعة (+٦,٥%). بينما تراجعت قيمة السلع المستوردة لقطاع البناء والأشغال العامة وقطاع الخدمات بنسبة ٣٤,٩% و٦,٩% على التوالي.

**أما نفقات الاستهلاك في الخارج** فقد قدرت للعام ١٩٩٧ على ضوء معطيات الاستقصاء حول ميزانية الأسر. ونظراً إلى عدم وجود دراسات مباشرة تتعلق بالفترة التي تلت العام ١٩٩٧، تمّ الافتراض أن هذه النفقات قد تطوّرت من حيث الحجم بحسب حركة المسافرين اللبنانيين إلى الخارج: +٦,٨% سنة ٢٠٠٣ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٢ و+٦,٤% في العام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٣ و-١٣,٧% في العام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤.

واحتسب تطوّر قيمة النفقات من خلال اعتماد سعر الصرف الوسيط لليورو والدولار الأميركي بالنسبة لليرة اللبنانية كمؤشر للأسعار. وعام ٢٠٠٥ لم يتغيّر سعر صرف هاتين العملاتين بنسبة تذكر بالنسبة للعام ٢٠٠٤.

## الفصل الثالث الاستهلاك

يشكل الاستهلاك النهائي الجزء الأهم من استعمالات السلع والخدمات ويمثل، بحسب السنوات، ما بين ٧٠ و٧٥% من الموارد المتوافرة. ويشمل الاستهلاك استهلاك الأسر (أو الاستهلاك الخاص) واستهلاك الإدارات العامة (أو الاستهلاك العام)؛ نستعرض هذين النوعين من الاستهلاك بالتفصيل في القسمين التاليين.

### القسم الأول. استهلاك الأسر

نحصل على قيمة استهلاك الأسر من خلال تقدير الاستهلاك الخاص على الأراضي اللبنانية (الاستهلاك الداخلي) بعد خصم استهلاك السياح وزيادة قيمة نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج. وقد قدر هذا الاستهلاك خلال إعداد حسابات سنة ١٩٩٧ على أساس نتائج الاستقصاء حول ميزانية الأسر. أما بالنسبة للسنوات الأخرى، فيعتمد في تقدير استهلاك الأسر بشكل غير مباشر على مؤشرات ملائمة.

يبين الجدول رقم (١٤) تطور استهلاك الأسر بحسب مختلف مكوناته. وقد أعد مؤشر لأسعار الاستهلاك بهدف تقدير التطور الحقيقي للاستهلاك. ترد مصادر هذه الأرقام في الملحق.

### جدول رقم ١٤

#### استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
مواد غذائية	6 689	6 397	3.8	-4.4
تبغ	614	537	2.3	-12.4
منتجات نسيجية وجلدية وألبسة	1 950	1 882	3.8	-3.5
طاقة وماء	2 054	1 963	3.0	-4.4
سلع معمرة	3 043	2 834	1.1	-6.9
منتجات صناعية أخرى	2 178	1 973	2.8	-9.4
نقل ومواصلات	2 191	2 390	2.6	9.1
إيجار السكن	2 299	2 343	0.0	1.9
تعليم وصحة	4 924	5 037	0.8	1.4
خدمات أخرى	2 799	2 770	0.5	-1.0
<b>مجموع الاستهلاك المحلي</b>	<b>28 741</b>	<b>28 675</b>	<b>2.1</b>	<b>-2.3</b>
- نفقات المسافرين الصافية	-1 083	-1 133	2.9	1.7
<b>= مجموع استهلاك الاسر</b>	<b>27 657</b>	<b>26 984</b>	<b>2.1</b>	<b>-2.4</b>

كان معدل نمو الاستهلاك الداخلي الخاص (استهلاك الأسر والسياح على الأراضي اللبنانية) سلبياً عام ٢٠٠٥: -٢,٣% من حيث الحجم. وبما أن الارتفاع في الأسعار بلغ ما نسبته +٢,١%،

بقيت قيمة هذا الاستهلاك شبه مستقرة. وقد حصل هذا التراجع بعد سنة من النمو القوي (٦,٥% من حيث القيمة الحقيقية). ويعزى السبب في ذلك إلى الظروف السيئة التي تبعت اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، إذ أن الأسر مالت إلى الإختار أكثر منه إلى الاستهلاك. كما أن انسحاب القوات السورية ومغادرة جزء كبير من اليد العاملة الأجنبية أسفرا عن تراجع الاستهلاك الداخلي.

لم يكن نمو الاستهلاك الخاص مماثلاً بالنسبة لجميع أنماط الانفاق، ففي حين استمرّ الانفاق على خدمات النقل والاتصالات والسكن والتعليم بالتزايد، تدنّى الانفاق على الأقسام الأخرى بمعدلات مختلفة.

### (أ) استهلاك المواد الغذائية

إنّ انخفاض عدد السكان المقيمين على الأراضي اللبنانية وارتفاع الأسعار أدّى إلى انخفاض حجم المنتجات الغذائية المستهلكة. وهكذا فإنّ الانخفاض الطفيف في انفاق الأسر على الغذاء بنسبة -٠,٧% قد نجم عن ارتفاع الأسعار (+٣,٨%) وعن انخفاض الكميات المستهلكة بنسبة أكبر بلغت -٤,٤%. وبعد هذا النمو، حافظت حصة استهلاك المواد الغذائية من الاستهلاك الداخلي الخاص على المستوى التي كانت عليه في السنة السابقة بعد أن كانت قد تراجعت من ٢٧,٩% عام ١٩٩٧ إلى ٢٤,٢% عام ٢٠٠٤.

يستعرض الجدول رقم (١٥) قيمة استهلاك المواد الغذائية بالتفصيل، ويبيّن التغيّر في أسعار مختلف المواد الغذائية، ممّا يسمح بتقييم النمو في حجم كل نوع من أنواع السلع المستهلكة.

جدول رقم ١٥  
استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٤	2005	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
منتجات زراعية	1 588	1 636	1 550	5.5	-2.4
فواكه	735	739	707	4.6	-3.9
خضار	760	809	758	6.6	-0.2
نباتات ونباتات أخرى	93	87	85	3.2	-8.5
منتجات حيوانية	550	552	568	-2.8	3.3
منتجات الصناعات الغذائية	4 551	4 451	4 279	4.0	-6.0
لحوم طازجة	1 104	1 041	1 002	3.9	-9.2
معجنات	900	872	858	1.7	-4.6
منتجات الالبان	705	719	663	8.4	-5.9
مواد دهنية	396	431	423	1.9	7.0
سكاكر وشكولاتة	201	189	164	15.1	-18.3
معلبات و مواد غذائية اخرى	708	695	664	4.6	-6.2
مشروبات	538	503	503	-0.1	-6.4
المجموع	6 689	6 639	6 397	3.8	-4.4

- زادت قيمة المنتجات الزراعية المستهلكة بنسبة ٣% على أثر ارتفاع الأسعار بنسبة ٥,٥%، إذ أن الكميات انخفضت بنسبة ٢,٤%.

- في المقابل، سجّل استهلاك منتجات تربية الحيوانات المكوّنة بشكل أساسي من الحليب والبيض الطازج زيادة من حيث الحجم (+٣,٣%) تزامنت مع انخفاض في الأسعار بنسبة ٢,٨%.

- أمّا في ما يتعلق باستهلاك منتجات الصناعات الغذائية، فقد تراجع أيضاً إن من حيث القيمة (-٢%) أو من حيث الحجم (-٦%)، إذ أنّ الأسعار ارتفعت بما معدله ٤%. وقد سجّل استهلاك اللحوم الطازجة أكبر نسبة تراجع (-٩,٢% من حيث الحجم) و-٥,٧ من حيث القيمة. كما أنّ العجائن الغذائية التي تحتل المرتبة الثالثة في سلم الغذاء بعد اللحوم والخضار، فقد سجّل استهلاكها تراجعاً ولكن بنسبة أقلّ أهمية (-٤,٦%) مع ارتفاع أكثر اعتدالاً في الأسعار (+١,٧%). وقد لوحظ أيضاً ارتفاع أسعار المنتجات المكوّنة من السكر (+١٥,١%) وصاحب ذلك هبوطاً في كمياتها المستهلكة (-١٨,٣%).

### ب) استهلاك التبغ

استناداً إلى إحصاءات إدارة حصر التبغ والتبناك، تراجع شراء التبغ المصنّع من قبل المقيمين وغير المقيمين في لبنان بنسبة كبيرة عام ٢٠٠٥ (-١٢,٤% من حيث الحجم): وبالفعل في العام ٢٠٠٥، سجّلت مبيعات إدارة حصر التبغ والتبناك أدنى مستوى لها منذ العام ١٩٩٧: ٦٢٨ ٧ طناً مقابل ٧٢٩ ٨ طناً في العام ٢٠٠٤. وإنّ مبيعات التبغ المحلي هي التي سجّلت أكثر نسبة تراجع بلغت -٥٢,٤%، إذ انخفضت من ٦٧١ ١ طناً عام ٢٠٠٤ إلى ٧٩٥ طناً عام ٢٠٠٥. أمّا كميات السجائر المستوردة المباعة فلم يتخطّ تراجعها ما نسبته ٣,٢%. وقد نجم كل هذا عن انسحاب القوات السورية ومغادرة جزء كبير من العمّال السوريين، في ربيع العام ٢٠٠٥.

وبالرغم من أنّ أسعار تجزئة السجائر ومنتجات التبغ الأخرى المصنّعة لم تتغيّر في العام ٢٠٠٥، فإنّ السعر الوسطي للوحدة ارتفع بنسبة ٢,٣% نتيجة التغيّر في تكوين الاستهلاك: فمع التراجع في التبغ المحلي الذي يقلّ سعره كثيراً عن سعر التبغ المستورد، كان المعدل المتزن للأسعار أقرب إلى المعدل المتزن لأسعار التبغ الأجنبي.

### ج) الإنفاق الخاص على الملابس والأقمشة

إنّ النفقات على استهلاك الملابس والأقمشة بقيت شبه مستقرة في العام ٢٠٠٥. فالارتفاع في الأسعار التي بلغت نسبته ٣,٨% قابله تراجعاً مماثلاً في الكميات المستهلكة (-٣,٥%). وتمثّل هذه النفقات ما يقارب ٧% من مجموع استهلاك السلع والخدمات التسويقيّة، أيّ بنسبة موازية تقريباً للسنة السابقة. لا تتوافر لدينا تفاصيل وافية عن تطوّر الاستهلاك في كلّ من مكونات هذه الفئة من المنتجات التي تتألّف، إلى جانب الملابس، من الجلديات والبياضات المنزلية والسجّاد.

### د) الاستهلاك الخاص للطاقة

يضم الاستهلاك الخاص للطاقة نفقات الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية. ارتفعت نسبة هذا الاستهلاك من ميزانية الأسر من ٦,٥% عام ١٩٩٧ إلى ٧,٥% عام ٢٠٠٢، وبقيت على هذا المستوى في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ويعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى التقلّب في الأسعار. وفي العام ٢٠٠٥، توافقت الزيادة في الأسعار التي بلغت نسبتها ٣% مع تراجع في الكميات المستهلكة (٤,٤%).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأسعار سجلت ارتفاعاً خفيفاً بالمقارنة مع الارتفاع في أسعار المشتقات النفطية، وذلك بسبب جمود أسعار الكهرباء والبنزين.

يبين الجدول رقم (١٦) أدناه تفاصيل استهلاك الطاقة والمياه. ونستنتج منه أنّ استهلاك الطاقة الكهربائية تطوّر بنسبة ٢,٢% في العام ٢٠٠٥ مع انخفاض معتدل في معدل سعر الكيلوواط/ساعة. (نشير إلى أنّ السعر المتوسط يمكن أن يتغيّر رغم ثبوت التعرفة وذلك بحسب درجة تركيز الاستهلاك، كون التعرفة تصاعديّة).

ونظراً إلى عدم وجود احصاءات جديدة، تمّ تقدير استهلاك المياه على افتراض أنها تتبع وتيرة نمو السكان أيّ أنها تزداد بنسبة ١,٣% سنوياً، أمّا أسعار المياه فلم تتغيّر.

جدول رقم ١٦  
استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٥-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٤	٢٠٠٥	200٤	
1.5	-0.9	688	682	678	كهرباء
1.3	0.0	157	157	155	ماء
-8.6	5.9	1 112	1 178	1 216	مشتقات نفطية
...	...	6	6	4	محروقات صلبة
<b>-4.4</b>	<b>3.0</b>	<b>1 963</b>	<b>2 023</b>	<b>2 054</b>	<b>المجموع</b>

تراجعت كمية المشتقات النفطية المستهلكة بما نسبته ٨,٦% وسجلت أسعارها ارتفاعاً يمكن اعتباره معتدلاً (+٩,٥%).

نذكر أنّ استهلاك الأسر للمشتقات النفطية يقوم على نوعين من الاستعمال: استخدام خاص بالمواصلات (الوقود أو البنزين للسيارات الخاصة) واستخدام منزلي لوسائل التدفئة والطبخ (المازوت وغاز البوتان).

• بقيت كميات البنزين المستهلكة مستقرّة بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤ مع ارتفاع خفيف في الأسعار، ذلك أنّ الحكومة تابعت تطبيق سياساتها القائمة على إبقاء الأسعار مستقرّة إلى حدّ ما: ارتفع السعر المتوسط للعشرين ليتر من ٢٢ ٠٥٠ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ إلى ٢١ ٥٥٥ في العام ٢٠٠٥ أيّ أنّه سجّل انخفاضاً نسبته -٢,٢%، في حين ارتفع سعر استيراد هذه السلعة بما يقارب ٣٠%. كان ذلك ممكناً بفضل تخفيض رسوم الاستهلاك. وهكذا انخفضت حصة الضرائب المستوفاة على البنزين من سعر الاستهلاك من ٥٥,٥% في العام ٢٠٠٣ إلى ٤٣,٧% في العام ٢٠٠٤ و ٢٨% في العام ٢٠٠٥.

• أمّا كميات المازوت المستهلكة من قبل الأسر فقد تأثرت من جرّاء الارتفاع الشديد في سعر هذا النوع من الوقود ٣٩,٥% (من ٢١٢ ١١ ليرة لبنانية للعشرين ليتر إلى ٢٩٦ ١٥ ليرة). ويقدر تراجع استهلاك هذه السلعة من قبل الأسر بما نسبته ١٠%.

- أما في ما يتعلق بالغاز المنزلي فقد انخفض استهلاكه بنسبة ٦,١% نتيجة ارتفاع سعره بنسبة ٢٧,٤%: ارتفع السعر المتوسط للقارورة سعة ١٠ كغ من ٢٢٦ ١٢ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ إلى ٥٧٦ ١٥ ليرة في العام ٢٠٠٥.

#### ٥) شراء سلع التجهيز من قبل الأسر

بعد أن سجّل انفاق الأسر على شراء سلع التجهيز تطوراً كبيراً في العام ٢٠٠٤، تراجعت في العام ٢٠٠٥: -٥,٨% من حيث القيمة و-٦,٩% من حيث الحجم. وهكذا انتقلت نسبته من الميزانية من ١١% في العام ٢٠٠٤ إلى ١٠,٤% في العام ٢٠٠٥. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض انفاق الأسر على شراء السيارات والأدوات الكهربائية المنزلية والتسليّة. ويمكن أن يكون التراجع في الإنفاق على المجوهرات ناجماً عن انخفاض مشتريات غير المقيمين.

يحتل شراء السيارات المرتبة الأولى في سلم الانفاق على سلع التجهيز (ما يقارب ٦٠% في العام ٢٠٠٥). وقد تراجع عدد السيارات المستوردة من ٤٣ ٤٥ إلى ٦٣٨ ٤١ وحدة ما بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وإذا ما أخذنا بالاعتبار تطور مختلف فئات السيارات، نلاحظ أنّ انخفاض شراء السيارات الخاصة من حيث الحجم بلغ ما نسبته ٤,٥%، ونظراً إلى ارتفاع الأسعار (+٢,٧%) انخفض انفاق الأسر على شراء السيارات بنسبة ١,٩% في العام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤.

#### جدول رقم ١٧

#### شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٤-٢٠٠٥

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٤	٢٠٠٥	200٤	
-4.5	2.7	1 656	1 701	1 734	السيارات
-9.4	-2.1	480	470	530	الآت وتجهيزات
6.1	-1.6	268	264	253	مفروشات
-13.1	-0.9	219	217	252	معدات أخرى
-23.3	0.9	210	212	274	مجوهرات
<b>-6.9</b>	<b>1.1</b>	<b>2 834</b>	<b>2 865</b>	<b>3 043</b>	<b>المجموع</b>

ومن ناحية أخرى، تراجع الانفاق على شراء الآلات والأدوات الكهربائية المنزلية بنسبة كبيرة في العام ٢٠٠٥ بعد أن كان قد شهد تقدماً في العام ٢٠٠٤. فعلى سبيل المثال، انخفض استيراد البرادات من ٣٣,٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ إلى ٢٨,٩ مليار عام ٢٠٠٥. والأمر سيان بالنسبة لأجهزة التلفزيون التي تراجع استيرادها من ٩٠ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ إلى ٨١,٨ مليار في العام ٢٠٠٥.

## و) استهلاك سلع مصنعة أخرى

تشمل "السلع المصنعة الأخرى" الفئات التالية: المنتجات الكيميائية والصيدلانية التي تستخدم للعناية الشخصية والاستعمال المنزلي، ومنتجات دور النشر، وأخيراً منتجات متفرقة زجاجية أو فخارية أو معدنية. يبيّن الجدول رقم (١٨) تطوّر استهلاك هذه السلع.

جدول رقم ١٨  
استهلاك الأسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٤	2005	٢٠٠٥	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
أدوية ومواد كيميائية	1 487	1 427	1 380	3.4	-7.2
منشورات	410	415	416	-0.2	1.4
منتجات زجاجية ومعدنية	117	112	115	-3.1	-1.5
منتجات أخرى	164	75	62	21.8	-62.4
<b>المجموع</b>	<b>2 178</b>	<b>2 029</b>	<b>1 973</b>	<b>2.8</b>	<b>-9.4</b>

- تعتبر المنتجات الكيميائية والصيدلانية الأهم في هذه المجموعة فهي تشكل ما يقارب ٥% من مجموع الاستهلاك الداخلي الخاص. بعد أن زاد الإنفاق على هذه السلع بنسبة ١٥,٦% يعزى ٦,٤% منها إلى ارتفاع الأسعار في العام ٢٠٠٤، تراجع الإنفاق على هذه المنتجات بنسبة ٤% من حيث القيمة و٧,٢% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٥. لا بدّ من الإشارة إلى انخفاض كميات الأدوية المستوردة بهدف بيعها بالمفرق وارتفاع أسعارها: تراجعت قيمة هذه الواردات من ٦٠٣,٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ إلى ٥٩٣,٦ مليار في العام ٢٠٠٥، وبالتالي تراجعت كمياتها من ٧٧٢ طناً إلى ٥٥٣ طناً، أي أنها سجلت تراجعاً بنسبة ١,٦% من حيث القيم و٤,٦% من حيث الكميات، وارتفعت أسعارها عند الاستيراد بنسبة ٣,١%.

- تتضمن منتجات دور النشر في الأساس الصحف والمجلات والكتب بما فيها الكتب المدرسية. عام ٢٠٠٥، استمر تطوّر إنفاق الأسر هلى هذه الفئة من السلع بالنمو الذي سجّله في العام ٢٠٠٤ ولكن بمعدل أخف: +١,٢% من حيث القيمة و+١,٤% من حيث الحجم.

## ز) الإنفاق الخاص على النقل والمواصلات

تابع إنفاق الأسر والسيّاح على النقل والمواصلات وتيرة النمو التي شهدتها في الأعوام السابقة: +١١,٩% من حيث القيمة و+٩,١% من حيث الحجم مقابل +١٣% و+١٢,٨% عام ٢٠٠٤. ويأتي ذلك نتيجة ركود استعمال وسائل النقل المشترك والنقل الجوي والانتشار السريع لاستعمال الهاتف الخليوي. وحدها أسعار النقل الجوي زادت بنسبة هامة.



جدول رقم ١٩  
الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٥-٢٠٠٤

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٥	التغير بالكمية
النقل البري	736	738	2.0	0.4	
النقل الجوي والسفرات	368	414	12.5	0.0	
البريد والمواصلات	1 088	1 284	0.0	18.0	
<b>المجموع</b>	<b>2 191</b>	<b>2 451</b>	<b>2.6</b>	<b>9.1</b>	

في العام ٢٠٠٥، لم تتخط الزيادة في نفقات الأسر والمسافرين على خدمات النقل البري ما نسبته ٢,٤% من حيث القيمة وذلك بسبب ارتفاع الأسعار. أما حجم النقل المشترك فقد حافظ على المستوى الذي سجله في العام ٢٠٠٤.

يساوي الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل الجوي قيمة تذاكر السفر التي تبيعها وكالات السفر داخل الأراضي اللبنانية. ويمكن معرفة أرقام هذه المبيعات استناداً إلى الإحصاءات التي يقوم بها الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) وإلى بيانات شركة الطيران الوطنية. وهكذا ارتفع إنفاق الأسر على النقل الجوي من ٣٦٨ إلى ٤١٤ مليار ليرة لبنانية. غير أن الإحصاءات المتعلقة بحركة المسافرين المغادرين من مطار بيروت الدولي أظهرت أن وسيلة النقل هذه شهدت ركوداً، وبالتالي فإن الزيادة في قيمة تذاكر السفر المباعة تعزى بالكامل إلى ارتفاع أسعارها.

أما بالنسبة إلى إنفاق الأسر على البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية فقد تابع نموه: ١٨,٠+ % عام ٢٠٠٥ مقابل ٢٢,١% عام ٢٠٠٤ و ١٢,٧% عام ٢٠٠٣.

### ح) القيمة التأجيرية للسكن

في ظلّ عدم وجود إحصاءات بشأن تطوّر السكن، تمّ اعتبار الزيادة في عدد المنازل المسكونة مساوية لعدد الزيادات المسجلة سنوياً صافي إعادة استخدام المساكن. وفي العام ٢٠٠٥، كان عدد هذه المنازل الجديدة يمثل ١,٩% من نسبة المنازل المسكونة في العام ٢٠٠٤. من جهة أخرى، لاحظنا استقراراً في القيم التأجيرية المتوسطة. وهكذا فإنّ القيمة التأجيرية للمساكن التي قدرت ضمن إطار الاستقصاء حول ظروف معيشة الأسر بـ ٢٠٥٩ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ بلغت ٢ ٢٩٩ مليار في العام ٢٠٠٤ و ٢ ٣٤٣ مليار في العام ٢٠٠٥.

### ط) استهلاك خدمات التعليم والخدمات الصحية

تستأثر الخدمات الاجتماعية التسويقية بنسبة ١٧,٨% من مجموع الاستهلاك الخاص. عام ٢٠٠٥، بلغ النمو الفعلي لهذا القسم من النفقات ما نسبته ١,٤% مقابل ٤,٩% عام ٢٠٠٤ و ٣,٤% عام ٢٠٠٣.

تطوّر الإنفاق على خدمات التعليم والصحة بنسب متباعدة كما يتبيّن من الجدول رقم (٢٠) التالي.

جدول رقم ٢٠  
استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٤

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٤	2005	٢٠٠٤ باسعار	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
التعليم	3 059	3 201	٢٠٠٥	1.7	2.9
الصحة	1 865	1 836	٢٠٠٤	-0.6	-1.0
<b>المجموع</b>	<b>4 924</b>	<b>5 037</b>	<b>4 995</b>	<b>0.8</b>	<b>1.4</b>

بلغت أقساط التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي الخاص ٢ ٧٨٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ و ٣ ٠٥٩ مليار عام ٢٠٠٤ و ٣ ٢٠١ مليار عام ٢٠٠٥ أي بما يزيد بنسبة ٤,٧% عن العام ٢٠٠٤. وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار (+١,٧%) وكمية خدمات التعليم المستهلكة (+٢,٩%). وقد استمر ارتفاع مؤسسات التعليم الخاص بالتزايد ولكن بمعدل أخف (+٢,٩% في العام ٢٠٠٥ مقابل +٦,٥% عام ٢٠٠٤). ويعزى هذا النمو بجزئه الأكبر إلى انتشار الجامعات الخاصة.

والواقع أنّ عدد الطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة ارتفع من ٣٨ ٢٠٢ في العام ١٩٩٧ إلى ٦٥ ٨٣٦ في العام ٢٠٠٤ و ٧١ ٤١٤ عام ٢٠٠٥، أي أنّه سجلّ معدل نمو متوسطي بنسبة ٨,١% ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٤، وبنسبة ٨,٥% عام ٢٠٠٥. في المقابل، وفي الفترات عينها، انتقل عدد التلامذة المنتسبين إلى المدارس الخاصة من ٥١٠ ٧٤٠ إلى ٥٢٢ ٧٥٥ (بمعدل +٠,٣% سنوياً) ثم إلى ٥٢٨ ٣٢٠ عام ٢٠٠٥ (+١,١%). وفي الإجمال، ارتفع ثقل نفقات التعليم في ميزانية الأسر من ٨,٥% عام ١٩٩٧ إلى ١١,١% عام ٢٠٠٤ و ١١,٦% عام ٢٠٠٥.

أمّا تطوّر الخدمات الصحية فلا يمكننا معرفته كما بالنسبة لباقي الخدمات. وإذا ما افترضنا أنّ هذا التطوّر مرتبطاً بنمو كمية الأدوية المستوردة، تكون الخدمات الصحية الخاصة قد تراجعت قليلاً عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤ (-١%). هذا وأظهرت كشوفات أسعار الخدمات الصحية انخفاضاً طفيفاً في الأسعار بلغت نسبته -٠,٦%. وبالتالي، تراجعت النفقات الصحية بنسبة ١,٦% واستقرت النفقات الصحية في استهلاك الأسر على ما نسبته ٦,٧%.

### ك) استهلاك الخدمات الفردية

تشكل الخدمات الفردية بين ٨ و ٩% من مجموع نفقات الأسر والسياح على الأراضي اللبنانية، وهي تشمل خدمات الفنادق والمطاعم وخدمات الصيانة والتوصيل وخدمات متفرقة مثل خدمات التسلية والعناية الشخصية والتنظيف المنزلي. عام ٢٠٠٥، تطوّرت النفقات على مختلف فئات هذه الخدمات بنسب مختلفة، وهي كانت إجمالاً مستقرة، إذ أنّ زيادة النفقات على بعض هذه الخدمات عوّض عن تراجعها على خدمات أخرى.

يبين الجدول رقم (٢١) أنواع هذه الخدمات وتطورها بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

جدول رقم ٢١  
استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٥
فنادق ومطاعم	1 259	1 236	1 246	-0.8	-1.0
تصليحات وصيانة	232	200	197	1.8	-15.3
تأمين وبنوك	523	534	534	0.0	2.2
خدمات اخرى	785	814	793	2.7	1.0
<b>المجموع</b>	<b>2 799</b>	<b>2 785</b>	<b>2 770</b>	<b>0.5</b>	<b>-1.0</b>

يعتمد قطاع الفنادق والمطاعم على حركة السياح وعلى نمو مستوى معيشة السكان المقيمين. عام ٢٠٠٥، كان معدل نمو قدوم المسافرين الأجانب سلبياً (-٢,٩%)، وربما ارتفعت نسبة ارتياد الفنادق والمطاعم من قبل المقيمين في لبنان بنسبة ١%، وبالتالي يكون هذا القطاع قد سجل معدل نمو فعلي بنسبة -١% (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ج).

يتمّ استنتاج استهلاك خدمات الصيانة والتصليح من خلال تقدير انتاج هذه الخدمات (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ب).

يتكوّن استهلاك الخدمات المالية بشكل أساسي من استهلاك خدمات التأمين التي تساوي قيمتها مجموع الأقساط التي تدفعها الأسر مخصوماً منها التعويضات التي تقبضها. وكما في السنوات السابقة، استمر هذا القطاع بالنمو عام ٢٠٠٥ ولكن بوتيرة أبطأ (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السابع الفقرة ز).

### القسم الثاني. الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك العام مساوياً لإنتاج الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة. وقد ورد تقدير قيمة هذه الخدمات في الفصل المتعلق بالإنتاج (انظر الفصل الأول القسم الثامن).

في الواقع، يتضمّن الاستهلاك العام إلى جانب قيمة الخدمات الجماعية، كلفة إنتاج الخدمات الفردية المجانية (أو شبه المجانية) مثل خدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحية التي تقدّمها المؤسسات العامة. وبالعادة، تجرى تقديرات منفصلة لهذه الخدمات. إلا أن نظام المحاسبة العامة لا يسمح حالياً بإنشاء حساب منفصل للخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الإدارات العامة، وإنما يمكن استخلاص العناصر الأساسية الداخلة في احتساب قيمة تلك الخدمات. يبين الجدول رقم (٢٢) نفقات التعليم كما وردت في قطع حسابات الدولة للتعليم الابتدائي والثانوي وفي حسابات الجامعة اللبنانية للتعليم العالي. ويبين الجدول أيضاً المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الصحة على خدمات الاستشفاء على حساب الدولة.

جدول رقم ٢٢  
تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة

مليار ليرة لبنانية					
2005	2004	2003	2002	2001	نوع الخدمة
495	504	499	460	447	التعليم الابتدائي والثانوي
24	41	23	22	23	الاجور
519	545	522	482	470	استهلاك سلع وخدمات
116	118	121	128	118	المجموع
18	17	21	16	21	الجامعة اللبنانية
134	135	142	144	139	الاجور
653	680	663	599	580	استهلاك سلع وخدمات
222	227	274	217	182	المجموع
875	907	937	816	762	مجموع التعليم
					نفقات استشفاء
					مجموع الخدمات الاجتماعية

ومن أجل إتمام تقدير تكاليف تلك الخدمات يتعين إضافة تقييم اهتلاك المباني المدرسية والجامعية التابعة للدولة وتخصيص جزء من النفقات المصرفية التي تتكبدها الدولة لتغطية عجزها.

يبدو نمو حجم خدمات التعليم الرسمي، إذا ما تمّ قياسها بتطور عدد التلامذة والطلاب المنتسبين سنوياً، مختلفاً تماماً عن نمو تكاليف هذه الخدمات وبخاصة في التعليم الابتدائي والثانوي:

- ففي المرحلتين الابتدائية والثانوية، ارتفع عدد التلامذة المسجلين في المدارس الرسمية والخاصة من ٤,٤٨٠ ألفاً في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٤٨٥,٥ في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أيّ أنّه سجل معدل نمو متوسط نسبته ٠,٣% سنوياً، في حين أنّ معدل نمو التكاليف انتقل في الفترة عينها من ٤٧٠ إلى ٥١٩ مليار ليرة لبنانية أيّ بمعدل نمو متوسط بنسبة ٢% سنوياً.

- أمّا في ما يتعلق بالجامعة اللبنانية، فقد تبعت تكاليف التعليم ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ الوتيرة ذاتها التي تبعتها زيادة عدد الطلاب: فقد تراجع عدد الطلاب المسجلين خلال هذه الفترة من ٧١ ٠٥٠ إلى ٧٠ ٠٦٥، أي انخفض بمعدل ٠,٣% سنوياً في حين بلغ معدل النمو المتوسطي السنوي للتكاليف ما نسبته -٠,٩% سنوياً.

## الفصل الرابع الاستثمار

تتكوّن الاستثمارات المادية من التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغيّر في المخزون.

### القسم الأول. التكوين القائم لرأس المال الثابت

يتمّ احتساب التكوين القائم لرأس المال الثابت إجمالاً بإضافة قيمة إنتاج قطاع البناء إلى قيمة سلع التجهيز التي تشتريها المؤسسات والإدارات. وبما أنه يتم استيراد الجزء الأكبر من هذه السلع فإنّ إحصاءات التجارة الخارجية تعطي المؤشرات اللازمة لتقدير تلك القيمة. يظهر الجدول رقم (٢٣) العناصر التي شكّلت التكوين القائم لرأس المال الثابت وتطوره في العام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤.

جدول رقم ٢٣  
التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٤-٢٠٠٥

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع الراسمال الثابت
٢٠٠٥	٢٠٠٤	2005	2004	٢٠٠٤	
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٥ باسعار	2005	2004	أبنية وأشغال عامة
3.7	5.2	4 616	4 858	4 451	آلات ومعدّات
5.0	-0.6	1 554	1 546	1 480	مفروشات
-4.9	1.5	325	330	342	منتجات أخرى
0.8	-0.4	405	403	402	المجموع
<b>3.4</b>	<b>3.4</b>	<b>6 900</b>	<b>7 137</b>	<b>6 674</b>	

بعد ميل واضح نحو الإنخفاض، ازدهرت الاستثمارات ابتداء من العام ٢٠٠٣. واستمر هذا الازدهار في العام ٢٠٠٥ ولكن بمعدل أقلّ. وقد سبق وذكرنا في (الفصل الأول، القسم الرابع) الانتعاش الذي شهده قطاع البناء: ٩,١% من حيث القيمة و ٣,٧+% من حيث الحجم مقابل ٩,٧% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٤. والأمر سيّان بالنسبة للاستثمارات في سلع التجهيز وبخاصة الآلات والمعدّات ووسائل النقل: ٥+% من حيث الحجم مقابل ١٤,٤+% في العام ٢٠٠٤. وبصورة إجمالية، نما التكوين القائم لرأس المال الثابت بنسبة ٦,٩% من حيث القيمة و ٣,٤% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤.

أمّا تقلّبات الأسعار المستعملة في احتساب تقلّبات السلع الاستثمارية من حيث الحجم، فهي أسعار البناء بالنسبة للمباني والأشغال العامة (راجع الفصل ١ القسم الرابع). وفي ظل غياب الرصد المباشر، فإنّ أسعار سلع التجهيز التي اعتمدت هي قيمّ الوحدات عند استيراد تلك السلع مضافاً إليها الضرائب. في هذه الحالة، فإنّ تقلّبات الأسعار قد تكون ناجمة جزئياً عن تغيّر النوعية.

## توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت بين القطاع الخاص والقطاع العام

لا يمكن معرفة التكوين القائم لرأس المال الثابت الخاص بالمؤسسات بصورة مباشرة، وإنما يتم استنتاجه من خلال احتساب الفرق بين قيمته الإجمالية والقيمة الإجمالية للاستثمارات العامة. وبالتالي، لا نحصى استثمارات كل المؤسسات بل استثمارات القطاع الخاص وحسب. في الواقع، تتضمن الاستثمارات العامة، إضافة إلى التكوين القائم لرأس المال الثابت للإدارات العامة، النفقات على شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكل جزءاً من التكوين القائم لرأس المال الثابت لمؤسسات الإنتاج العامة.

### جدول رقم ٢٤

#### توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام 2005-2004

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			القطاع
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٤	2005	200٤	
5.6	3.6	5 998	6 216	5 679	القطاع الخاص
-9.3	2.0	902	921	995	القطاع العام
<b>3.4</b>	<b>3.4</b>	<b>6 900</b>	<b>7 137</b>	<b>6 674</b>	<b>المجموع</b>

أما الاستثمارات العامة فتقدّر استناداً إلى حسابات الدولة والإدارات العامة المستقلة ومنها مجلس الإنماء والإعمار.

استأنفت الاستثمارات العامة نموها في العام ٢٠٠٤ بعد فترة طويلة من التراجع: +١٢,١% من حيث القيمة مقابل -١١,١% في العام ٢٠٠٣، بعد الانخفاض بمعدل ٨,٥%- سنوياً ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢. عام ٢٠٠٥، عادت لتتراجع من جديد: -٧,٤% من حيث القيمة.

### القسم الثاني. التغير في المخزون

لا يمكن الحصول على أية إحصاءات عن المخزون من المؤسسات. فالتغيرات في المخزونات الواردة في الحسابات تم إدخالها للتسوية بين استخدامات الموارد من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى. أما المخزونات الكبيرة التي تم تكوينها في العام ٢٠٠١ تحسباً لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة (٦٠٨+ مليار ليرة لبنانية) فقد سحب جزء منها في العام ٢٠٠٢ (-٣٥٧ مليار ليرة لبنانية) والجزء الآخر في العام ٢٠٠٣ (-١٢٩ مليار ليرة لبنانية). وفي العام ٢٠٠٤، كان ازدهار الاستيراد يعود بجزء منه إلى ضرورة إعادة تكوين المخزون. وقد أدت موازنة الحسابات إلى تقدير تغير المخزون في العام ٢٠٠٥ بـ ٥٦ مليار ليرة لبنانية.

أما الأسعار المستعملة في احتساب التغير في المخزون من حيث الحجم فهي قيم الوحدات عند استيراد السلع التي تودع في المخزون. وقد قدر التغير في المخزون بـ ٤٤ مليار ليرة لبنانية من حيث الحجم في العام ٢٠٠٥.

## الفصل الخامس الصادرات

بحسب المفاهيم المتعارف عليها، تتضمن الصادرات السلع المصدّرة من الأراضي اللبنانية ونفقات السياح داخل الأراضي اللبنانية.

بعد أن كانت الصادرات قد تطوّرت بصورة متسارعة، سجلت نمواً بطيئاً في العام ٢٠٠٥: ٩,٤% من حيث القيمة مقابل ٢٨,٨% في العام ٢٠٠٤ و ١٤% في العام ٢٠٠١، ١٣,٥% في العام ٢٠٠٢ و ٩% في العام ٢٠٠٣.

تظهر الفقرات التالية تطوّر الصادرات في مختلف القطاعات وقد أعطيت تفاصيلها في الجدول رقم (٢٥).

استنتجت الأسعار التي اعتمدت لتقييم التقلبات في حجم السلع المصدّرة، من الإحصاءات الجمركية من خلال قسمة القيم على الكميات. ومن المفترض أن تكون أسعار الخدمات قد بقيت ثابتة. أمّا مؤشر أسعار نفقات السياح في لبنان فيفترض أنه يساوي مؤشر أسعار الاستهلاك.

### جدول رقم ٢٥

#### تصدير السلع والخدمات الى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

نوع المنتج	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤
الصادرات الزراعية	335	344	328	4.9	-2.1
منتجات زراعية	310	323	306	5.4	-1.2
منتجات حيوانية	24	21	21	-2.8	-13.1
الصادرات الصناعية	3 077	3 514	3 438	2.2	11.7
منتجات الصناعات الغذائية والزراعية	289	352	358	-1.5	23.9
منتجات النسيج والجلود والألبسة	411	434	418	3.9	1.6
المعادن اللافلزية	237	253	224	13.0	-5.3
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	1 137	1 324	1 292	2.5	13.6
خشب ومطاط ومنتجات كيميائية	451	515	486	6.0	7.8
مفروشات	52	64	57	12.3	9.8
منتجات الأخرى	501	546	582	-6.2	16.3
مجموع تصدير السلع	3 411	3 845	3 756	2.4	10.1
تصدير الخدمات الصافية	1 467	1 502	1 502	0.0	2.4
مواصلات	211	203	203	0.0	-3.6
خدمات للمؤسسات	306	383	383	0.0	25.0
تجارة	950	917	917	0.0	-3.5
<b>التصدير الى الخارج</b>	<b>4 878</b>	<b>5 335</b>	<b>5 246</b>	<b>1.7</b>	<b>7.5</b>
نفقات السياح	1 549	1 535	1 503	2.1	-2.9
<b>المجموع الاجمالي</b>	<b>6 426</b>	<b>6 869</b>	<b>6 749</b>	<b>1.8</b>	<b>5.0</b>

## (أ) الصادرات الزراعية

عام ٢٠٠٥، سجّلت قيمة الصادرات الزراعية مستوى لا يفوق بكثير مستواها في العام ٢٠٠٤. غير أنّ حجمها سجّل تراجعاً بنسبة ٢,١% بسبب ارتفاع الأسعار. ويعود جزء من التراجع إلى الإغلاق المؤقت للحدود السورية لأسباب سياسية، وقد عانت الزراعة أكثر من غيرها من القطاعات من هذه الإجراءات. ومن باب التذكير، إنّ قيمة الصادرات الزراعية الواردة في الحسابات هي أعلى بكثير من تلك الواردة في الإحصاءات الجمركية. وتتراوح معاملات التصحيح التي طبّقت بين ١,٥ و ٣ بحسب ضرورات توازن حسابات الاستعمالات/الموارد الخاصة بالمنتجات الزراعية.

إنّ الصادرات من الفاكهة التي تشكّل أكثر من نصف الصادرات الزراعية تراجعت في الإجمال بنسبة ٣,٩% من حيث القيمة و ١,١% من حيث الحجم، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى تراجع تصدير التفاح والموز والعنب، كون الصادرات من الحمضيات قد زادت في المقابل. وقد تمّ التعويض عن انخفاض الصادرات من الفاكهة بالارتفاع القوي التي سجّلتها الصادرات من التبغ الخام، بعد أن خففت إدارة حصر التبغ والتبناك كثيراً إنتاج السجائر بسبب تراجع الطلب عليها.

## (ب) الصادرات الصناعية

كما هي الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، عدّلت الإحصاءات الجمركية المتعلقة بصادرات بعض المنتجات المصنّعة ولكن أتت الزيادات على الأرقام الرسمية بنسب أقلّ بكثير.

في العام ٢٠٠٥، تابعت الصادرات الصناعية ميلها إلى النمو الذي بدأ في العام ٢٠٠٠ ولكن بوتيرة أخف: ١٤,٢% من حيث القيمة مقابل ٢٩,٣% عام ٢٠٠٤ و ١٨,٢% عام ٢٠٠٣. بخلاف فترة الانخفاض السابقة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفعت أسعار التصدير بنسبة ٣,٥% في العام ٢٠٠٤ و ٢,٢% عام ٢٠٠٥، ممّا جعل معدل النمو الحقيقي يبلغ ٢٤,٩% و ١١,٧% على التوالي خلال هاتين السنتين.

تجدر الإشارة إلى أنّ الصادرات من سبائك الذهب كما وارداتها استثنيت من الحسابات. فلو ادخلت لكانت حرّقت ميول الصادرات الصناعية الحقيقية. وكما يتبيّن من الجدول رقم (٢٦)، تقلّبت الصادرات من الذهب بنسبة كبيرة جداً ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥: ١٧٥% في العام ٢٠٠٣ و -٤٩% في العام ٢٠٠٤ و -٣٣,٤% في العام ٢٠٠٥.

جدول رقم ٢٦  
تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٥-٢٠٠٢

معدّل التغيّر السنوي بالنسبة المئوية							
2005	2004	2003	2005	2004	2003	2002	
-33.4	-49.1	174.7	181.3	272.3	535.2	194.8	القيمة بالمليار ل.ل.
-40.1	-52.2	138.8	9 878	16 504	35 001	14 656	الكمية بالكلغ
11.2	7.9	15.0	18.4	16.5	15.3	13.3	سعر الكلغ بالمليون ل.ل.



- نجمت الزيادة في صادرات المنتجات الزراعية الغذائية (+22%) من حيث القيمة و (+23,9% من حيث الحجم) بالأخص عن زيادة صادرات المعلبات (+21,1% من حيث القيمة و +16,8% من حيث الحجم) والسكري والشوكولا (+25,4% من حيث القيمة و +40,8% من حيث الحجم) والعجائن (+11,2% من حيث القيمة و +14,4% من حيث الحجم)، في حين مالت صادرات المواد الدهنية الغذائية إلى الانخفاض (-4,7% من حيث القيمة و -7,9% من حيث الحجم).
- بعد أن شهدت الصادرات من المنتجات النسيجية والجلود انتعاشاً ملحوظاً في العام 2004، بطوّت في العام 2005: +5,5% من حيث القيمة مقابل +21,2% في العام 2004. وتكونت هذه الصادرات بشكل أساسي من الأحذية والجلديات.
- أمّا صادرات المعادن اللافلزية والمنتجات المكوّنة منها فقد تراجعت من حيث الحجم بنسبة -5,3%، ولكن زادت من حيث القيمة بنسبة 7%، وذلك بسبب ارتفاع قيم الوحدات بنسبة +13%. ويشكل الأسمنت أكثر من نصف هذه المنتجات، الذي ارتفعت صادراته من 144,8 مليار ليرة لبنانية في العام 2004 إلى 168,2 مليار في العام 2005، أيّ أنّه سجّل زيادة نسبتها 16,2% تعود بالكامل إلى الارتفاع في الأسعار الذي وصل إلى 27,8%، كون كمياته انخفضت بنسبة 9,1% (من 1830 إلى 1653 ألف طن).
- احتلت مجموعة المعادن والآلات والمعدات مرتبة مهمة في الصادرات الصناعية (38% من قيمة المنتجات المصنّعة المصدرّة). وتتألف هذه المجموعة من المجموعات الفرعية التالية: معادن باستثناء الذهب (9,2%)، منتجات معدنية (7,5%)، آلات ومعدات (20,2%) ووسائل نقل (1%).
  - ارتفعت الصادرات من المعادن بنسبة 17,1% من حيث القيمة. ويعود هذا الارتفاع إلى تصدير الخردة (نفايات) التي انتقلت من 130 مليار في العام 2004 إلى 144 مليار في العام 2005.
  - ارتفعت قيمة الصادرات من المنتجات المعدنية بنسبة 32,8%. ومن بين المنتجات الرئيسية التي تقع ضمن هذه المجموعة الفرعية، نذكر التركيبات الحديدية للبناء التي ارتفعت قيمة صادراتها من 24,1 مليار في العام 2004 إلى 29,5 مليار في العام 2005.
  - سجلت الصادرات من الآلات والمعدات ارتفاعاً بلغت نسبته 11,8%.
- شهدت صادرات المجموعات الفرعية كـ "الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية" نمواً في صادراتها ما بين 2004 و2005: مصنوعات خشبية باستثناء المفروشات (من 30,9 إلى 32,1 مليار ليرة لبنانية)، الورق والكرتون (من 106,7 إلى 120,9 مليار ليرة لبنانية)، المنتجات الكيماوية الأساسية (من 171,7 إلى 197,7 مليار) والمصنوعات من مطاط (من 6,0 إلى 6,9 مليار ليرة لبنانية) وأخيراً المصنوعات البلاستيكية (من 54,0 إلى 66,4 مليار ليرة لبنانية).
- ونمت الصادرات من المفروشات بشكل ملحوظ (+23,4% من حيث القيمة) ولو كانت نسبتها ضئيلة في مجموع الصادرات.
- تتكوّن السلع المتفرقة بشكل أساسي من منتجات النشر التي زادت صادراتها بنسبة 20% من حيث القيمة إذ انتقلت من 136 إلى 164 مليار ليرة لبنانية، والمجوهرات التي لم تتعد الزيادة في صادراتها ما نسبته 1,6% (من 292 إلى 297 مليار ليرة لبنانية).

## ج) تصدير الخدمات

لم يتمّ إحصاء تبادل الخدمات مع الخارج بشكل جيّد بعد. فالمبالغ الصافية المحصّلة مقابل الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وحدها يمكن معرفتها بصورة منتظمة. وقد أهملت الصادرات الصافية لخدمات النقل. وقدّرت الخدمات الصافية المصدّرة إلى المؤسسات بفضل الاستقصاء الذي جرى مع مؤسسات كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٤. أمّا إيرادات التجارة الثلاثية الواردة في الحسابات فهي تقريبية.

مالت الإيرادات الصافية الوافدة للمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى التراجع في الأعوام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣، بعد أن كانت قد سجّلت نمواً ملحوظاً ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩. وفي العام ٢٠٠٤ عادت هذه الإيرادات وارتفعت (+٢٢,٥%). عام ٢٠٠٥، انخفضت من جديد بنسبة ٣,٦%.

أمّا أرقام المبيعات التي حققتها في الخارج الشركات اللبنانية التي تقدّم الخدمات للمؤسسات، صافية من مدفوعات الخدمات لغير المقيمين، فقد ارتفعت بحسب تصريحات المؤسسات الكبيرة الحجم لتصل إلى ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ و ٢٤٥ مليار في العام ٢٠٠٣ أي أنها سجّلت زيادة بنسبة ١٩,٣%<sup>٩</sup>. وفي العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، سجّلت أرقام المبيعات نمواً بما نسبته ٢٥% بحسب تصريحات مؤسسات (أوف شور) إلى وزارة المالية.

وفي ما يتعلّق بمعدّل النمو المعتمد لتقدير الإيرادات الصافية للتجارة الثلاثية فهو معدّل حركة العبور وإعادة التصدير. وبعد أن شهدت ارتفاعاً في العام ٢٠٠٤ (+٣٢,٤%)، تراجعت حركة التجارة الخارجية بشكل واضح (-٣,٥%).

## د) نفقات السيّاح

من المتعارف عليه أنّ معدّل نمو حجم نفقات السيّاح والمسافرين الأجانب الآخرين على الأراضي اللبنانية يساوي نمو عدد المسافرين الأجانب (باستثناء السوريين) الذين يدخلون سنوياً إلى لبنان: +٥,٩% في العام ٢٠٠٣ و +٢٤,٩% في العام ٢٠٠٤ و -٢,٩% عام ٢٠٠٥. أمّا مؤشّر الأسعار المعتمد في احتساب قيمة النفقات فهو مؤشّر أسعار الاستهلاك.

<sup>٩</sup> أظهر هذا الاستقصاء أنّ أرقام الصادرات من الخدمات الواردة في حسابات ١٩٩٧-٢٠٠٢ ناقصة تماماً.

## الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة

يقضي النظام الدولي للحسابات الإقتصادية (SCN93) بوضع مجموعة من الحسابات لكلّ من فئات عملاء الإقتصاد الوطني الخمس المشار إليها بـ S.1 وللعالم الخارجي المشار إليها بـ S.2.

إن فئات عملاء الإقتصاد الوطني الخمس هي التالية:

S11: الشركات غير المالية

S12: المؤسسات المالية

S13: الإدارات العامة

S14: الأسر

S15: الجمعيات التي لا تبغي الربح

لا يسمح واقع النظام الإحصائي الوطني في لبنان بوضع الحسابات الإقتصادية لكلّ من فئات عملاء الإقتصاد بشكل صحيح. ويستحيل بشكل خاص توزيع عمليات الإنتاج والتوزيع بين الشركات غير المالية والأسر. وإنما يمكن إعطاء تقدير تقريبي للعناصر الأساسية للحسابات المتكاملة لجملة العملاء المحليين وللعالم الخارجي.

يفصل الجدولان (27) و(28) الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ككلّ (S.1) وللعالم الخارجي (S.2)، ويتيحان استنتاج التدفقات الأساسية التي شهدتها الإقتصاد خلال السنتين 2004 و 2005.

يعرض الفصل الأول حسابات عملاء الإقتصاد الوطني التي تظهر المجاميع الإقتصادية الأساسية: حساب الإنتاج وحساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل، وحساب التوزيع الثانوي للمداخيل، وحساب استعمال المداخيل، وحساب رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

ويتناول الفصل الثاني التقديرات المتعلقة بالعناصر الرئيسية لميزان المدفوعات الموزعة على أربعة حسابات هي التالية: حساب تبادل السلع والخدمات، وحساب المداخيل والتحويلات الجارية، وحساب تحويل رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

أمّا حسابات العملاء التي تمكّننا من وضعها فهي حسابات الإدارة المركزية وحسابات المصارف التجارية. وترد هذه الحسابات في الملحق المرفق بهذا التقرير.

جدول رقم ٢٧  
الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني (S.1)

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
2005	2004	2005	2004	
				<b>I . حساب الإنتاج</b>
39 288	37 754			P11 إنتاج تسويقي
5 002	4 840			P12 إنتاج غير تسويقي
5 341	5 755			D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
		17 132	15 989	P2 الاستهلاك الوسيط
		32 499	32 359	B1 القيمة المضافة غير الصافية
49 631	48 348	49 631	48 348	المجموع
				<b>١. II حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية</b>
32 499	32 359			B1 القيمة المضافة غير الصافية
5 341	5 755	5 341	5 755	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
6 592	6 001	6 351	6 778	D41 الفوائد
		3 135	3 056	القطاع الخاص
		3 216	3 722	القطاع العام
21 806	20 974	21 372	21 426	D1+D4 .. أجور ومدخيل أخرى
		33 174	31 129	B5 الرصيد الدخل الوطني القائم
66 238	65 089	66 238	65 089	المجموع
				<b>٢. II حساب توزيع الدخل الثانوي</b>
33 174	31 129			B5 الرصيد الدخل الوطني القائم
1 609	1 521	1 609	1 521	D5 الضرائب المباشرة
1 014	841	1 014	841	D61 الاشتراكات الإجتماعية
1 688	1 656	1 665	1 633	D62 التقديرات الإجتماعية
4 432	5 547	390	497	D79 التحويلات الجارية الأخرى
		37 239	36 202	B6 الرصيد الدخل الوطني المتاح
41 917	40 694	41 917	40 694	المجموع
				<b>٤. II حساب استعمال المداخل</b>
		32 544	32 497	P2 استهلاك
		4695	3705	B8 الوفر القائم
37239	36202	37 239	36 202	المجموع = الرصيد الدخل الوطني المتاح
				<b>١. III حساب الرأسمال</b>
4 695	3 705			B8 الوفر القائم
		7 081	7 074	P51 تكوين الرأسمال الثابت
1 396	2 176	45	6	D9 تحويل رأسمال
		-1 035	-1 199	B9 الرصيد: الحاجة (-) إلى التمويل
6 091	5 881	6 091	5 881	المجموع
				<b>٢. III الحساب المالي</b>
-1 035	-1 199			B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
4 061	6 434	5 188	6 676	F2 الأوراق النقدية والودائع
4 189	3 923	3 450	3 370	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
12	265	193	302	F4 القروض
2 767	3 110	1 163	2 185	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
9 994	12 533	9 994	12 533	المجموع

جدول رقم ٢٨  
حسابات العالم الخارجي (S.2)

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
2005	2004	2005	2004	
				<b>I. حساب تبادل السلع والخدمات</b>
13 995	13 638			الاستيراد
		6 869	6 426	التصدير
		7 126	7 212	B11 الميزان التجاري
13 995	13 638	13 995	13 638	المجموع
				<b>II. حساب المداخيل والتحويلات الجارية</b>
7 126	7 212			B11 الميزان التجاري
1 332	1 203	674	413	D1 الأجور وملحقاتها
2 142	1 813	2 382	1 036	D41 الفوائد
		1 092	337	D4...مداخيل أخرى (صافية)
		23	23	D62 التقديرات الإجتماعية
		4 042	5 050	D79 التحويلات الجارية الأخرى (الصافية)
		2 386	3 369	B12 ميزان العمليات الجارية
10 600	10 228	10 600	10 228	المجموع
				<b>1.III حساب الرأسمال</b>
2 386	3 369			B12 ميزان العمليات الجارية
		1 351	2 170	D9 تحويل رأسمال (صافي)
		1 035	1 199	B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
2 386	3 369	2 386	3 369	المجموع
				<b>٢.III الحساب المالي</b>
1 035	1 199			B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
1 126	242			F2 الأوراق النقدية والودائع (الصافية)
		739	553	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
		-181	-37	F4 القروض
		1 604	926	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
2 162	1 441	2 162	1 441	المجموع

## الفصل الأول الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني

تتوزع العمليات المختلفة المنجزة بين العملاء الاقتصاديين أو التدفقات الناجمة عن النشاط الاقتصادي على ست فئات أو فئات فرعية من الحسابات هي التالية: (إنّ الأرقام هي عبارة عن رموز التصنيف الدولي للحسابات).

- I. حساب الإنتاج.
- 1.II. حساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل.
- 2.II. حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- 4.II. حساب استعمال المداخيل.
- 1.III. حساب رأس المال.
- 2.III. الحساب المالي.

تتيح هذه الحسابات استنتاج المجاميع الأساسية التي تُميّز النشاط الاقتصادي وقد تمّ تلخيصها في الجدول رقم (٢٩) التالي.

جدول رقم 29  
تطور المجاميع الاقتصادية الرئيسية ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية

2005	٢٠٠٤	2003	2002	2001	نوع الحصيلة
<b>32 499</b>	<b>32 359</b>	<b>29 852</b>	<b>28 177</b>	<b>25 898</b>	<b>الناتج المحلي القائم</b>
675	-1 230	-362	-302	303	+ مداخيل عوامل الإنتاج الصافية
<b>33 174</b>	<b>31 129</b>	<b>29 489</b>	<b>27 876</b>	<b>26 201</b>	<b>= الدخل الوطني القائم</b>
4 065	5 073	4 879	2 976	2 548	+ التحويلات الجارية الصافية
<b>37 239</b>	<b>36 202</b>	<b>34 368</b>	<b>30 851</b>	<b>28 749</b>	<b>= الدخل الوطني المتاح القائم</b>
32 544	32 497	30 396	28 524	26 542	- الاستهلاك
<b>4 695</b>	<b>3 705</b>	<b>3 972</b>	<b>2 328</b>	<b>2 207</b>	<b>= الإيداع الوطني القائم</b>
1 351	2 170	2 431	329	447	+ تحويل الرساميل الصافية
<b>6 046</b>	<b>5 875</b>	<b>6 403</b>	<b>2 656</b>	<b>2 653</b>	<b>= الإيداع المتاح القائم</b>
7 081	7 074	5 733	5 122	5 923	- تكوين الرأسمال الثابت
<b>-1 035</b>	<b>-1 199</b>	<b>670</b>	<b>-2 466</b>	<b>-3 269</b>	<b>= القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-)</b>
2 162	1 441	4 434	4 821	1 502	+ تمويل خارجي
<b>1 126</b>	<b>242</b>	<b>5 104</b>	<b>2 355</b>	<b>-1 767</b>	<b>= ميزان المدفوعات</b>

ملاحظة: عدلت الأرقام العائدة إلى السنوات ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤

استناداً إلى ما تقدّم نستنتج ما يلي:

- أنّ الناتج المحلي القائم هو رصيد حساب الإنتاج لجملة العملاء الاقتصاديين.
- أنّ الدخل الوطني القائم يشقّ من حساب التوزيع الأولي للمداخيل.

- أن الدخل الوطني المتاح القائم يساوي رصيد حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- أن الإدخار الوطني القائم هو رصيد حساب استعمال الدخل.
- يتم خصم الإدخار الوطني المتاح القائم والقدرة على التمويل أو الحاجة إليه من حساب رأس المال.
- يرد رصيد ميزان المدفوعات في الحساب المالي تحت عنوان "التغير في النقد والودائع".

تتناول الأقسام التالية هذه الحسابات بالتفصيل.

### القسم الأول. حساب الإنتاج

يسجل حساب الإنتاج، من حيث الموارد، قيمة إنتاج عملاء إقتصاديين مختلفين ويسجل، ومن حيث الاستعمالات، قيمة الاستهلاك الوسيط. ويكون رصيد هذا الحساب مساوياً للنتاج المحلي القائم.

وتقسم قيمة الإنتاج إلى إنتاج تسويقي (P.11) وإنتاج غير تسويقي (P.12) وإلى الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3).

#### (أ) الإنتاج التسويقي (P.11)

يساوي الإنتاج التسويقي الإيرادات الصافية من الرسوم التي تجنيها وحدات الإنتاج جميعها من عمليات بيع السلع والخدمات. ولكن بحسب طرق التقدير التي اعتمدها في ظل غياب الإحصاءات الملائمة، تشمل قيمة الإنتاج التسويقي المذكورة هنا أيضاً قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً.

تساوي قيمة هذا الإنتاج مجموع إنتاج جميع القطاعات التسويقية المحتسب بسعر السوق، مخصوماً منه الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليه إعانات الاستثمار.

يتناول الفصل الأول من الجزء الأول بالتفصيل الإنتاج التسويقي المقدر بالأسعار المدفوعة من قبل المستعملين.

## (ب) الإنتاج غير التسويقي (P.12)

يمثل الإنتاج غير التسويقي، كما يظهر في هذه الحسابات، تقدير إنتاج الإدارات العامة فقط. وبالتالي فهو لا يتضمن قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً من قبل الأسر ولا إنتاج الجمعيات التي لا تهدف إلى الربح.

تمّ عرض الطريقة المعتمدة في تقدير هذا الإنتاج في الفصل الأول من الجزء الأول.

## (ج) الرسوم الصافية من الإعانات على المنتجات (D.2 - D.3)

في المبدأ تدخل في هذا الحساب الرسوم المحددة المفروضة على المنتجات صافية من الإعانات فقط، ولكن بسبب غياب المعلومات الكافية تمّ الأخذ بمجمّل الضرائب غير المباشرة الداخلة في حساب استئثار المؤسسات. وتشمل هذه الضرائب ما يلي: الرسوم الجمركية والرسوم على استهلاك بعض المنتجات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢، إضافة إلى أرباح المؤسسات العامة وأخيراً رسوم البلدية وغيرها من الضرائب غير المباشرة.

لم تؤخذ رسوم البلدية المذكورة من حسابات البلديات التي لم تُجمع حتى الآن من قبل السلطات المختصة، بل تمّ تقديرها من خلال المؤشرات المستنتجة من حسابات الخزينة العامة التي تُحصّل بعض الرسوم لحساب البلديات. كما تتضمن هامش من التعديل الضروري لتوازن حسابات القطاع العام. أما الضرائب الأخرى فيتمّ استخلاصها من قطع حسابات الدولة.

يبين الجدول رقم (٣٠) تطوّر مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة ورسوم الاستهلاك ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٥.

### جدول رقم ٣٠

#### الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية

نوع الضريبة	2001	2002	2003	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الرسوم الجمركية	858	596	475	529	481
رسوم الاستهلاك	921	2 097	2 575	2 874	2 440
أرباح المؤسسات العامة	805	921	1 259	1 453	1 663
طوابع ورسوم أخرى	197	198	224	274	261
رسوم البلديات و تسوية	510	556	518	686	516
- الإعانات	-22	-20	-20	-61	-19
<b>المجموع</b>	<b>3 269</b>	<b>4 348</b>	<b>5 032</b>	<b>5 755</b>	<b>5 341</b>

بعد أن كانت الرسوم الجمركية قد انخفضت ما بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٣، نتيجة السياسة التي انتهجتها الدولة والتي كانت تقضي باستبدال هذه الرسوم بالضريبة على القيمة المضافة بصورة تدريجية، ارتفعت في العام ٢٠٠٤ وإنمّا بوتيرة نمو أدنى من وتيرة نمو الاستيراد (٤،١١% مقابل ٣١،١%). عام ٢٠٠٥، تراجعت الرسوم الجمركية بنسبة تفوق التراجع في الواردات (-٩،١% مقابل -٦،٠% بالنسبة للواردات).



أما رسوم الاستهلاك فقد ارتفعت بنسبة كبيرة منذ العام ٢٠٠٢ نتيجة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة من جهة وبسبب إعادة النظر في هذه الرسوم من جهة أخرى. وفي العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، لم تكن الزيادة القوية في الإيرادات الناجمة عن الضريبة على القيمة المضافة (+٣٤%) و٢٧,٧% تعزى كلياً إلى نمو الصفقات وإنما إلى إتساع قاعدة الضريبة وأيضاً إلى الفارق الزمني بين تاريخ تحصيل الإيرادات وتاريخ دفع المبالغ المستحقة. في العام ٢٠٠٥، انخفضت المبالغ المحصلة كضريبة على القيمة المضافة بنسبة -٦,٤% بسبب تراجع الاستهلاك (أنظر الجدول (٣١)). وقد أدت سياسة استقرار أسعار البنزين إلى تخفيض الضريبة على المحروقات بما نسبته -٢١% عام ٢٠٠٤ و-٤٣,٨% عام ٢٠٠٥.

جدول رقم ٣١  
رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠١ - ٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية					
نوع الرسم	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
على التبغ	111.2	167.7	184.6	196.5	190.8
على السفر من المطار	62.0	64.2	72.3	84.2	83.8
على الأسمت	36.2	2.0	-	-	-
على المحروقات	472.3	703.3	816.3	644.7	362.2
على تسجيل السيارات	190.2	149.8	164.2	242.2	230.5
على المشروبات	14.5	7.1	5.3	5.6	5.5
على الفنادق والمطاعم	21.3	7.0	2.5	1.7	1.6
على الملاهي	8.9	5.4	3.7	4.0	3.5
رسوم أخرى	4.6	4.3	3.9	6.8	1.3
على القيمة المضافة	986.4	986.4	1 322.4	1 688.2	1 560.8
<b>المجموع</b>	<b>921.1</b>	<b>2 097.2</b>	<b>2 575.2</b>	<b>2 873.9</b>	<b>2 440.0</b>

وتعتبر أرباح المؤسسات العامة ضرائب على المنتجات لأن الدولة هي التي تحدّد أسعار السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات. وتعتبر أرباح المؤسسات العامة العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية من أهم هذه الأرباح وقد شهدت نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، فارتفعت من ١٤١ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ لتصل إلى ٧٨٥ مليار في العام ٢٠٠٢ و١ ٠٨٦ مليار في العام ٢٠٠٣ و١ ٣١٠ مليار في العام ٢٠٠٤ و١ ٤٥٦ مليار في العام ٢٠٠٥.

أما الإعانات المقدّمة للمؤسسات العامة والتي ترد في حسابات الدولة فهي على الشكل التالي: (جدول رقم ٣٢).

جدول رقم ٣٢  
الإعانات الى المؤسسات العامة ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية

المؤسسة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مكتب القمح والشمندر السكري	-	-	-	15.0	-
مصالح المياه	3.1	4.5	0.4	1.6	-
مصلحة النقل المشترك	11.5	11.5	15.0	14.0	15.0
تلفزيون لبنان	5.5	2.5	2.5	28.2	4.0
غيرها	2.1	1.6	2.4	2.1	0.3
<b>المجموع</b>	<b>22.2</b>	<b>20.1</b>	<b>20.3</b>	<b>60.9</b>	<b>19.3</b>

لا تسجل الإعانات التي تمنح لمؤسسة كهرباء لبنان في نفقات موازنة الدولة، بل تسجل في حساب الخزينة على أنها سلفات للمؤسسات العامة وتعتبر عملية مالية. ارتفعت ديون شركة كهرباء لبنان للخبز بمقدار ٨١ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ و ٥١١ مليار في العام ٢٠٠٤ و ٧٣٤ مليار في العام ٢٠٠٥. ولوحظت أيضاً الإعانات غير المباشرة التي قدمت لمزارعي التبغ والتي نجعل قيمتها، وهي خفقت من الضرائب على التبغ المصنّع.

#### د) الاستعمالات الوسيطة

تساوي الاستعمالات الوسيطة عمليات شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل وحدات الانتاج مخصوصاً منها التغيير في المخزون ويتم تقييمها بأسعار السوق أي باحتساب كلّ الرسوم.

وقد تمّ عرض الاستهلاك الوسيط لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الفصل الأول من الجزء الأول.

#### القسم الثاني. حساب الاستثمار وتخصيص المداخل الأولية

نعني بالمداخل الأولية كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم. ويسجل حساب استثمار المداخل الأولية وتخصيصها، لجهة الموارد، الناتج المحلي القائم وسائر أنواع المداخل الأولية التي يحصلها العملاء الوطنيون. كما يسجل، لجهة الاستعمالات، المداخل الأولية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين. ويستنتج من رصيد هذا الحساب ثاني المجاميع أهمية وهو الدخل الوطني القائم. وبما أنه تمّ وضع حساب الاستثمار وتخصيص الدخل الأولي لوحدة الإنتاج فقط، فهو يسمح بتفصيل الناتج المحلي القائم بحسب منظور الدخل.

#### أ) منظور الدخل الخاص بالناتج المحلي القائم

يظهر الجدول رقم (٣٣) توزيع الناتج المحلي القائم بحسب كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تتدرج ضمن قيمته أي الرواتب والأجور وملحقاتها والضرائب غير المباشرة صافية من الإعانات والفوائد وغيرها من المداخل والاهتلاكات.

جدول رقم ٣٣

توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠١-٢٠٠٥

عناصر الناتج المحلي القائم	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	2005
الرسوم ناقص الإعانات	3 269	4 348	5 032	5 755	5 341
الفوائد	2 552	2 166	2 472	3 056	3 135
الأجور والمداخيل الأخرى	18 182	19 721	20 100	21 426	21 372
اهتلاك (رصيد)	1 895	1 942	2 248	2 121	2 651
<b>المجموع = الناتج المحلي القائم</b>	<b>25 898</b>	<b>28 177</b>	<b>29 852</b>	<b>32 359</b>	<b>32 499</b>

تمثل الرواتب والأجور وملحقاتها مجموع مخصصات المُسْتخدِمِينَ التي تتحملها مؤسسات الإنتاج والإدارات العامة. وتستخلص الرواتب والأجور المدفوعة من قبل الإدارات العامة من حسابات القطاع العام وقد تم عرض تطورها في الجدول رقم ١٠ (انظر الجزء الأول، الفصل الأول، القسم الثامن). أما الرواتب والأجور وغيرها من مصاريف المُسْتخدِمِينَ التي تدفعها مؤسسات الإنتاج فقد تم تقديرها أثناء وضع الحسابات لسنة ١٩٩٧ بفضل معطيات الاستقصاءات. وقد بلغت نسبتها من الناتج المحلي القائم نسبة ٣٥,٥%: ٨٣,٢% في القطاع الإداري و ٢٩,١% في القطاع التسويقي.

لسوء الحظ لا تتوفر معلومات عن الفترة الممتدة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ لمعرفة تطور هذه النسبة. وإن استقصاء العام ٢٠٠٤ الذي شمل المؤسسات الكبيرة الحجم بما فيها ٢٤٠ مؤسسة صناعية و ٢٧٠ مؤسسة خدمات (باستثناء خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات التعليم) و ٩٦ مؤسسة تجارية، أظهر معدلات تكلفة اليد العاملة على إجمالي القيمة المضافة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كالتالي:

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصناعة	٢٤,٦%	٢٤,٢%
الخدمات	٣٢,٤%	٣٢,٩%
التجارة	١٠,٥%	١٠,٩%

في المقابل، سجلت حصة الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي القائم صافية من الإعانات، تقدماً هاماً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٤، إذ ارتفعت من ١٠,٥% في العام ١٩٩٧ إلى ١٥,٤% في العام ٢٠٠٢ و ١٦,٩% في العام ٢٠٠٣ و ١٧,٨% في العام ٢٠٠٤. وقد نجم هذا الارتفاع الأخير عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في شباط ٢٠٠٢ واتساع قاعدة الضريبة في السنتين التي تلتها. في العام ٢٠٠٥، أدى تراجع الاستهلاك إلى انخفاض الضرائب المباشرة وحصتها من الناتج المحلي القائم الذي تراجع إلى ما نسبته ١٦,٤%.

تمثل الفوائد أجرة الرأسمال المالي المدفوعة من قبل المؤسسات إلى أصحاب رؤوس الأموال، وهي لا تتضمن الفوائد التي تدفعها الإدارات العامة. ومن المتعارف عليه أن تلك الفوائد لا تدخل ضمن تقديرات الإنتاج غير التسويقي وبالتالي فهي لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي القائم. ومن أجل تقدير أعباء الفوائد التي تتحملها مؤسسات الإنتاج لم تتناول الحسابات الواردة في هذه الدراسة إلا الفوائد المدفوعة على الودائع المصرفية. وقد تم توزيع الفوائد التي تقدمها المصارف بين العملاء المدينين وفقاً لحصة دينهم للمصارف. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الفوائد التي تقبضها المصارف يمثل قيمة خدمات الوساطة المالية التي تقدمها.

### جدول رقم ٣٤

احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والادارات ٢٠٠١-٢٠٠٥  
مليار ليرة لبنانية

2005	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	معطيات المصارف
					الفوائد المقبوضة
٨٥٨١	١ 912	2 756	2 852	2 816	على سندات الخزينة
64	135	214	372	507	من غير المقيمين
4 365	4 100	3 361	2 919	3 301	من مدينين آخرين
6 286	6 147	6 331	6 143	6 623	المجموع
4 516	4 582	4 655	4 559	5 121	الفوائد المدفوعة إلى المودعين
0.718	0.745	0.735	0.742	0.773	نسبة الفوائد المدفوعة على الفوائد المقبوضة
0.282	0.255	0.265	0.258	0.227	نسبة قيمة الخدمة المصرفية على الفوائد المقبوضة
					توزيع الفوائد المدفوعة إلى المودعين على حساب:
1 334	1 425	2 027	2 117	2 177	الإدارات العامة (الخزينة)
46	101	157	276	392	غير المقيمين
3 135	3 056	2 472	2 166	2 552	مؤسسات القطاع الخاص
4 516	4 582	4 655	4 559	5 121	المجموع

وعلى ضوء ما تقدم، فإنّ الفوائد التي يدفعها القطاع الخاص إلى أصحاب الودائع عبر المصارف التجارية قدرت بـ ٤٧٢ ٢ مليار في العام ٢٠٠٣ و 3 056 مليار في العام ٢٠٠٤ و 3 135 مليار في العام ٢٠٠٥، أيّ بنسبة ٨,٣% و ٩,٤% و ٩,٦% على التوالي من الناتج المحلي القائم. في العام ١٩٩٧، كانت قد ارتفعت هذه النسبة إلى ٥,٣% فقط.

أمّا الفوائد التي يدفعها القطاع العام والتي لا تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم، وإنما تدخل في حساب التوزيع الأولي بحسب ما هو متعارف عليه دولياً، فيتم استخلاصها من حسابات الإدارات العامة بعد خصم قيمة الخدمات المصرفية. وتقدّر هذه الأخيرة بحسب المعطيات الواردة في الجدول رقم (٣٤) من خلال تطبيق نسبة قيمة الخدمات المصرفية على الفوائد التي تحصلها المصارف من سندات الخزينة الخاصة بها. يبيّن الجدول التالي تطوّر أعباء الدين العام وتوزيعها بين فوائد وخدمات مصرفية.

### جدول رقم 35

تطور خدمة الدين العام وحصّة الفوائد منه 2001-2005  
مليار ليرة لبنانية

2005	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	تقسيم أعباء الدين
3 738	4 209	4 983	4 830	4 366	خدمة الدين
523	487	730	736	639	- قيمة الخدمات المصرفية
3 216	3 722	4 253	4 094	3 727	= الفوائد المدفوعة

تتألف أنواع الدخل الأخرى من الأنصبة أو حصص الأرباح التي توزع على أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في الإنتاج ومن إيرادات المتعهدين الفرديين المختلطة. وقد خضعت هذه المداخيل إلى تقدير إجمالي عام ١٩٩٧ وتبقى أنصبة أصحاب الأسهم غير معروفة. وكما هو

الحال بالنسبة للرواتب، قدّرت هذه المداخيل للعام ١٩٩٧ فقط، الأمر الذي أدى إلى تبيان حصة نسبية من هذه المداخيل من الناتج المحلي القائم تصل إلى ٤٢,٣%.

ونتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية تمّ جمع الرواتب وأنواع المداخيل غير الفوائد في بند واحد اعتباراً من ١٩٩٨.

وفي الواقع، تعتبر *الإملاكات* رصيد حساب استثمار مؤسسات الإنتاج مضافاً إليه القيمة المقدرة لاستهلاك رأس المال الثابت للإدارت العامة، وقد تمّ عرض هذا العنصر الأخير في الجدول رقم 10 الذي يبيّن احتساب قيمة الانتاج غير التسويقي.

### (ب) احتساب الدخل الوطني القائم

يساوي الدخل الوطني القائم رصيد حساب استثمار وتخصيص المداخيل الأولية لمجمل عملاء الاقتصاد القومي. وهو يقاس بالتالي على أنه يساوي الناتج المحلي القائم مضافاً إليه رصيد (الموارد - الاستعمالات) للمداخيل الأولية الذي يساوي الدخل الصافي للعوامل الوافدة من العالم الخارجي. ويتمّ استخلاص هذه الأخيرة من حسابات العالم الخارجي S.2 (الجدول رقم ٢٨) المفصّلة في الفصل التالي.

وقد تمّ تفصيل رصيد أنواع المداخيل الأولية الثلاثة (الأجور والفوائد والمداخيل الأخرى) في الجدول رقم (٣٦).

جدول رقم ٣٦  
مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية					
عناصر الدخل الوطني	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	2005
الناتج المحلي القائم	25 898	28 177	29 852	32 359	32 499
الأجور الخارجية الصافية	-59	-9	81	-789	-658
الفوائد الخارجية الصافية	-96	-803	-1 032	-777	240
المداخيل الخارجية الأخرى الصافية	458	511	588	337	1 092
<b>المجموع = الدخل الوطني القائم</b>	<b>26 202</b>	<b>27 876</b>	<b>29 489</b>	<b>31 129</b>	<b>33 174</b>

بعد ثلاث سنوات من انحسار المداخيل الخارجية الصافية التي أدت إلى نمو الدخل الوطني القائم بنسبة أدنى من نسبة نمو الناتج المحلي القائم، استعادت هذه المداخيل زخمها في العام ٢٠٠٥: فيحسب تقديرات مصرف لبنان، انخفض عدد العمال الأجانب بنسبة ضئيلة وارتفعت مداخيل اللبنانيين العاملين في الخارج بشكل ملحوظ وذلك بحسب تقديرات مصرف لبنان. وعلى عكس السنة السابقة، تخطت الفوائد المحصّلة من قبل اللبنانيين على توظيفاتهم في الخارج الفوائد المحصّلة من غير المقيمين. وهكذا ارتفع الدخل الوطني القائم عام ٢٠٠٥ بنسبة تفوق الزيادة في الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الإسمية (٦,٦% مقابل ١% بالنسبة للناتج المحلي القائم).

### القسم الثالث. حساب التوزيع الثانوي للدخل

يسجل حساب التوزيع الثانوي للدخل، لجهة الموارد، الدخل الوطني القائم وموارد العملاء الوطنيين الناجمة عن أنواع مختلفة من التحويلات وهي: الضرائب المباشرة والاشتراكات والتقديمات الاجتماعية والتحويلات الجارية. ويتم تسجيل تلك التحويلات التي يقوم بها العملاء الوطنيون على أنها استعمالات. وبالتالي يساوي رصيد هذا الحساب الدخل الوطني القائم زائد التحويلات الجارية الصافية الآتية من الخارج. وبالتالي نحصل على حاصل ثالث يفيد في دراسة أداء الاقتصاد الوطني وهو ما يعرف بـ "الدخل الوطني المتاح القائم".

#### (أ) الضرائب المباشرة

إن الضرائب المباشرة هي مبالغ إلزامية يتم اقتطاعها من قبل الإدارات العامة من موارد العملاء الوطنيين ويتم تسجيلها في استعمالات الأسر وفي موارد الإدارات العامة.

هناك نوعان من الضرائب المباشرة: الضريبة على الدخل والضريبة على الأملاك. وتشبه الضريبة على السيارات الخاصة الضريبة المفروضة على الأملاك وقد تم احتسابها مع الضرائب المباشرة بخلاف التصنيف الإداري الذي يدرجها في رسوم الاستهلاك. ويظهر الجدول رقم (٣٧) المبالغ التي تستوفيها الإدارة المركزية من هذه الضرائب مثلما ظهرت في قطع حسابات الدولة. ويمكن إضافة واردات البلديات التي تتخذ طابع الضريبة المباشرة إلى المبالغ الواردة في هذا الجدول. غير أن هذه الواردات غير معروفة وتبقى المبالغ المسجلة تقريبية وتشمل التعديلات الضرورية لموازنة حسابات القطاع العام.

#### جدول رقم ٣٧

#### توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥

نوع الضريبة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
ضريبة الدخل	585	642	708	801	907
الضريبة على الأملاك	273	301	310	396	409
الضريبة على السيارات	226	210	238	238	237
حصة البلديات وغيرها	54	60	62	86	56
<b>المجموع</b>	<b>1 138</b>	<b>1 213</b>	<b>1 318</b>	<b>1 521</b>	<b>1 609</b>

#### (ب) الاشتراكات الاجتماعية

تشمل الاشتراكات الاجتماعية التي أحصيت في هذه الحسابات الاشتراكات التي تدفع إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمبالغ التي تقتطعها الدولة من رواتب الموظفين الحكوميين لتغذية صندوق التقاعد. غير أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى المساهمات الإلزامية في صناديق أخرى كتعاونية الموظفين الحكوميين، وذلك بسبب عدم وجود معلومات إحصائية تتعلق بهذا الموضوع.

ويفترض بجميع الاشتراكات، بما فيها تلك التي يدفعها أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن تكون مدفوعة من قبل المُستخدِمين إذ يتم احتسابها ضمن تعويضات العمل ويتم تسجيلها بالمقابل على أنها موارد للإدارات العامة.

وتُدرج المبالغ المدفوعة من قبل الدولة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الموازنة في بند التحويلات وليس على أنها اشتراكات على الدولة أن تدفعها بصفتها رب عمل يوظف متعاقدين لا يتمتعون بصفة الموظفين الحكوميين وبالتالي يخضعون إلى قانون العمل. تبقى تلك المدفوعات عشوائية (٦٠ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٠ و ٨٠ مليار في العام ٢٠٠٤ و ٣٤٠ مليار في العام ٢٠٠٥، ولم تسدّد أية دفعات للأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣). وقد تم استثناء هذه الدفعات من أجور العمال والاشتراكات الاجتماعية.

### جدول رقم ٣٨

الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية

نوع الاشتراك	2001	2002	2003	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي					
أرباب العمل	588	576	596	...	...
الأجراء	50	51	52	...	...
<b>المجموع</b>	<b>638</b>	<b>626</b>	<b>648</b>	<b>755</b>	<b>930</b>
حسومات التقاعد لموظفي الدولة	79	80	74	86	85
<b>المجموع</b>	<b>717</b>	<b>706</b>	<b>722</b>	<b>841</b>	<b>1 014</b>

### ج) التقديمات الاجتماعية

تظهر التقديمات الاجتماعية على أنها موارد في الحساب (2 II) وهي تفوق تلك المسجلة في الاستعمالات وذلك لأن بعض الأسر المقيمة تحصل بالإضافة إلى التقديمات المحلية، على معاشات تقاعد تدفعها هيئات غير مقيمة. وقد قدرت معاشات التقاعد المدفوعة من الخارج بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وأبقيت ثابتة خلال الفترة التي تلت بسبب غياب المعلومات.

### جدول رقم ٣٩

توزيع التقديمات الاجتماعية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية

نوع التقدمة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
تقديمات صندوق الضمان الاجتماعي					
تعويضات المرض	325	377	397	444	435
التعويضات العائلية	188	207	215	217	215
تعويضات نهاية الخدمة	256	303	194	150	141
<b>المجموع</b>	<b>769</b>	<b>888</b>	<b>806</b>	<b>812</b>	<b>791</b>
معاشات التقاعد المدفوعة					
من الدولة	834	850	849	821	874
من الخارج	23	23	23	23	23
<b>المجموع</b>	<b>1 626</b>	<b>1 761</b>	<b>1 678</b>	<b>1 656</b>	<b>1 688</b>

أمّا التقديمات التي يقدّمها العملاء الوطنيون (المسجّلة لجهة الاستعمالات) فهي تقتصر على التعويضات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى معاشات التقاعد التي تدفعها الدولة. وقد ارتفعت الأولى من ٤٠٧ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٨١٢ مليار في العام ٢٠٠٤ و ٧٩١ في العام ٢٠٠٥، وارتفعت الثانية من ٥٢٨ مليار إلى ٨٢١ مليار ومن ثمّ إلى ٨٧٤ مليار خلال الفترة نفسها. وبعد أن سجّلت التعويضات معدل نمو سنوي بلغ ١٣% ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، تراجع مجموع التقديمات الاجتماعية بنسبة ٤,٧% في العام ٢٠٠٣ و ١,٣% في العام ٢٠٠٤. وقد نجم هذا التراجع عن الانخفاض الجذري في تعويضات نهاية الخدمة التي يدفعها صندوق الضمان الاجتماعي. في العام ٢٠٠٥، زادت التقديمات الاجتماعية بنسبة ضئيلة بلغت ١,٩% تبعاً إلى الارتفاع في معاشات وتعويضات نهاية الخدمة التي تدفعها الدولة، في حين استمرت التقديمات التي يدفعها صندوق الضمان الاجتماعي بالتراجع.

وكما هي الحال بالنسبة للاشتراكات الاجتماعية، لم تشمل الحسابات الواردة في هذه الدراسة المنافع التي تقدّمها صناديق أخرى.

#### د) التحويلات الجارية واحتساب الدخل الوطني المتاح القائم

يشمل باب "التحويلات الجارية" ثلاثة أنواع من التدفقات هي: واردات الدولة غير الضريبية، والمساعدات التي تقدّمها الدولة للأفراد والمؤسسات وهيئات أخرى مقيمة أو غير مقيمة من القطاع الخاص، وأخيراً على التحويلات الجارية التي يرسلها غير المقيمين إلى الأسر المقيمة.

يتمّ استخلاص البابين الأولين من قطع حسابات الدولة مع هامش من التعديل يتعلق بالمساعدات المقدّمة بواسطة الإدارات الأخرى.

تُشتق التحويلات الخارجية الصافية من الأساليب المعتمدة لتقدير مختلف بنود ميزان المدفوعات، ويتناول الفصل الثاني من هذا الجزء هذه الأساليب.

#### جدول رقم 40

توزيع التحويلات الجارية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية

نوع التحويل	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	2005
مقبوضات الدولة غير الضرائبية	297	301	315	337	266
إعانات	170	152	156	160	123
التحويلات الخارجية الصافية	2 525	2 953	4 856	5 050	4 042
<b>المجموع</b>	<b>2 992</b>	<b>3 406</b>	<b>5 326</b>	<b>5 547</b>	<b>4 432</b>

إنّ رصيد حساب التوزيع الثانوي للدخل يساوي الدخل الوطني القائم زائد المدفوعات الخارجية الصافية على شكل توزيع ثانوي بحسب ما هو مبين في الجدول رقم ٤١ أدناه.



جدول رقم ٤١  
إحتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
33 174	31 129	29 489	27 876	26 202	الدخل الوطني القائم
23	23	23	23	23	معاشات التقاعد الوافدة من الخارج
4 042	5 050	4 856	2 953	2 525	التحويلات الخارجية الصافية
<b>37 239</b>	<b>36 202</b>	<b>34 368</b>	<b>30 851</b>	<b>28 749</b>	<b>المجموع= الدخل الوطني المتاح القائم</b>

في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، مالت التحويلات الخارجية الصافية إلى الانخفاض، ممّا جعل نمو الناتج المحلي القائم يتجاوز نمو الدخل الوطني المتاح القائم. وفي العام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات حركة قوية للتحويلات إلى لبنان (أنظر الفصل التالي) ممّا جعل نمو الدخل الوطني المتاح القائم يتجاوز نمو الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الجارية (٩,١١% مقابل ٥,٨% للناتج المحلي الإجمالي). في العام ٢٠٠٤، انخفض مستوى التحويلات الخارجية الصافية بشكل طفيف وتراجع معدل نمو الدخل المتاح بالنسبة لمعدل نمو الإنتاج (٧,٤% مقابل ٨,٤% من حيث القيمة الجارية في ما يتعلق بالناتج المحلي القائم). في العام ٢٠٠٥، انخفضت التحويلات الخارجية ولكن تمّ التعويض عنها بزيادة مداخيل العمال اللبنانيين في الخارج. وفي الإجمال، سجّل الدخل الوطني المتاح القائم زيادة بلغت نسبتها ٢,٩% في حين لم تتعدّ الزيادة في الناتج المحلي القائم ما نسبته ١%.

#### القسم الرابع. حساب استعمال الدخل

يسجّل حساب استعمال الدخل الاستهلاك الوطني من حيث الاستعمالات والدخل الوطني المتاح القائم من حيث الموارد. ويساوي رصيد هذا الحساب الادخار الوطني.

بعد أن شهد الإدخار الوطني نمواً في العام ١٩٩٨، اتجه إلى الانخفاض باستمرار خصوصاً منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٢. وبالتالي، فإنّ معدل الادخار العام الذي وصل إلى ١٢,٥% في العام ١٩٩٧ انخفض إلى ٧,٥% في العام ٢٠٠٢. ويبدو أن هذا التطور مرتبط بتطور التحويلات الخارجية التي عرفت انخفاضاً حاداً خلال الفترة الأخيرة كما يتبيّن من دراسة ميزان المدفوعات. وبعد أن انتعشت هذه التحويلات في العام ٢٠٠٣، بلغ معدل الإدخار ١٢,١% ليستعيد بذلك المستوى الذي كان عليه في العام ١٩٩٧. وفي العام ٢٠٠٤ عاد ليتراجع إلى ١٠,٢% ثم ارتفع في العام ٢٠٠٥ إلى ١٢,٦%.

لا يسمح الوضع الحالي للحسابات الاقتصادية بتحديد سلوك العملاء الاقتصاديين، ولا سيما سلوك الأسر لناحية الاستهلاك والإدخار. يقسم الجدول التالي (رقم ٤٢) الإدخار الوطني والدخل الوطني المتاح القائم بين قطاع عام وخاص فقط، إذ أنّ توزيع الدخل المتاح بين الأسر والشركات داخل القطاع الخاص غير معروف.

## جدول رقم ٤٢

توزيع الدخل الوطني المتاح القائم والإدخار على العملاء الإقتصاديين ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية

العميل الإقتصادي	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
<i>الدخل المتاح القائم</i>					
الأسر	28 180	29 591	32 342	32 574	33 339
الإدارات العامة	569	1 260	2 026	3 628	3 900
<b>المجموع</b>	<b>28 749</b>	<b>30 851</b>	<b>34 368</b>	<b>36 202</b>	<b>37 239</b>
<i>الإدخار القائم</i>					
الأسر	6 160	5 850	6 938	4 917	5 797
الإدارات العامة	-3 953	-3 522	-2 966	-1 212	-1 102
<b>المجموع</b>	<b>2 207</b>	<b>2 328</b>	<b>3 972</b>	<b>3 705</b>	<b>4 695</b>

انخفض معدّل إدخار الأسر من ٢٠% ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣ إلى ١٥% في العام ٢٠٠٤. وينجم هذا التطور عن نمو ضعيف في الدخل المتاح لدى الأسر بنسبة ٠,٦%، تبعه انتعاشاً قوياً في استهلاك الأسر من حيث القيمة الجارية بنسبة ٨,٨% في العام ٢٠٠٥، انعكس هذا الأمر، حيث تقدّم الدخل المتاح وتراجع الاستهلاك، ممّا أدّى إلى زيادة الإدخار<sup>١٠</sup>.

### القسم الخامس. حساب رأس المال

يسجّل حساب رأس المال، من حيث الاستعمالات، التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغير في المخزون والتحويلات الرأسمالية التي يقوم بها العملاء الوطنيون. ويسجّل، من حيث الموارد، الإدخار الإجمالي والتحويلات الرأسمالية المقبوضة.

تمثّل التحويلات الرأسمالية المُدرّجة في قائمة الاستعمالات، المساعدات التي تقدّمها الدولة لإعادة الإعمار لدى عودة المهجرين بسبب الحرب. وبعد أن كانت هذه التحويلات هامة في البداية (٥٣٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ و ١٨٠ مليار في العام ٢٠٠٠) أصبحت زهيدة ابتداءً من العام ٢٠٠١ واستمرت على هذه الحال حتى العام ٢٠٠٤. عام ٢٠٠٥، لوحظ انتعاش خفيف في إعانات إعادة الإعمار حيث بلغت قيمتها ٤٥ مليار ليرة لبنانية.

تشمل التحويلات المسجّلة لجهة الموارد، إضافة إلى تلك المسجّلة لجهة الاستعمالات، التحويلات الرأسمالية الصافية الوافدة. وقد سجّلت هذه الأخيرة أيضاً انخفاضاً تدريجياً فانقلبت من ١ ٧١٨ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٣٢٩ مليار في العام ٢٠٠٢ ثم استعادت زخمها في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ لتصل إلى ٢ ٤٣١ مليار و ٢ ١٧٠ مليار خلال هاتين الفترتين على التوالي. عام ٢٠٠٥، اتجهت من جديد إلى الانخفاض لتبلغ ١ ٣٥١ مليار. إلا أنّ هذه الأرقام هي تقدير أولي غير كامل ناجم عن تقديرات ميزان المدفوعات المبينة في الفصل التالي.

<sup>10</sup> كما هو مذكور في الفصل التالي، إن تقدير التحويلات الخارجية الجارية هي تقريبية جداً بسبب تقسيم مجموع التحويلات بين تحويلات جارية وتحويلات برأس المال بصورة إستثنائية. وإذا اعتبرنا أن جميع التحويلات هي تحويلات جارية يكون مجموع الدخل الأسر المتاح قد بلغ ٣٤ ٧٣٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٥، ويكون معدّل الإدخار قد بلغ ٢٠,٧% بدلاً من ١٧,٤%.

يُطلق على رصيد حساب رأس المال اسم القدرة على التمويل أو الحاجة إلى التمويل بحسب ما إذا كان إيجابياً أم سلبياً. بالإجمال، كان الاقتصاد اللبناني دائماً بحاجة إلى تمويل خارجي باستثناء العام ٢٠٠٣، حيث سجل الاقتصاد الوطني قدرة على التمويل نتيجة التحويلات الرأسمالية الكثيفة القادمة من الخارج. وكما يتبين من الجدول رقم (٤٣)، إذا ما استثنينا العام ٢٠٠٣، نلاحظ أنّ قدرة الأسر على التمويل لم تكن كافية لتلبية احتياجات مؤسسات الإنتاج والإدارات العامة إلى التمويل.

جدول رقم ٤٣  
توزيع القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-) على العملاء الإقتصاديين  
٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية					
العميل الإقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005
الأسر	5 362	4 920	7 788	5 636	5 192
مؤسسات الإنتاج	-3 500	-2 855	-3 297	-4 647	-4 185
الإدارات العامة	-5 132	-4 532	-3 821	-2 188	-2 043
<b>المجموع</b>	<b>-3 269</b>	<b>-2 466</b>	<b>670</b>	<b>-1 199</b>	<b>-1 035</b>

بحسب نظام المحاسبة المعتمد، تساوي قدرة الأسر على التمويل ادّخار هذه الأسر مضافاً إليها مداخيل الشركات غير الموزعة والتحويلات الرأسمالية الصافية القادمة من الخارج. ويفترض أن تدفع هذه الأخيرة بالكامل إلى الأسر. وقد نجم انخفاض القدرة على التمويل الذي تراجع من ٧ ٧١٢ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٤ ٩٢٠ مليار في العام ٢٠٠٢ عن انخفاض التحويلات الخارجية الجارية والرأسمالية على حدّ سواء. وفي العام ٢٠٠٤، وبفضل عودة هذه التحويلات ارتفعت قدرة الأسر على التمويل لتتخطى المستوى الوسطي الذي كانت عليه ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢، بعد ان كانت قد ارتفعت بشكل استثنائي في العام ٢٠٠٣ لتبلغ ٧ ٧٨٨ مليار ليرة لبنانية. في العام ٢٠٠٥، انخفضت هذه القدرة من جديد.

إنّ احتياجات مؤسسات الإنتاج إلى التمويل تساوي التكوين القائم لرأس المال الثابت في القطاع التسويقي والتغير في المخزون مخصوماً منها المبالغ التي يحتفظ بها كاهتلاك. وبالتالي فإنّ تطور احتياجات التمويل لدى مؤسسات الإنتاج قد تبع تطور الاستثمارات في القطاع الخاص التي كانت قد شهدت تراجعاً ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢ وارتفاعاً ابتداءً من العام ٢٠٠٣. ثم عادت لتتخفّف في العام ٢٠٠٥.

أما احتياجات الإدارات العامة إلى التمويل فتساوي عجز القطاع العام. ويفوق هذا العجز بكثير قيمة الاستثمارات العامة لكنه يميل إلى الانخفاض تدريجياً. وهو كان يمثل ٢١,٤% من الناتج المحلي القائم و١٧,٩% من الدخل الوطني المتاح القائم في العام ١٩٩٧. وقد انخفضت هذه النسب على التوالي إلى ١٦,١% و١٤,٧% في العام ٢٠٠٢ وإلى ١٢,٨% و١١,١% في العام ٢٠٠٣ و٦,٨% و٦,٠% في العام ٢٠٠٤، ثم إلى ٦,٣% و٥,٥% في العام ٢٠٠٥. وقد كان التغيير الذي حصل في السنوات الثلاث الأخيرة ناجماً عن تغيير في السياسة الضريبية: تخفيض الرسوم الجمركية في العام ٢٠٠١ وفرض الضريبة على القيمة المضافة في العام ٢٠٠٢.

## القسم السادس. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي، لجهة الاستعمالات، التغيير في الديون والحقوق، كما يسجل، لجهة الموارد، التغيير في ديون العملاء الوطنيين. ويساوي رصيد الحساب المالي القدرة على التمويل أو الحاجة إلى التمويل. ينجم هذا التساوي عن مبدأ التوازن العام للحسابات، حيث تركز أساليب التقييم المعتمدة في وضع الحسابات إلى حد بعيد على مبدأ التوازن هذا. وهكذا، فإن قدرة الأسر على التمويل تترجم بزيادة متكافئة في ديونها وحقوقها في حين تتم تغطية احتياجات مؤسسات الإنتاج إلى التمويل بزيادة المساهمات والقروض المستوفاة. وأخيراً يترجم عجز الإدارات العامة بزيادة مماثلة في الدين العام.

تمّ تبويب الحقوق والديون الواردة في الحسابات الحالية بحسب التصنيف الدولي ضمن الأبواب الأربعة التالية: النقد والودائع (F2)، الأوراق المالية غير الأسهم (F3)، القروض (F4)، الأسهم أو المساهمة (F5).

### (أ) التغيير في النقد والودائع (F2)

إنّ النقد والودائع المشار إليها هنا تشمل فقط الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية التي يصدرها المصرف المركزي والودائع التي يودعها المقيمون لدى الجهاز المصرفي والموجودات الخارجية الصافية للمصارف اللبنانية، وهي لا تشمل الأوراق النقدية بالدولار أو بالعملة الأخرى ولا الودائع في المصارف في الخارج التي يحتفظ بها المقيمون (باستثناء الجهاز المصرفي). تشتقّ الأرقام المعتمدة من البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية الصادرة عن مصرف لبنان.

يشكل التغيير في الكتلة النقدية مورداً للجهاز المصرفي واستعمالاً للقطاع الخاص غير المصرفي. وتتألف الكتلة بجزء كبير منها من الودائع التي تحتفظ بها الأسر والتغييرات في حساب "الصندوق والمصارف" للشركات غير المالية والتي يمكن اعتبارها غير مهمة. وهكذا فإنّ تراجع تغيير الكتلة النقدية من ٥٩٢٠ مليار إلى ٣ ٧٨٩ مليار ليرة لبنانية بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، وارتفاعها في العام ٢٠٠٣ إلى ٧ ٥١٥ مليار ثم انحسارها إلى ٦ ٤٣٤ مليار في العام ٢٠٠٤ و ٤ ٠٦١ مليار في العام ٢٠٠٥، هو بجزء منه انعكاس لنمو قدرة الأسر على التمويل بتأثير التحويلات الخارجية (أنظر أعلاه).

### جدول رقم ٤٤

تغيير الكتلة النقدية وموجودات الجهاز المصرفي الخارجية الصافية ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية					
نوع النقد	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
النقد بالليرة اللبنانية	-2 209	3 121	5 672	-257	-1 513
الودائع بالعملة الأجنبية	6 116	668	1 843	6 691	5 575
المجموع = الموارد	<b>3 907</b>	<b>3 789</b>	<b>7 515</b>	<b>6 434</b>	<b>4 061</b>
الموجودات الخارجية الصافية للمصارف	-1 767	2 355	5 405	242	1 126
المجموع = الاستعمالات	<b>2 140</b>	<b>6 144</b>	<b>12 920</b>	<b>6 676</b>	<b>5 188</b>

تأتي التقلبات القوية المسجلة في تركيبة النقد ما بين عملات أجنبية وليرة لبنانية من التقلبات الظرفية للثقة في العملة الوطنية والمعدل المتغير للفائدة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم احتساب تغيرات الودائع في العملات الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت. ولجهة الاستعمالات، تضاف الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية التي تملكها المصارف المقيمة إلى قيمة التغير في العملة التي يملكها المقيمون. وتساوي الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية ودائع المصارف اللبنانية في الخارج مخصوماً منها ودائع غير المقيمين، وهي تحتسب بسعر صرف ثابت. وإنّ هذا التغير، بحسب تعريفه، يساوي رصيد ميزان المدفوعات الذي بلغ ٢٤٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ و ١١٢٦ مليار في العام ٢٠٠٥.

### ب) تغيّر الأوراق المالية غير الأسهم

وحدها سندات الخزينة اللبنانية أخذت بالاعتبار وقد تمّ إهمال الأوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص أو العالم الخارجي. ويظهر الجدول رقم (٤٥) توزيع سندات الخزينة بحسب المكتتبين<sup>١١</sup>. لجهة الاستعمالات، يتم تسجيل تغيّر سندات الخزينة التي تكتتب فيها المصارف والمقيمين الآخرين. أما تلك التي تكتتب فيها الإدارات العامة المستقلة فهي تستثنى وفقاً لأصول توحيد الحسابات. إضافة إلى السندات التي يكتتب فيها المقيمون فإن للإدارات العامة موارد من سندات يكتتب فيها غير المقيمين. لكن تجدر الإشارة إلى أن توزيع سندات الخزينة بين المكتتبين المقيمين وغير المقيمين ليس معروفاً على وجه الدقة. وقد تمّ استخلاص الأرقام المعتمدة من تقدير عناصر ميزان المدفوعات الذي أجراه مصرف لبنان.

#### جدول رقم ٤٥

#### تغير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبه ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية					
الجهة المكتتبه	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
السندات بالليرة اللبنانية					
الإدارات العامة	333	149	-615	-291	250
المصارف	1 212	-2 799	2 586	1 453	2 791
غيرها	-1 108	1 401	-1 161	-1 771	-278
المجموع	437	-1 249	810	-609	2 763
السندات بالعملات الأجنبية					
المصارف	3 415	3 855	-102	3 659	909
ما عدا المصارف	193	3 891	2 415	582	767
المجموع	3 608	7 746	2 313	4 241	1 676
مجموع السندات:					
منها: المصارف	4 627	1 056	2 484	5 112	3 700
مقيمين (ما عدا المصارف)	83	1 182	-1 776	-2 033	-28
غير مقيمين	335	4 259	2 415	553	767

<sup>١١</sup> يتم استخلاص سندات الخزينة التي تكتتب فيها المصارف من ميزانيتها كما ينشرها مصرف لبنان أما السندات التي يكتتب فيها عامة الشعب والإدارات العامة فيتم تطابقها مع قيمتها الاسمية. وقد تمّ احتساب تغيرات السندات بالعملات الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت. ويبدو أن هناك تفاوت لا يستهان به بين حسابات الخزينة وإحصاءات مصرف لبنان. وبالتالي عمدنا إلى تقدير الأرقام المعتمدة في الحسابات الوطنية.

المجموع	4 045	6 497	3 123	3 632	4 439
ينزل : الإدارات العامة	-333	-149	615	291	-250
= المجموع الصافي	4 711	6 348	3 738	3 923	4 189

في العام ٢٠٠٢، انخفضت سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في محفظة المصارف بمقدار ٢ ٧٩٩ مليار ليرة لبنانية وذلك بعد قيود حسابية قام بها مصرف لبنان وألغى بموجبها موجوداته بسندات الخزينة بقيمة ٢ ٧٠٠ مليار ليرة لبنانية مقابل انخفاض مساو لفروقات القطع المتراكمة المسجلة كدين تجاه القطاع العام، وذلك بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف. وفي العام ٢٠٠٤ تمّت العملية نفسها ولكن بمقدار ٥١٦ مليار ليرة. وإنّ هذه العملية التي تعادل قبض فروقات القطع لا تظهر في حسابات الخزينة على أنها واردات بل على أنها مورد مالي تحت باب "ديون أخرى بالليرة اللبنانية"، الأمر الذي يعوّض عن الانخفاض في سندات الخزينة الجارية<sup>١٢</sup>. من جهة أخرى تشير إحصاءات مصرف لبنان إلى زيادة في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية بقيمة ٧ ٧٤٦ مليار ليرة لبنانية. وقد تم الاكتتاب في الجزء الأكبر من هذه السندات من قبل هيئات أجنبية وذلك بعد انعقاد مؤتمر باريس ٢.

في العام ٢٠٠٣، استمر الإكتتاب في سندات الخزينة من قبل غير المقيمين فبلغت قيمة تلك الإكتتابات، صافية من التسديدات، حوالي ٢ ٤١٥ مليار ليرة لبنانية بأسعار صرف ثابتة. في العام ٢٠٠٤، حلت سندات الخزينة بالعملة مكان سندات الخزينة بالليرة. وقد اكتتبت المصارف في القسم الأكبر من هذه الإصدارات. عام ٢٠٠٥، كانت سندات الخزينة الصادرة بالعملة، صافية من التسديدات، أقل بكثير إذ بلغت +٦٧٦ مليار بسعر صرف ثابت، اكتتبت المصارف بمبلغ ٩٠٩ مليار منها مقابل ٣ ٦٥٩ مليار من أصل ٤ ٢٤١ مليار من الإصدارات الصافية في العام ٢٠٠٤.

### ج) التغيير في القروض

تمثل المبالغ المسجلة لجهة الاستعمالات تغيير القروض المصرفية المبينة في الإحصاءات المتعلقة بالوضع النقدي إضافة إلى تقديرات لتسليفات الخزينة الممنوحة إلى المؤسسات العامة. أما لجهة الموارد فتتضمن القروض أيضاً القروض الخارجية الصافية التي تحصل عليها الإدارات العامة.

#### جدول رقم 46

#### تغيير التسليفات والقروض حسب نوعها 2005-2001

نوع التسليفات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	2005
التسليفات المصرفية					
للقطاع الخاص	141	734	-192	1 072	677
للقطاع العام (صافية)	709	-1 622	130	-1 234	-1 224
تسليفات	-9	-571	184	117	7
ناقص ودائع القطاع العام	718	-1 051	-54	-1 351	-1 231
مجموع التسليفات المصرفية	850	-888	-62	-162	-547
سلفات الخزينة	256	251	123	463	741

<sup>12</sup> بحسب ما هو متعارف عليه في الأنظمة الحسابية الوطنية، لا تحتسب أرباح أو خسائر الصرف في التدفقات ولكن في حسابات الممتلكات التي لم يصار بعد إلى إعدادها في لبنان.

القروض الخارجية	-32	57	77	-37	-181
مجموع: الموارد	1 074	-580	137	265	12

استعادت القروض المصرفية المقدّمة للقطاع الخاص زخمها في العام ٢٠٠٤ بعد ان سجّلت تباطؤاً واضحاً خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣. وقد انخفض تغيّرها من ١٩٢ ٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى -١٩٢ مليار في العام ٢٠٠٣ ثم ارتفع إلى +١٠٧٢ في العام ٢٠٠٤. في العام ٢٠٠٥ تباطأت التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص فبلغ مجموع القروض، صاف من التسديدات، ٦٧٧ مليار ليرة لبنانية. يظهر الجدول التالي تطوّر توزيع تسليفات القطاع المالي بحسب القطاعات المستفيدة كما نشره مصرف لبنان (الجدول رقم ٤٧). وتختلف هذه القروض عن تلك التي تتمّ الإشارة إليها في الوضع النقدي لكنها تسمح بتحديد التقلبات في توزيع القروض بحسب القطاعات وتطوّرهما. نرى على سبيل المثال أن القروض الممنوحة لقطاع البناء هي التي سجّلت أكبر نسبة تراجع ما بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ وإنما عادت وارتفعت بشكل خجول خلال سنة ٢٠٠٤ ثمّ انخفضت من جديد عام ٢٠٠٥. ونلاحظ في المقابل أن القروض الممنوحة للقطاع الصناعي سجّلت زيادة في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

#### جدول رقم ٤٧

تغير التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠١-٢٠٠٥  
مليار ليرة لبنانية

قطاع النشاط الاقتصادي	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	2005
الزراعة	-47	20	1	46	52
الصناعة	232	-41	339	385	191
البناء	-130	-279	-440	293	-414
التجارة	489	114	61	404	-410
الخدمات	209	235	95	139	80
المؤسسات المالية	97	8	67	86	197
المؤسسات الأخرى	79	88	-350	-46	189
أفراد	282	279	448	582	398
<b>المجموع</b>	<b>1 211</b>	<b>424</b>	<b>221</b>	<b>1 889</b>	<b>283</b>
تطبيق	-1 070	310	-723	-817	394
<b>المجموع= التسليفات إلى القطاع الخاص</b>	<b>141</b>	<b>734</b>	<b>-502</b>	<b>1 072</b>	<b>677</b>

إنّ تسليفات النظام المصرفي للقطاع العام هو صافٍ من الودائع. ويعكس التغيّر في التسليفات التغير في الودائع أكثر مما يعكس التغير في التسليفات بحد ذاتها. تبقى هذه الأخيرة زهيدة، فالمصارف تموّل القطاع العام من خلال الاككتابات في سندات الخزينة. في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ على سبيل المثال انخفضت التسليفات المصرفية الصافية المقدّمة للقطاع العام بأكثر من ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية تبعاً للزيادة الخفيفة في التسليفات (+١٧٧ مليار سنة ٢٠٠٤ و+٧ مليار سنة ٢٠٠٥) وبخاصة تبعاً للزيادة الكبيرة في الودائع بما مقداره (+٣٥١ مليار و+٢٣١ مليار). وبما أنّ التغيّر في سندات الخزينة التي تحتفظ بها المصارف بلغ +٣٧٠٠ مليار في العام ٢٠٠٥، ارتفعت التسليفات المصرفية الصافية المقدّمة للقطاع العام بمقدار ٢٤٧٥ مليار ليرة لبنانية.

إنّ سلفات الخزينة إلى المؤسسات العامة مثل شركة كهرباء لبنان ليست معروفة بدقة. فنظام المحاسبة الحالي في القطاع العام لا يسمح بمعرفة تقسيم السلفات بحسب المستفيدين. وتبقى المبالغ المشار إليها تقريبية وتسمح بإيجاد توازن في حسابات الإدارات العامة.

أمّا القروض الخارجية للقطاع العام المشار إليها هي تلك التي حصل عليها مجلس الإنماء والإعمار. تحصل الدولة على التمويل الخارجي من خلال إصدار سندات بالعملة الأجنبية (يورو بوندز).

#### د) تغيير الأسهم أو المساهمة

لا توجد حالياً أي معطيات عن ميزانية الشركات. وتمثل الأرقام المشار إليها لجهة الاستعمالات أساساً تغيير حقوق الأسر على ملكية مؤسسات الإنتاج أكانت شركات مغلقة أو مؤسسات فردية. كما تتضمن المبالغ المدفوعة من قبل الأسر لشراء المساكن الجديدة. ولقد تمّ تقدير هذه المبالغ الأخيرة بقيمة ٣٢٨ ١ مليار عام ١٩٩٧ بفضل الانقضاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. ومع غياب معطيات عن السنوات التالية تمّ تقدير مساهمة الأسر في التكوين القائم لرأس المال في مؤسسات الإنتاج بحسب المبالغ المتبقية.

أما لجهة الموارد فنضيف إلى مساهمات المقيمين الاستثمارات المباشرة لغير المقيمين وتقدر هذه الاستثمارات في إطار ميزان المدفوعات (انظر الفصل التالي).



## الفصل الثاني حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات

تسجل العمليات التي تجري مع العالم الخارجي في أربعة حسابات تستنتج منها الأرصدة الأساسية لميزان المدفوعات:

- I. حساب العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات ويكون رصيده مساوٍ للميزان التجاري.
- II. حساب المداخل الأولية والتحويلات الجارية ويكون رصيده مساوٍ للميزان الجاري.
- III. حساب التحويلات الرأسمالية ويكون رصيده مساوٍ للقدرة على التمويل الخارجي أو الحاجة إلى التمويل.
- III. الحساب المالي ويكون رصيده مساوٍ للعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

يعرض الجدول رقم (٤٨) هذه الأرصدة المختلفة.

جدول رقم ٤٨  
تطور مختلف الأرصدة لميزان المدفوعات ٢٠٠١-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية					نوع الرصيد
٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
<b>7 126</b>	<b>7 212</b>	<b>6 277</b>	<b>5 469</b>	<b>6 567</b>	الميزان التجاري
-4 740	-3 843	-4 517	-2 674	-2 851	+صافي الدخل والتحويلات الجارية
<b>2 386</b>	<b>3 369</b>	<b>1 761</b>	<b>2 795</b>	<b>3 716</b>	= ميزان العمليات الجارية
-1 351	-2 170	-2 431	-329	-447	+ صافي تحويل الرساميل
<b>1 035</b>	<b>1 199</b>	<b>-670</b>	<b>2 466</b>	<b>3 269</b>	= القدرة على التمويل/ الحاجة إلى التمويل
-2 162	-1 441	-4 434	-4 821	-1 502	+ صافي التمويل الخارجي
<b>-1 126</b>	<b>-242</b>	<b>-5 104</b>	<b>-2 355</b>	<b>1 767</b>	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: يعتبر الرصيد الإيجابي في حساب العالم الخارجي عجزاً للبلاد، بينما يعتبر الرصيد السلبي فائضاً. وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات قد سجل عجزاً في العام ٢٠٠١ وفائضاً في الأعوام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥.

### القسم الأول. حساب تبادل السلع والخدمات

يسجل في حساب تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي الصادرات لجهة الاستعمالات، والواردات لجهة الموارد. سبق واستعرضنا مجموع هذه العمليات في الفصلين الثاني والخامس من الجزء الأول. وإن رصيد هذا الحساب الذي يطلق عليه اسم الميزان التجاري له معنى أشمل من المعنى الجاري للمصطلح لأن عمليات تبادل السلع والخدمات لا تقتصر على البضائع بل تنتسب لتبادل أيضاً الصادرات من الخدمات الصافية.

كان الميزان التجاري في لبنان في عجز دائم. بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ انخفض العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج من ٨ ٢٠٣ مليار ليرة لبنانية إلى ٥ ٤٦٩ مليار نتيجة ركود الواردات ونمو ملموس في الصادرات. في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ارتفع العجز من جديد ليصل إلى ٢٧٧ ٦ مليار ثم ٢١٢ ٧ مليار، إثر نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة نمو الصادرات. عام ٢٠٠٥

استقر العجز تقريباً على ذات المستوى. عام ١٩٩٧، كان هذا العجز يمثل ٣٤,٢% من الناتج المحلي القائم و ٢٥,٥% من الإنفاق الوطني. عام ٢٠٠٢ لم يمثل هذا العجز إلا ١٩,٤% من الناتج المحلي القائم و ١٦,٢% من الإنفاق الوطني. بعد ذلك ارتفعت هذه النسب إلى ٢٢,٣% و ١٨,٢% في العام ٢٠٠٤ وإلى ٢١,٩% و ١٨% في العام ٢٠٠٥.

تجدر الإشارة إلى أن العجز التجاري أعيد تقديره منذ ٢٠٠٢ نحو الانخفاض نتيجة إعادة تقدير الصادرات من الخدمات الصافية نحو الإرتفاع.

### القسم الثاني. حساب الدخل الأولي والتحويلات الجارية

يسجل هذا الحساب، لجهة الاستعمالات، المداخل الأولية التي يدفعها العالم الخارجي للمقيمين اللبنانيين إضافة إلى التحويلات الصافية المحصلة. وبيّن، لجهة الموارد، رصيد حساب تبادل السلع والخدمات ويسجل المداخل الأولية التي يدفعها الاقتصاد الوطني لغير المقيمين.

يساوي رصيد هذا الحساب رصيد ميزان المدفوعات الجاري. وعلى غرار الميزان التجاري، فإن هذا الميزان الأخير إيجابي بالنسبة إلى العالم الخارجي مما يشير إلى عجز بالنسبة للبنان. عام ٢٠٠٢، سجل الميزان الجاري انخفاضاً تبعاً لتحسّن الميزان التجاري لصالح لبنان، وفي العام ٢٠٠٣ سجل انخفاضاً حاداً بعد أن استعادت التحويلات زخمها. وفي العام ٢٠٠٤، أدّى نمو الواردات وتباطؤ التحويلات الجارية إلى ارتفاع الميزان الجاري إلى المستوى الذي كان عليه عام ٢٠٠١. عام ٢٠٠٥ عاد هذا الميزان لينخفض مجدداً.

نورد في ما يلي عرضاً لتطور عناصر هذا الحساب.

#### (أ) المداخل الأولية

تشمل المداخل الأولية، التي يطلق عليها أيضاً اسم عوامل الإنتاج، الأجور والفوائد وغيرها من مصادر دخل العمل ورأس المال.

عام ١٩٩٧، تمّ تقدير الأجور وغيرها من مصادر دخل العمل التي يحصل عليها المقيمون اللبنانيون من الخارج بفضل بحث أجري حول الأوضاع المعيشية للأسر. وقد تمّ تقدير هذه الأرقام للسنوات التالية استناداً إلى مؤشر تكرر سفر اللبنانيين إلى الخارج. أما بالنسبة إلى الأجور المدفوعة إلى غير المقيمين، فقد أخذ تطور القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والبناء كمؤشر لتقديرها. ولكن وبعد الأعمال الجديدة التي أدخلها مصرف لبنان على ميزان المدفوعات، تمّ اعتماد مؤشرات جديدة لتطور هذه المداخل، وإنما من دون التوصل إلى أرقام أكثر دقة.

أمّا الفوائد التي يتقاضاها المقيمون اللبنانيون على توظيفاتهم في الخارج والفوائد المدفوعة إلى غير المقيمين فقد تمّ تقديرها من قبل مصرف لبنان في إطار الأعمال على ميزان المدفوعات. وتشير هذه التقديرات إلى تراجع واضح في الفوائد المحصلة التي انخفضت من ١ ٤٤١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٩٤٤ مليار ليرة عام ٢٠٠٢ و ٦٢٦ مليار عام ٢٠٠٣، في حين سجلت الفوائد المدفوعة للمستثمرين غير المقيمين ارتفاعاً هاماً إذ انتقلت من ٩٥١ مليار ليرة عام ١٩٩٧ إلى ١ ٦٤٢ مليار عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت قد بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٢ ووصلت إلى ١ ٧٤٧ مليار. شهد العام ٢٠٠٤ ارتفاعاً في الفوائد من الناحيتين ولكن بقي الرصيد لصالح غير

المقيمين (١.٠٣٦ - ١.٨١٣ مليار ليرة). أما عام ٢٠٠٥، فقد تخطت الفوائد المدفوعة إلى اللبنانيين تلك المقدّمة لغير المقيمين ممّا أسفر عن فائض إيجابي بلغت قيمته ٢٤٠ مليار ليرة لبنانية.

وفي ما يتعلّق بالفوائد التي تشكل القسط الأكبر من مصادر الدخل الأولي المتبادلة مع العالم الخارجي، أي الدخل الصافي الوافد لعوامل الإنتاج، فقد عرفت تراجعاً كبيراً منذ ٢٠٠١: فبعد تقدّم ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ حيث ارتفعت مساهمة العالم الخارجي على مستوى الدخل الوطني من ٦٩١ مليار إلى ٨٣٤ مليار ليرة لبنانية، انخفض الدخل الصافي إلى ٣٠٣ مليار عام ٢٠٠١ ليصبح سلبياً عام ٢٠٠٢ (-٣٠٢ مليار ليرة لبنانية) و(-٣٦٢ مليار ليرة لبنانية) عام ٢٠٠٣ و(-٢٣٠) عام ٢٠٠٤. عام ٢٠٠٥، عاد هذا الدخل الصافي ليصبح إيجابياً لمصلحة لبنان (+٦٧٥ مليار). أنظر الجدول رقم (٢٩).

### ب) التحويلات الجارية الصافية

لطالما استفاد لبنان من تدفق التحويلات الوافدة، غير أنّه ليس هناك أية إحصاءات جديّة عن طبيعة هذه التحويلات ومقدارها. كانت الطريقة المعتمدة لتقدير التحويلات الجارية تقضي باعتبار كل الأموال المتبقية في ميزان المدفوعات أي تحت باب "الخطأ والسهو" تحويلات وتوزيع هذه الأموال المتبقية بين تحويلات جارية وتحويلات رأسمالية بحسب الظروف العامة ولاسيما وضع الاستثمارات. وجاءت مفاتيح التوزيع الناتجة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية، مع تعديل بسيط، على الشكل التالي: ٠,٧/٠,٣ عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٤، ٠,٨/٠,٢ عام ١٩٩٩، ٠,٨٥/٠,١٥ عام ٢٠٠١ و ٠,٩/٠,١ عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ وثلثين/ثلث في العام ٢٠٠٣ و ثلاثة أرباع/ربع في العام ٢٠٠٥.

كانت التحويلات الخارجية الصافية تميل بشكل عام نحو الانخفاض ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢. وفي ظلّ ميل الاستثمارات في لبنان إلى الانخفاض، كان من الطبيعي اعتبار أن هذا الانخفاض قد أثر على التحويلات الرأسمالية أكثر مما أثر على التحويلات الجارية. في العام ٢٠٠٣، تبيّن من الفائض الكبير في ميزان المدفوعات أنّ التحويلات إلى لبنان كانت ضخمة تبعاً لزيادة الإيرادات النفطية. ونظراً إلى أنّ الاستثمارات في القطاع الخاص استعادت انطلاقتها، اعتبرت الزيادة في التحويلات الرأسمالية أكثر أهمية من الزيادة التي سجّلتها التحويلات الجارية. ثبت هذا الوضع على حاله في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ولكن بمستوى أضعف.

ينبغي أن نضيف إلى التحويلات الجارية الصافية مدفوعات معاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية التي تصل من الخارج. وكان قد تمّ تقدير هذه المدفوعات عام ١٩٩٧ بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية بفضل البحث عن الأوضاع المعيشية للأسر و اعتبرت أنها بقيت على هذا المستوى خلال السنوات التالية.

### القسم الثالث. حساب التحويلات الرأسمالية

يبيّن هذا الحساب، لجهة الموارد، الميزان الجاري، وبيّن، لجهة الاستعمالات، تحويلات رأس المال الصافية.

تم تقدير التحويلات الرأسمالية الصافية وفق الطريقة عينها التي استعملت لتقدير التحويلات الجارية (انظر القسم السابق). وأدت طريقة التقدير تلك إلى إظهار انخفاض في التحويلات الرأسمالية الخارجية الصافية ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ وارتفاع كبير في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و تراجع في العام ٢٠٠٥: من ١ ٧١٨ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٣٢٩ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٢ ٥٣١ مليار عام ٢٠٠٣ و ٢ ١٧٠ مليار عام ٢٠٠٤ و ١ ٣٥١ مليار عام ٢٠٠٥.

ونظراً إلى التوازن العام للحسابات، يساوي رصيد هذا الحساب قطعاً قدرة الاقتصاد الوطني على التمويل أو حاجته إلى التمويل. كان هذا الرصيد إيجابياً ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٤ باستثناء العام ٢٠٠٣.

### القسم الرابع. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي تغير الديون لجهة الاستعمالات وتغير ديون العالم الخارجي تجاه الاقتصاد الوطني لجهة الموارد. ويساوي رصيد الحساب المالي تماماً القدرة على التمويل أو الحاجة إلى التمويل. وقد تمّ تبيان المبالغ الصافية لكل فئة من الديون.

نجد لجهة الاستعمالات:

#### (أ) الأوراق المالية غير الأسهم

يقصد بها أيّ تغير في محفظة سندات الخزينة اللبنانية التي يملكها غير المقيمين وقد قدر مصرف لبنان هذه المبالغ (انظر الفصل السابق، القسم السادس، الفقرة ب).

#### (ب) القروض

هنا نجد فقط الاستدانات الخارجية التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار.

#### (ج) الأسهم والمساهمات

يتكون الجزء الأكبر من حقوق غير المقيمين على ملكية مؤسسات الانتاج من الاملاك المبنية. واستناداً إلى تقدير أجري في إطار وضع الحسابات للعام ١٩٩٧، تمّ تقدير تغير تلك الحقوق في السنوات التالية بشكل نسبي مع الاستثمارات المباشرة التي سجلها مصرف لبنان في تقديراته لعناصر ميزان المدفوعات.

نسجّل، لجهة الموارد:

إضافة إلى القدرة على التمويل، التغير الصافي للموجودات الخارجية للنظام المصرفي اللبناني تحت باب "النقد والودائع". ويمثل هذا التغير، بحسب تعريفه المتعارف عليه، الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

نلاحظ ممّا تقدّم أنّ ميزان المدفوعات شهد عجزاً قوياً عام ٢٠٠١ تبعاً لزيادة الواردات وعرف فائضاً قوياً عام ٢٠٠٢ تبعاً لمساهمة الهيئات الأجنبية في تمويل الخزينة اللبنانية تنفيذاً لقرارات باريس ٢٠٠٢. في العام ٢٠٠٣، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً أكثر أهمية بفعل التأثير المزدوج لاستمرار عمليات شراء سندات الخزينة ومساهمة التحويلات الرأسمالية أو التحويلات الجارية. في العام ٢٠٠٤ وعلى الرغم من مقدار التحويلات الهام، كان الفائض في ميزان المدفوعات أخفّ من الفترة السابقة بسبب الارتفاع القوي في الاستيراد واكتتابات أقلّ في سندات "يورو بوندز". عام ٢٠٠٥، نجم الفائض في ميزان المدفوعات عن عودة الاستثمارات المباشرة إلى قطاع العقارات بشكل خاص.



## خاتمة

إنّ وضع الحسابات الإقتصادية للأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ استناداً إلى الطرق التي تمّ اعتمادها في وضع حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢، أتاح ليس تبيان التطوّرات الماكرو إقتصادية فحسب بل سهّل تحديد التغيّرات التي طرأت على خصائص الاقتصاد والنظام المالي في لبنان وتقدير مدى تأثير الأحداث السياسية على النشاط الاقتصادي عام ٢٠٠٥. نورد في ما يلي باختصار الوقائع الرئيسية المستخلصة من حساب السلع والخدمات:

### (أ) عوّق تراجع الاستهلاك النمو

شهد العام ٢٠٠٥ انخفاضا هاما في الاستهلاك الخاص بسبب مغادرة الجيش السوري وجزء من العمّال السوريين، وبسبب التراجع الحاد في استهلاك اللبنانيين. كما وساهم انخفاض الاستثمارات العامة في إحباط الطلب الداخلي. وفي المقابل، أدت ديناميكية الاستثمار الخاص والنمو القوي في الصادرات الناجم عن الطلب الخارجي الشديد، إلى التخفيف من حدّة تراجع الطلب الإجمالي. وقد انعكس هذا التراجع في الطلب من جهة على الواردات التي هبطت بشدّة ومن جهة أخرى على مخزونات الصناعة والتجارة التي سجلت تقلبات سلبية.

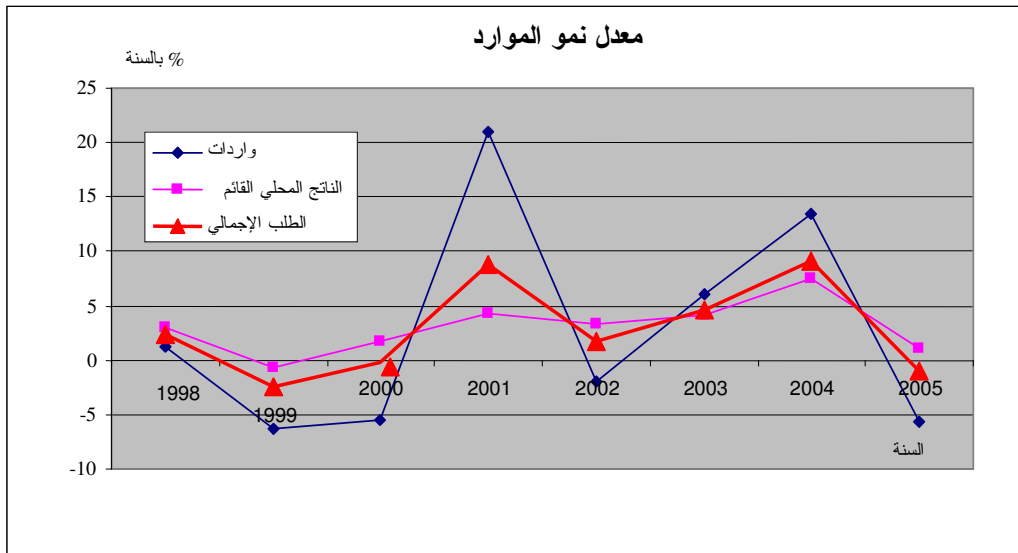
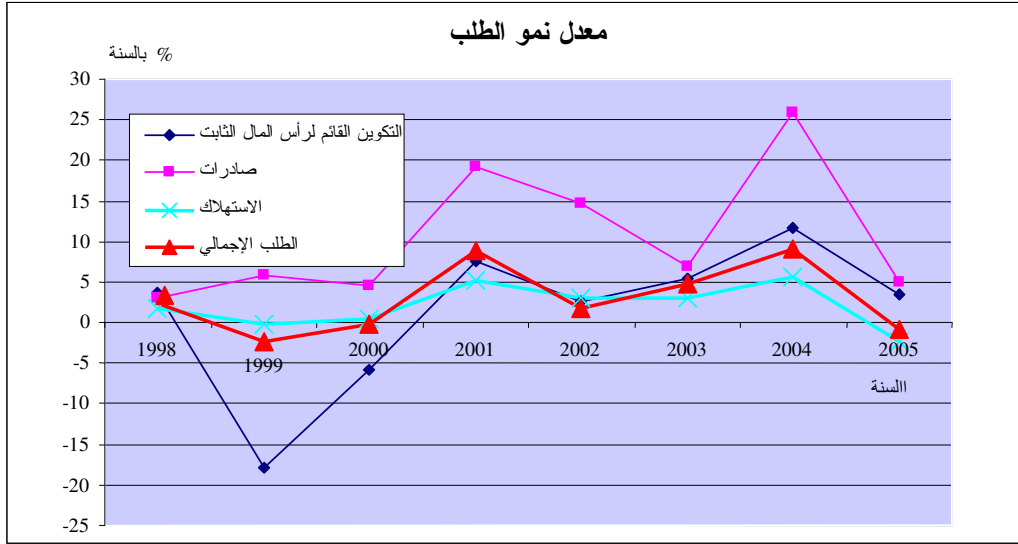
### مساهمة مختلف مكونات الناتج المحلي القائم في نمو هذا الناتج بالنسبة المئوية/ سنوياً

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	مكونات الناتج المحلي القائم
-2.1	4.8	2.6	2.5	4.4	0.5	-0.1	1.5	الاستهلاك الخاص
0.4	-0.6	0.8	0.9	0.3	0.5	1.3	0.3	الاستهلاك العام
-0.7	4.0	1.9	-3.2	4.7	-1.9	-5.3	1.3	تكوين الرأسمال الثابت والتغيّر في المخزون
1.0	4.3	1.1	2.3	2.7	0.6	0.7	0.4	التصدير
<b>-1.3</b>	<b>12.5</b>	<b>6.3</b>	<b>2.5</b>	<b>12.0</b>	<b>-0.3</b>	<b>-3.4</b>	<b>3.6</b>	<b>الطلب الإجمالي</b>
2.4	-5.1	-2.2	0.8	-7.7	2.1	2.6	-0.6	- الواردات
<b>1.1</b>	<b>7.4</b>	<b>4.2</b>	<b>3.3</b>	<b>4.3</b>	<b>1.7</b>	<b>-0.8</b>	<b>3.0</b>	<b>= الناتج المحلي القائم</b>

ملاحظة: إن المساهمة في نمو الناتج المحلي القائم تحسب من خلال ضرب نمو المكونة بنسبة قيمة هذه المكونة على قيمة الناتج المحلي القائم

### (ب) ركود الاستثمارات

بعد أن كانت الاستثمارات الخاصة قد شهدت فترة من التراجع، استعادت زخمها بقوة عام ٢٠٠٣ (١١,٩+%) وحافظت على ازدهارها عام ٢٠٠٤ (+٢٣,٤%) ثم عادت لتركد عام ٢٠٠٥ (٠,١+%). ويعود السبب وراء هذا الركود إلى تراجع الاستثمارات العامة وانخفاض المخزون. غير أنّ التكوين القائم لرأس المال الثابت في المؤسسات الخاصة استمر في التقدّم (+٩,٦% من حيث القيمة و+٥,٦% من حيث الحجم) وذلك بفضل تدفق الرساميل الأجنبية بهدف توظيفها.

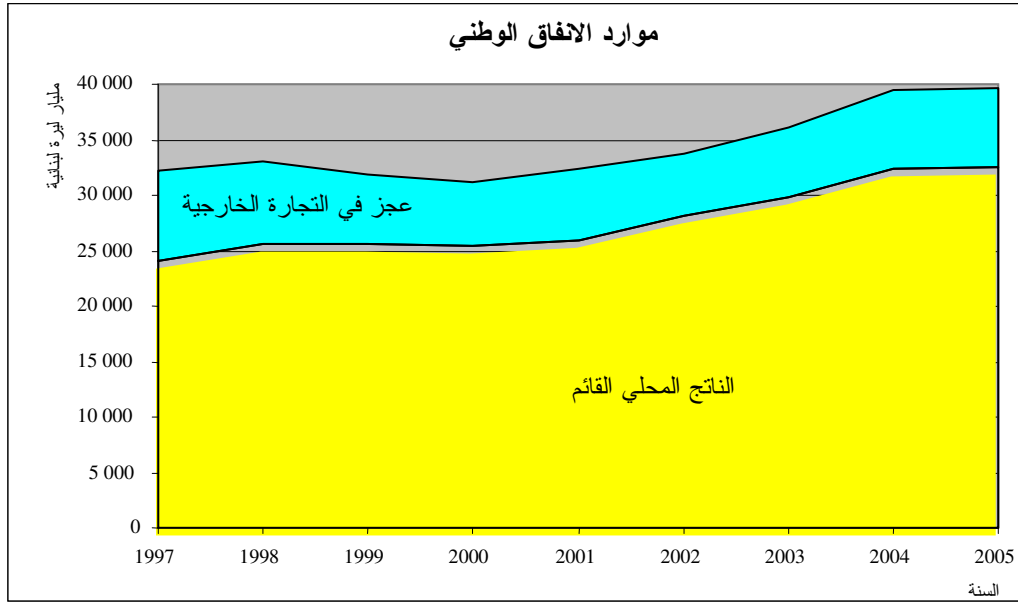


**ج) ازداد الفارق البنيوي بين الإنفاق الوطني والإنتاج المحلي بنسبة طفيفة**

بعد التطور الذي شهدته السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ والذي أدى إلى تخفيف الفارق من حيث القيمة النسبية بين الإنفاق الوطني والناتج المحلي القائم، ارتفع هذا الفارق ليتراوح بين ٢١% و ٢٢% ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ بعد أن كان قد تراجع من ٣٤,٢% من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٧ إلى ١٩,٤% عام ٢٠٠٢. ويأتي هذا التطور نتيجة الاختلاف الكبير القائم بين تطور مختلف القطاعات الاقتصادية وأسعار الاستيراد والإنتاج.

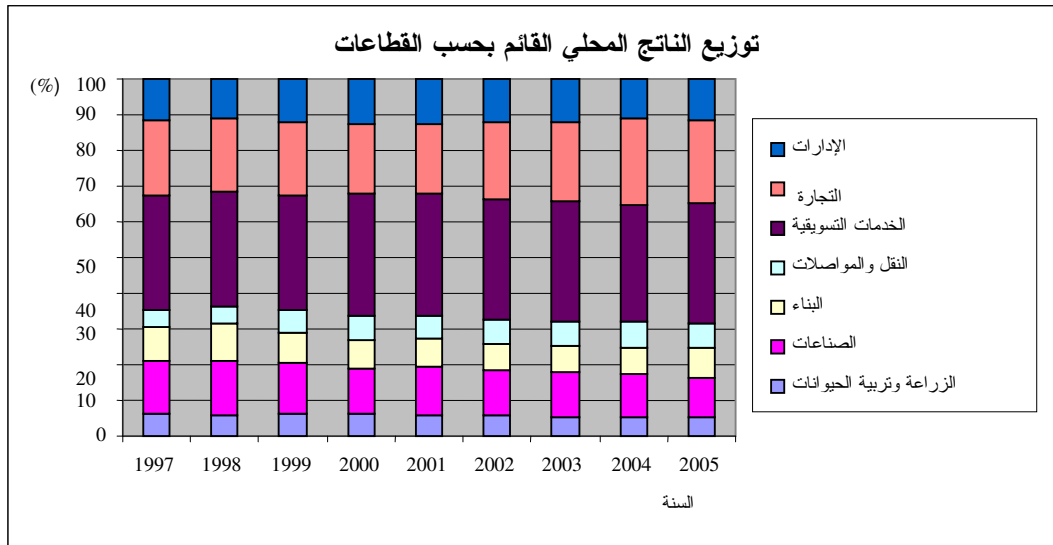
في المقابل، فإن العجز التجاري بالسلع والخدمات الذي كان يغطي في الأصل ٢٥,٥% من الإنفاق الوطني عام ١٩٩٧ تراجع إلى ١٦,٢% من هذا الإنفاق عام ٢٠٠٢. وقد ارتفع هذا المعدل من جديد إلى ١٧,٤% عام ٢٠٠٣ و ١٨,٣% عام ٢٠٠٤ وثبت تقريباً على حاله عام ٢٠٠٥.





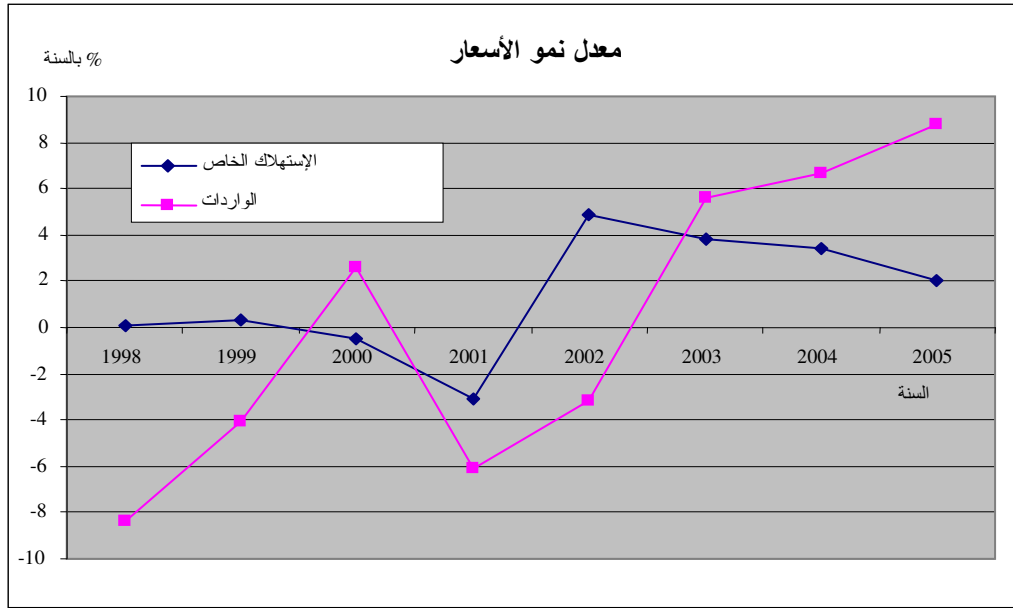
**(د) استمرّ ضعف قطاعات إنتاج السلع**

استمرّت حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي القائم بالتراجع لتصل إلى ٥,٢% عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت قد انخفضت من ٦,٥% عام ١٩٩٧ إلى ٥,٣% عام ٢٠٠٤. غير أنّ ميل القطاع الصناعي إلى التراجع انعكس منذ العام ٢٠٠٣: فإنّ حصة هذا القطاع من الناتج المحلي القائم التي كانت قد انخفضت من ١٣,٥% عام ١٩٩٧ إلى ١١,٥% عام ٢٠٠٢، سجّلت ارتفاعاً طفيفاً عام ٢٠٠٣ لتبلغ ما نسبته ١١,٨% وثبتت على هذا المستوى عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وقد بلغت نسبة مساهمة هذين القطاعين المنتجين للسلع ما مجموعه ١٧,٠%. و جدير بالذكر أنه لو تبعت أسعار عوامل الانتاج وتيرة ارتفاع أسعار مجمل القيم المضافة، بدلاً من أن تتخفّض، لشهد قطاع الصناعة تطوراً أكبر.



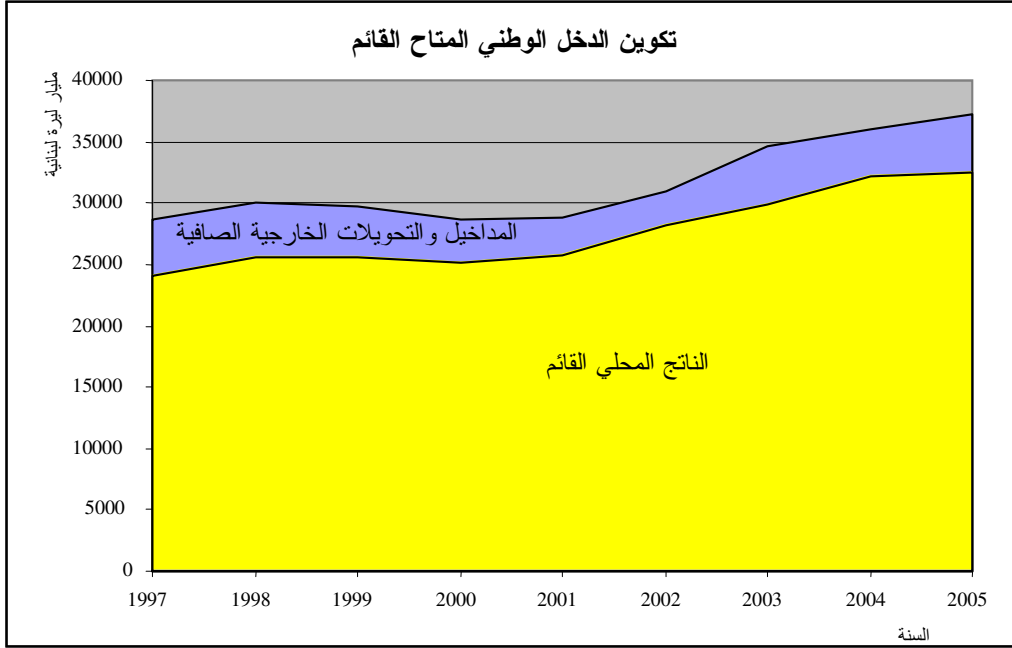
### (هـ) انعكس ارتفاع أسعار الاستيراد جزئياً على أسعار الاستهلاك

انخفضت أسعار استيراد الوحدات بمعدل ٤,١% خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ وكان هذا الانخفاض ناجماً بجزئه الأكبر عن ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية نسبة إلى العملات الأجنبية الأساسية وميل أسعار المواد الأولية العالمية إلى الانخفاض. عام ٢٠٠٣، بدأت الليرة اللبنانية المرتبطة بالدولار الأميركي بفقدان قيمتها في حين عادت أسعار المواد الأولية إلى الارتفاع. وقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع أسعار الاستيراد بنسبة ٥,٦%. أما الأسعار الداخلية فلم تتبع الوتيرة عينها وبالتالي سجلت أسعار الاستهلاك ارتفاعاً لم تتعدّ نسبته ٣,٦%. وقد ثبت هذا الأمر على حاله عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥: فقد ارتفعت قيم وحدات السلع المستوردة بنسبة ٦,٧% عام ٢٠٠٤ و ٨,٨% عام ٢٠٠٥ في حين ارتفعت أسعار الاستهلاك بنسبة ٣,١% و ٢,١% فقط.

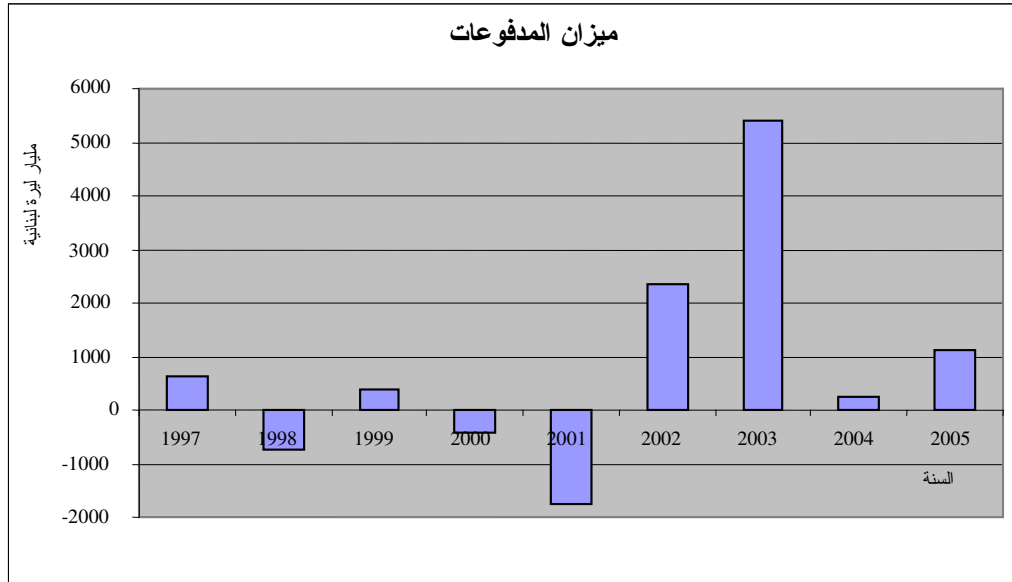


### (و) زادت تبعية الإقتصاد الوطني للتحويلات الخارجية

كان العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج يُغطّى دائماً بفضل التحويلات الخارجية التي كانت تساهم في تمويل الإقتصاد الوطني إما بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال المساهمة في تكوين ادّخار الأسر. وبعد أن شهدت فترة تراجع، انتعشت التحويلات المقدّرة غير الاستثمارات المباشرة عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و بنسبة أقل عام ٢٠٠٥، لتسهم في تقوية طاقة تمويل القطاع الخاص.



(ز) بقي ميزان المدفوعات إيجابياً



إنّ التحويلات الجارية او الرأسمالية الهامة المصحوبة في غالب الأحيان باستثمارات مباشرة أو باستثمارات في سندات الخزينة سدّت عجز الميزان التجاري ممّا أدّى إلى حصول فائض في ميزان المدفوعات. عام ٢٠٠٥، أدّى تراجع الاستيراد نتيجة انخفاض الطلب إلى تسجيل فائض في ميزان المدفوعات.

### (ح) تقدّم الإدّخار الوطني بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤

كان الإدّخار الوطني الصافي قد تراجع بنسبة كبيرة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ بعد أن كان قد بلغ أوجه في العام ١٩٩٨ (٤٧٦ ٤ مليار ليرة لبنانية). وفي العام ٢٠٠٣ وبفضل استعادة النشاط وبخاصة بفضل الفائض في ميزان المدفوعات، تطوّر الإدّخار الوطني بنسبة كبيرة ثم تراجع قليلاً عام ٢٠٠٤ بفعل ازدياد نفقات الاستهلاك. وإنّ الأحداث السياسية التي شهدتها العام ٢٠٠٥ حثت الأسر على الإدّخار أكثر منه على الاستهلاك، ممّا جعل مستوى الإدّخار يفوق مستواه في العام ١٩٩٨.

### (ط) بقيت مساهمة المصارف في تمويل الاستثمارات الخاصة خجولة

بدأت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الخاصة بالتراجع منذ العام ١٩٩٧ لتصبح سلبية عام ٢٠٠٣. وقد استثمر فائض سيولة المصارف في سندات خزينة أو تم توظيفه في الخارج أو تجميده لدى مصرف لبنان. في العام ٢٠٠٤، استعادت القروض المصرفية للقطاع الخاص زخمها وأصبح تغيرها إيجابياً ومثّل ١٨,٨% من استثمارات هذا القطاع. وعام ٢٠٠٥، عادت هذه القروض لتتراجع في حين سجلت استثمارات القطاع الخاص تقدماً طفيفاً وبالتالي، انخفضت مساهمة المصارف التجارية في تمويل المؤسسات إلى ما نسبته ١١%.

### (ي) تراجع العجز العام باستمرار

عام ٢٠٠٥، استمر العجز العام في الانخفاض الذي بدأ عام ٢٠٠٣. فبعد أن تراوحت نسبة العجز بين ١٥% و ٢٠% من الناتج المحلي القائم ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ وصل إلى ١٢,٨% فقط من الناتج المحلي القائم عام ٢٠٠٣ و ٦,٨% عام ٢٠٠٤ و ٦,٣% عام ٢٠٠٥. وبالتالي لم تستلزم تغطيته إلا نسبة أقل أهمية من طاقة التمويل الداخلية والخارجية.

### (ك) ما زال عبء الدين العام ثقيلاً

إنّ الفوائد الصافية (من دون هامش المصارف) المقدّمة على خدمة الدين العام في عمليات التوزيع الثانوي بقيت مهيمنة على الرغم من التراجع الملموس الذي سجلته: فهي كانت تشكل ١٤٩,٣% من الاقتطاعات الإلزامية من الدخل بشكل ضرائب مباشرة واشتراكات اجتماعية عام ١٩٩٧. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٨٤% عام ٢٠٠٢ و ١٨١% عام ٢٠٠٣ وانخفضت إلى ١٣٨% عام ٢٠٠٤ و ١١١% عام ٢٠٠٥.

الملاحق



## ملحق ١ جداول الحسابات الأساسية

### تنبيه:

- عدلت حسابات السنوات ٢٠٠١ الى ٢٠٠٤
- يعود الفرق في المجاميع ان وجد الى تدوير الارقام

### ١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات

#### ١,٠ مجموع السلع والخدمات

أ) القيمة بالأسعار الجارية					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
17 132	15 989	14 223	12 953	12 185	الاستهلاك الوسيط
33 677	33 581	31 116	29 261	27 154	الاستهلاك النهائي
7 137	6 674	5 862	5 479	5 314	تكوين الراسمال الثابت
5 335	4 878	3 788	3 492	3 110	التصدير
-56	400	-129	-357	608	التغير في المخزون/ تسوية
63 225	61 522	54 860	50 829	48 372	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
40 847	39 266	36 280	34 044	32 032	الانتاج ما عدا التجارة
13 594	13 173	10 851	9 698	10 289	الاستيراد
2 643	2 963	2 680	2 501	1 783	الرسوم على السلع المستوردة
6 142	6 119	5 048	4 585	4 269	انتاج قطاع التجارة *

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
16 185	15 114	13 566	12 559	12 839	الاستهلاك الوسيط
33 064	32 694	30 248	28 145	27 882	الاستهلاك النهائي
6 900	6 546	5 774	5 458	5 665	تكوين الراسمال الثابت
5 246	4 777	3 745	3 566	3 240	التصدير
-44	395	-127	-367	629	التغير في المخزون/ تسوية
61 350	59 526	53 206	49 361	50 255	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
40 221	38 579	35 610	33 125	32 715	الانتاج ما عدا التجارة
12 465	12 338	10 290	10 047	10 968	الاستيراد
2 819	2 930	2 650	1 697	2 292	الرسوم على السلع المستوردة
5 845	5 679	4 656	4 493	4 279	انتاج قطاع التجارة *

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

\* الهوامش التجارية + تصدير خدمات تجارية

ملاحظة: وضعت جداول الاستعمالات والموارد حسب المفهوم المحلي وبالتالي لا تشمل الاستيراد والاستهلاك ونفقات الأسر في الخارج كذلك لا تدخل نفقات السياح على الأراضي اللبنانية في قيمة الصادرات بل في قيمة الاستهلاك.

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,١ المنتجات الزراعية

مليار ليرة لبنانية					(أ) القيمة بالاسعار الجارية	نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001		
890	986	874	893	843		الاستهلاك الوسيط
1 636	1 588	1 577	1 559	1 467		الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0		تكوين الراسمال الثابت
323	310	241	203	217		التصدير
-35	0	0	-20	20		التغير في المخزون/ تسوية
2 814	2 884	2 692	2 635	2 547		مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 605	1 620	1 513	1 503	1 407		الانتاج
565	657	575	509	544		الاستيراد
97	89	71	75	78		الرسوم على السلع المستوردة
546	519	533	548	519		الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية					(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة	نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001		
907	913	835	867	851		الاستهلاك الوسيط
1 550	1 615	1 560	1 497	1 495		الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0		تكوين الراسمال الثابت
306	310	226	218	226		التصدير
-37	0	0	-22	21		التغير في المخزون/ تسوية
2 726	2 838	2 621	2 561	2 594		مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 585	1 621	1 473	1 418	1 422		الانتاج
568	578	533	540	597		الاستيراد
84	77	76	74	97		الرسوم على السلع المستوردة
490	562	539	529	478		الهوامش التجارية



١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٢ المنتجات الحيوانية

مليار ليرة لبنانية					أ) القيمة بالأسعار الجارية
2005	2004	2003	2002	2001	نوع العملية
526	580	559	518	476	الاستهلاك الوسيط
552	550	516	473	510	الاستهلاك النهائي
20	19	19	19	19	تكوين الراسمال الثابت
21	24	33	23	18	التصدير
0	0	0	0	30	التغير في المخزون/ تسوية
1 119	1 173	1 126	1 032	1 053	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
581	558	538	517	529	الانتاج
288	349	345	304	298	الاستيراد
4	4	4	4	4	الرسوم على السلع المستوردة
245	263	239	207	222	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية					ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة
2005	2004	2003	2002	2001	نوع العملية
514	556	503	522	495	الاستهلاك الوسيط
568	524	495	524	521	الاستهلاك النهائي
19	18	14	19	22	تكوين الراسمال الثابت
21	29	36	27	20	التصدير
0	0	0	0	30	التغير في المخزون/ تسوية
1 123	1 127	1 047	1 092	1 088	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
591	545	534	564	544	الانتاج
264	332	295	306	308	الاستيراد
4	4	5	3	14	الرسوم على السلع المستوردة
265	246	214	219	222	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٣ الطاقة والمياه

مليار ليرة لبنانية					أ) القيمة بالأسعار الجارية	نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001		
3 650	3 056	2 703	2 354	2 047		الاستهلاك الوسيط
2 023	2 054	1 905	1 791	1 551		الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0		تكوين الراسمال الثابت
10	8	5	7	2		التصدير
-60	0	0	0	0		التغير في المخزون/ تسوية
5 623	5 118	4 613	4 152	3 600		مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 331	1 329	1 269	1 231	1 132		الانتاج
3 209	2 424	1 916	1 587	1 579		الاستيراد
729	1 012	1 077	1 016	689		الرسوم على السلع المستوردة
354	353	351	318	200		الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية					ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة	نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001		
3 005	2 738	2 480	2 102	2 142		الاستهلاك الوسيط
1 963	1 898	1 855	1 581	1 516		الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0		تكوين الراسمال الثابت
9	7	4	8	2		التصدير
-48	0	0	0	0		التغير في المخزون/ تسوية
4 930	4 643	4 340	3 691	3 660		مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 341	1 310	1 270	1 168	1 124		الانتاج
2 351	1 914	1 613	1 608	1 825		الاستيراد
960	1 060	1 064	690	510		الرسوم على السلع المستوردة
278	360	392	225	201		الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٤ منتجات الصناعات الغذائية والزراعية

مليار ليرة لبنانية					(أ) القيمة بالأسعار الجارية
2005	2004	2003	2002	2001	نوع العملية
421	412	369	339	347	الاستهلاك الوسيط
5 001	5 164	4 937	4 828	4 563	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
352	289	240	166	145	التصدير
0	70	-39	-6	15	التغير في المخزون/ تسوية
5 774	5 935	5 507	5 326	5 070	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
3 007	3 183	2 960	2 903	2 687	الانتاج
1 291	1 250	1 087	1 054	1 072	الاستيراد
433	412	379	396	413	الرسوم على السلع المستوردة
1 041	1 091	1 081	973	898	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية					(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة
2005	2004	2003	2002	2001	نوع العملية
384	383	329	340	358	الاستهلاك الوسيط
4 816	4 951	4 838	4 831	4 718	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
358	280	247	168	153	التصدير
0	65	-36	-7	16	التغير في المخزون/ تسوية
5 558	5 679	5 378	5 332	5 245	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
2 911	3 009	2 959	2 887	2 740	الانتاج
1 236	1 190	1 054	1 092	1 105	الاستيراد
397	402	382	379	501	الرسوم على السلع المستوردة
1 014	1 077	983	974	899	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٥ المنتجات النسيجية والجلود

أ) القيمة بالاسعار الجارية					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
286	296	258	265	268	الاستهلاك الوسيط
1 953	1 950	1 739	1 573	1 461	الاستهلاك النهائي
3	3	2	3	3	تكوين الراسمال الثابت
434	411	339	291	315	التصدير
0	80	0	50	70	التغير في المخزون/ تسوية
2 677	2 741	2 338	2 182	2 116	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
743	706	596	583	553	الانتاج
890	943	806	793	843	الاستيراد
178	201	176	163	101	الرسوم على السلع المستوردة
866	891	760	644	619	الهوامش التجارية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
301	291	271	270	334	الاستهلاك الوسيط
1 882	1 921	1 619	1 484	1 614	الاستهلاك النهائي
4	4	2	3	4	تكوين الراسمال الثابت
418	396	321	298	336	التصدير
0	79	0	53	80	التغير في المخزون/ تسوية
2 604	2 691	2 213	2 107	2 367	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
715	687	560	543	600	الانتاج
851	926	836	847	959	الاستيراد
181	202	171	102	252	الرسوم على السلع المستوردة
856	875	646	616	557	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٦ المنتجات من المعادن اللافلزية

أ) القيمة بالاسعار الجارية					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
1 622	1 498	1 322	1 194	1 168	الاستهلاك الوسيط
57	57	56	56	55	الاستهلاك النهائي
22	26	22	27	27	تكوين الراسمال الثابت
253	237	171	108	91	التصدير
22	0	-40	-18	46	التغير في المخزون/ تسوية
1 976	1 818	1 530	1 366	1 387	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
1 112	989	876	814	825	الانتاج
515	559	432	365	382	الاستيراد
65	71	60	56	35	الرسوم على السلع المستوردة
283	198	163	131	145	الهوامش التجارية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
1 556	1 402	1 232	1 182	1 323	الاستهلاك الوسيط
59	51	47	57	64	الاستهلاك النهائي
23	26	21	25	31	تكوين الراسمال الثابت
224	205	185	108	98	التصدير
22	0	-40	-18	50	التغير في المخزون/ تسوية
1 884	1 685	1 445	1 355	1 566	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
1 088	912	825	804	919	الانتاج
517	528	421	375	411	الاستيراد
66	73	65	34	67	الرسوم على السلع المستوردة
214	172	134	142	168	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٧ المنتجات المعدنية والالات والمعدات

أ) القيمة بالأسعار الجارية					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
2 262	2 079	1 848	1 640	1 625	الاستهلاك الوسيط
2 226	2 324	1 848	1 634	1 468	الاستهلاك النهائي
1 546	1 480	1 286	1 172	1 074	تكوين الراسمال الثابت
1 324	1 137	826	672	653	التصدير
57	180	-40	-277	333	التغير في المخزون/ تسوية
7 415	7 200	5 767	4 840	5 151	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 648	1 404	1 289	1 022	1 032	الانتاج
3 920	3 977	3 209	2 847	3 322	الاستيراد
807	836	632	547	340	الرسوم على السلع المستوردة
1 040	982	638	424	457	الهوامش التجارية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
2 172	1 984	1 770	1 633	1 771	الاستهلاك الوسيط
2 193	2 096	1 736	1 472	1 593	الاستهلاك النهائي
1 554	1 471	1 273	1 187	1 214	تكوين الراسمال الثابت
1 292	1 111	781	686	693	التصدير
56	184	-41	-280	338	التغير في المخزون/ تسوية
7 268	6 847	5 518	4 699	5 609	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 600	1 355	1 211	1 027	1 079	الانتاج
3 872	3 942	3 186	2 966	3 434	الاستيراد
810	777	630	287	587	الرسوم على السلع المستوردة
986	772	491	420	509	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٨ خشب ومطاط ومنتجات كيميائية

أ) القيمة بالاسعار الجارية					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
2 093	2 035	1 604	1 422	1 390	الاستهلاك الوسيط
1 427	1 487	1 286	1 122	1 041	الاستهلاك النهائي
203	175	151	143	138	تكوين الراسمال الثابت
515	451	334	303	234	التصدير
-40	70	-10	-50	60	التغير في المخزون/ تسوية
4 197	4 217	3 364	2 940	2 864	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
1 161	1 182	976	902	910	الانتاج
2 282	2 305	1 898	1 670	1 656	الاستيراد
237	242	196	166	76	الرسوم على السلع المستوردة
517	489	294	201	221	الهوامش التجارية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
1 933	1 827	1 462	1 424	1 533	الاستهلاك الوسيط
1 380	1 398	1 128	1 064	1 098	الاستهلاك النهائي
189	171	148	136	148	تكوين الراسمال الثابت
486	425	326	297	250	التصدير
-38	67	-9	-51	62	التغير في المخزون/ تسوية
3 950	3 888	3 055	2 870	3 093	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
1 109	1 124	911	885	974	الانتاج
2 157	2 197	1 763	1 688	1 721	الاستيراد
226	227	175	77	165	الرسوم على السلع المستوردة
458	339	206	221	232	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٩ مفروشات

مليار ليرة لبنانية					أ) القيمة بالاسعار الجارية	نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001		
31	29	25	23	22		الاستهلاك الوسيط
264	253	239	215	211		الاستهلاك النهائي
330	342	256	240	236		تكوين الراسمال الثابت
64	52	36	31	30		التصدير
0	0	0	0	0		التغير في المخزون/ تسوية
689	676	556	509	500		مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
500	477	395	337	337		الانتاج
101	100	85	93	95		الاستيراد
38	36	35	34	25		الرسوم على السلع المستوردة
50	63	41	45	44		الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية					ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة	نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001		
33	32	27	23	28		الاستهلاك الوسيط
268	243	232	214	227		الاستهلاك النهائي
325	332	275	266	252		تكوين الراسمال الثابت
57	49	32	35	32		التصدير
0	0	0	0	0		التغير في المخزون/ تسوية
683	656	566	537	538		مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
480	458	387	360	358		الانتاج
102	108	91	103	101		الاستيراد
37	44	33	27	34		الرسوم على السلع المستوردة
64	45	54	46	45		الهوامش التجارية



١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,١٠ المنتجات الصناعية الأخرى

أ) القيمة بالأسعار الجارية					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
186	187	187	148	156	الاستهلاك الوسيط
920	1 101	869	768	712	الاستهلاك النهائي
155	178	169	137	142	تكوين الراسمال الثابت
536	493	428	445	338	التصدير
0	0	0	-35	35	التغير في المخزون/ تسوية
1 797	1 958	1 653	1 463	1 383	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
930	967	874	700	638	الإنتاج
531	609	498	476	496	الاستيراد
53	60	50	45	22	الرسوم على السلع المستوردة
282	321	231	242	227	الهوامش التجارية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
213	186	190	175	159	الاستهلاك الوسيط
907	1 121	873	780	745	الاستهلاك النهائي
170	182	164	139	149	تكوين الراسمال الثابت
573	497	452	477	364	التصدير
0	0	0	-43	32	التغير في المخزون/ تسوية
1 864	1 986	1 679	1 528	1 449	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
958	1 020	854	733	629	الإنتاج
547	623	498	522	507	الاستيراد
55	62	48	23	65	الرسوم على السلع المستوردة
304	280	280	250	249	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,١١ الأبنية والأشغال العامة

مليار ليرة لبنانية

(أ) القيمة بالأسعار الجارية

2005	2004	2003	2002	2001	نوع العملية
					الاستهلاك الوسيط
4 858	4 451	3 957	3 739	3 676	الاستهلاك النهائي
					تكوين الراسمال الثابت
					التصدير
4 858	4 451	3 957	3 739	3 676	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 858	4 451	3 957	3 739	3 676	الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2005	2004	2003	2002	2001	نوع العملية
					الاستهلاك الوسيط
4 616	4 342	3 877	3 684	3 845	الاستهلاك النهائي
					تكوين الراسمال الثابت
					التصدير
4 616	4 342	3 877	3 684	3 845	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 616	4 342	3 877	3 684	3 845	الإنتاج

١,١٢ النقل والمواصلات

مليار ليرة لبنانية

(أ) القيمة بالأسعار الجارية

2005	2004	2003	2002	2001	نوع العملية
2 288	2 196	1 802	1 597	1 293	الاستهلاك الوسيط
2 451	2 191	1 938	1 772	1 565	الاستهلاك النهائي
					تكوين الراسمال الثابت
203	211	172	187	162	التصدير
4 942	4 598	3 912	3 556	3 019	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 942	4 598	3 912	3 556	3 019	الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2005	2004	2003	2002	2001	نوع العملية
2 287	2 196	1 802	1 507	1 293	الاستهلاك الوسيط
2 390	2 187	1 928	1 705	1 570	الاستهلاك النهائي
					تكوين الراسمال الثابت
203	211	172	186	162	التصدير
4 881	4 593	3 902	3 398	3 025	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 881	4 593	3 902	3 398	3 025	الإنتاج

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,١٣ الخدمات التسويقية

أ) القيمة بالاسعار الجارية					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
2 879	2 635	2 672	2 563	2 551	الاستهلاك الوسيط
10 165	10 022	9 217	8 687	8 029	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
383	306	245	205	187	التصدير
13 427	12 963	12 134	11 454	10 766	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
13 427	12 963	12 134	11 454	10 766	الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
2 879	2 606	2 666	2 514	2 552	الاستهلاك الوسيط
10 109	9 878	8 930	8 177	8 183	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
383	306	245	205	187	التصدير
13 370	12 791	11 840	10 896	10 921	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
13 370	12 791	11 840	10 896	10 921	الإنتاج

١,١٥ الخدمات غير التسويقية

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

أ) القيمة بالأسعار الجارية					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
5 002	4 840	4 992	4 783	4 522	الاستهلاك الوسيط
					الاستهلاك النهائي
					تكوين الراسمال الثابت
					التصدير
5 002	4 840	4 992	4 783	4 522	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
5 002	4 840	4 992	4 783	4 522	الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2005	2004	2003	2002	2001	
4 978	4 842	5 008	4 776	4 537	الاستهلاك الوسيط
					الاستهلاك النهائي
					تكوين الراسمال الثابت
					التصدير
4 978	4 842	5 008	4 776	4 537	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 978	4 842	5 008	4 776	4 537	الإنتاج

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات  
بالأسعار الجارية و بأسعار السنة السابقة

ملاحظة :

- وضعت جداول المدخلات والمخرجات وفق مفهوم المحلية وبالتالي فإن أرقام الاستيراد والاستهلاك لم تشمل نفقات الأسر في الخارج كما لم تحسب نفقات المسافرين الأجانب على الأراضي اللبنانية كصادرات بل كاستهلاك محلي. التعديلات الواجب إدخالها للانتقال إلى المعطيات بحسب المفهوم الوطني مبينة في أسفل الجداول.
- القطاعات الواردة في هذه الجداول هي متجانسة حيث أن كل منها ينتج مجموعة محددة من السلع أو الخدمات وكل مجموعة من السلع أو الخدمات لا تنتج إلا في واحد من تلك القطاعات.

٢,١ سنة 2001 بالأسعار الجارية مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات	
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير		التغير في المخزون
١. الزراعة	187	0	1 119	3	0	10	0	0	1 319	1 977	19	235	50	3 600
٢. الطاقة والمياه	13	757	283	18	646	272	10	50	2 047	1 551	0	2	0	3 600
٣. الصناعة	165	89	2 308	1 454	12	594	218	136	4 975	9 511	1 620	1 807	558	18 471
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 676	0	0	3 676
٥. النقل و لمواصلات	0	0	0	0	375	662	231	26	1 293	1 565	0	162	0	3 019
٦. الخدمات الأخرى	27	8	113	104	312	476	515	996	2 551	8 029	0	187	0	10 766
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	718	0	718
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4 522	0	0	0	4 522
مجموع الاستعمالات	392	854	3 823	1 579	1 344	2 013	973	1 208	12 185	27 154	5 314	3 110	609	48 372
القيمة المضافة	1 544	278	3 158	2 097	1 675	8 753	5 079	3 314	25 898					
الإنتاج	1 936	1 132	6 981	3 676	3 019	10 766	6 052	4 522	38 084					
الاستيراد	842	1 579	7 868						10 289					
الرسوم على الاستيراد	82	689	1 012					-1 783	0					
الهوامش التجارية	740	200	2 611					-3 552	0					
مجموع الموارد	3 600	3 600	18 471	3 676	3 019	10 766	718	4 522	48 372					

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمساافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	الحسابات الوطنية
الاستيراد	10 289		+303	10 592
التصدير	3 110	+914		4 025
الاستهلاك	27 154	-914	+303	26 542

## ٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٢,٢ (أ) سنة 2002 بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية					
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات الأخرى	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	مجموع الاستعمالات
١. الزراعة	189	0	1 208	4	0	10	0	0	1 411	2 032	19	226	-20	3 667
٢. الطاقة والمياه	15	875	324	20	766	306	11	36	2 354	1 791	0	7	0	4 152
٣. الصناعة	163	92	2 341	1 469	13	600	217	134	5 029	10 197	1 721	2 015	-337	18 626
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 739	0	0	3 739
٥. النقل ولمواصلات	0	0	30	0	536	720	290	21	1 597	1 772	0	187	0	3 556
٦. الخدمات الأخرى	28	8	115	103	280	420	477	1 133	2 563	8 687	0	205	0	11 454
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	852	0	852
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4 783	0	0	0	4 783
مجموع الاستعمالات	394	974	4 019	1 596	1 595	2 056	995	1 324	12 953	29 261	5 479	3 492	-356	50 829
القيمة المضافة	1 625	257	3 242	2 144	1 961	9 399	6 092	3 459	28 177					
الإنتاج	2 020	1 231	7 261	3 739	3 556	11 454	7 086	4 783	41 131					
الاستيراد	813	1 587	7 298						9 698					
الرسوم على الاستيراد	79	1 016	1 406						0					0
الهوامش التجارية	755	318	2 660						0					0
مجموع الموارد	3 667	4 152	18 626	3 739	3 556	11 454	852	4 783	50 829					

### جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمساافرين الأجانب	النفقات للمساافرين اللبنانيين في الخارج	الحسابات الوطنية
الاستيراد	9 698		+357	10 056
التصدير	3 492	+1 095		4 587
الاستهلاك	29 261	- 1 095	+357	28 524

مليار ليرة لبنانية

٢,٢ (ب) سنة 2002 بأسعار 2001

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية					
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات الأخرى	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	مجموع الاستعمالات
١. الزراعة	184	0	1 193	3	0	9	0	0	1 390	2 020	19	246	-22	3 653
٢. الطاقة والمياه	13	781	290	18	684	274	10	32	2 102	1 581	0	8	0	3 691
٣. الصناعة	163	92	2 349	1 461	13	610	223	136	5 047	9 902	1 755	2 069	-345	18 428
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 684	0	0	3 684
٥. النقل ولمواصلات	0	0	29	0	506	679	274	19	1 507	1 705	0	186	0	3 398
٦. الخدمات الأخرى	27	8	113	101	275	412	467	1 112	2 514	8 177	0	205	0	10 896
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	852	0	852
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4 758	0	0	0	4 758
مجموع الاستعمالات	387	881	3 973	1 583	1 478	1 984	974	1 300	12 559	28 145	5 458	3 566	-366	49 361
القيمة المضافة	1 595	288	3 265	2 101	1 920	8 913	5 216	3 459	26 755					
الإنتاج	1 982	1 168	7 238	3 684	3 398	10 896	6 190	4 758	39 314					
الاستيراد	845	1 608	7 593						10 047					
الرسوم على الاستيراد	77	690	929						0					0
الهوامش التجارية	748	225	2 668						0					0
مجموع الموارد	3 653	3 691	18 428	3 684	3 398	10 896	852	4 758	49 361					

## ٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٢,٣ أ) سنة ٢٠٠٣ بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات	
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير		التغير في المخزون
١. الزراعة	196	0	1 222	4	0	12	0	0	1 433	2 092	19	274	0	3 818
٢. الطاقة والمياه	16	980	370	23	894	346	12	62	2 703	1 905	0	5	0	4 613
٣. الصناعة	173	103	2 709	1 613	15	639	233	128	5 613	10 972	1 886	2 374	-129	20 716
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 957	0	0	3 957
٥. النقل و لمواصلات	0	0	32	0	634	783	331	23	1 802	1 938	0	172	0	3 912
٦. الخدمات الأخرى	27	8	119	104	277	378	450	1 241	2 606	9 283	0	245	0	12 134
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	718	0	718
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4 992	0	0	0	4 992
مجموع الاستعمالات	412	1 092	4 452	1 743	1 821	2 158	1 027	1 454	14 157	31 182	5 862	3 788	-128	54 860
القيمة المضافة	1 639	178	3 514	2 213	2 092	9 976	6 702	3 538	29 852					
الإنتاج	2 050	1 269	7 966	3 957	3 912	12 134	7 728	4 992	44 009					
الاستيراد	920	1 916	8 015						10 851					
الرسوم على الاستيراد	75	1 077	1 528						0					0
الهوامش التجارية	772	351	3 208						0					0
مجموع الموارد	3 818	4 613	20 716	3 957	3 912	12 134	718	4 992	54 860					

### جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمساافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	الحسابات الوطنية
الاستيراد	10 851	+417	11 268
التصدير	3 788		4 991
الاستهلاك	31 182	-1 203	30 396

مليار ليرة

٢,٣ ب) سنة 2003 بأسعار سنة 2002

لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات	
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير		التغير في المخزون
١. الزراعة	187	0	1 136	4	0	11	0	0	1 338	2 055	14	262	0	3 668
٢. الطاقة والمياه	14	900	340	21	820	318	11	57	2 480	1 855	0	4	0	4 340
٣. الصناعة	156	95	2 549	1 518	14	611	217	120	5 280	10 473	1 883	2 344	-127	19 853
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 877	0	0	3 877
٥. النقل و لمواصلات	0	0	32	0	634	782	331	23	1 802	1 929	0	172	0	3 903
٦. الخدمات الأخرى	28	8	122	107	284	387	461	1 270	2 666	8 930	0	245	0	11 840
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	718	0	718
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 007	0	0	0	5 007
مجموع الاستعمالات	385	1 002	4 179	1 649	1 752	2 109	1 020	1 469	13 566	30 248	5 774	3 745	-126	53 206
القيمة المضافة	1 621	268	3 527	2 228	2 150	9 731	6 286	3 538	29 350					
الإنتاج	2 007	1 270	7 706	3 877	3 903	11 840	7 306	5 007	42 916					
الاستيراد	828	1 613	7 848						10 290					
الرسوم على الاستيراد	81	1 064	1 505						0					0
الهوامش التجارية	753	392	2 794						0					0
مجموع الموارد	3 668	4 340	19 853	3 877	3 903	11 840	718	5 007	53 206					

## ٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

٢,٤ أ) سنة ٢٠٠٤ بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	.٨ الإدارة العامة	.٧ التجارة	.٦ الخدمات الأخرى	.٥ النقل و المواصلات	.٤ البناء	.٣ الصناعة	.٢ الطاقة والمياه		.١ الزراعة
4 057	0	335	19	2 138	1 566	0	0	13	0	5	1 326	0	222	١. الزراعة
5 118	0	8	0	2 054	3 056	58	15	370	1 007	28	430	1 129	19	٢. الطاقة والمياه
24 545	400	3 069	2 204	12 336	6 536	147	292	681	19	1 872	3 205	119	203	٣. الصناعة
4 451	0	0	4 451	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
4 598	0	211	0	2 191	2 196	26	481	845	810	0	33	0	0	٥. النقل و لمواصلات
12 963	0	306	0	10 022	2 635	996	538	432	358	143	131	8	29	٦. الخدمات الأخرى
950	0	950	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 840	0	0	0	4 840	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
61 522	400	4 878	6 674	33 581	15 989	1 228	1 326	2 341	2 193	2 047	5 125	1 256	473	مجموع الاستعمالات
					32 359	3 612	7 756	10 622	2 404	2 404	3 783	73	1 705	القيمة المضافة
					48 348	4 840	9 082	12 963	4 598	4 451	8 908	1 329	2 178	الإنتاج
					13 173						9 743	2 424	1 005	الاستيراد
					0		-2 963				1 858	1 012	93	الرسوم على الاستيراد
					0		-5 169				4 035	353	782	الهوامش التجارية
					61 522	4 840	950	12 963	4 598	4 451	24 545	5 118	4 057	مجموع الموارد

### جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	الحسابات المحلية	
13 638	465		13 173	الاستيراد
6 426		1 549	4 878	التصدير
32 497	465	-1 549	33 581	الاستهلاك

مليار ليرة لبنانية

٢,٤ ب) سنة 2004 بأسعار سنة 2003

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	.٨ الإدارة العامة	.٧ التجارة	.٦ الخدمات الأخرى	.٥ النقل و المواصلات	.٤ البناء	.٣ الصناعة	.٢ الطاقة والمياه		.١ الزراعة
3 965	0	339	18	2 139	1 469	0	0	12	0	4	1 246	0	206	١. الزراعة
4 643	0	7	0	1 898	2 738	52	14	331	902	25	386	1 011	17	٢. الطاقة والمياه
23 431	395	2 965	2 186	11 781	6 105	136	267	645	18	1 759	2 988	107	185	٣. الصناعة
4 342	0	0	4 342	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
4 593	0	211	0	2 187	2 196	26	481	845	810	0	33	0	0	٥. النقل و لمواصلات
12 791	0	306	0	9 878	2 606	985	533	427	354	141	129	8	29	٦. الخدمات الأخرى
950	0	950	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 811	0	0	0	4 811	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
59 526	396	4 777	6 546	32 694	15 113	1 200	1 294	2 262	2 083	1 929	4 783	1 126	437	مجموع الاستعمالات
					32 074	3 612	7 315	10 529	2 510	2 413	3 784	183	1 729	القيمة المضافة
					47 187	4 811	8 609	12 791	4 593	4 342	8 567	1 310	2 165	الإنتاج
					12 338						9 515	1 914	910	الاستيراد
					0		-2 930				1 789	1 060	81	الرسوم على الاستيراد
					0		-4 729				3 560	360	809	الهوامش التجارية
					59 526	4 811	950	12 791	4 593	4 342	23 431	4 643	3 965	مجموع الموارد

## ٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

٢,٥ (أ) سنة ٢٠٠٥ بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	.٨ الإدارة العامة	.٧ التجارة	.٦ الخدمات الأخرى	.٥ النقل و المواصلات	.٤ البناء	.٣ الصناعة	.٢ الطاقة والمياه		.١ الزراعة
3 932	-35	344	20	2 188	1 415	0	0	14	0	5	1 181	0	216	١. الزراعة
5 623	-60	10	0	2 023	3 650	92	15	361	1 214	28	551	1 368	22	٢. الطاقة والمياه
24 524	39	3 479	2 258	11 848	6 900	153	279	710	21	2 000	3 383	131	223	٣. الصناعة
4 858	0	0	4 858	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
4 942	0	203	0	2 451	2 288	24	439	903	889	0	33	0	0	٥. النقل و لمواصلات
13 427	0	383	0	10 165	2 879	1 011	518	514	459	156	168	19	34	٦. الخدمات الأخرى
917	0	917	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
5 002	0	0	0	5 002	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
63 225	-55	5 335	7 137	33 677	17 132	1 280	1 251	2 501	2 582	2 189	5 315	1 519	496	مجموع الاستعمالات
					32 499	3 722	7 534	10 925	2 360	2 669	3 786	-188	1 690	القيمة المضافة
					49 631	5 002	8 785	13 427	4 942	4 858	9 101	1 331	2 186	الإنتاج
					13 594						9 531	3 209	854	الاستيراد
					0		-2 643				1 812	729	101	الرسوم على الاستيراد
					0		-5 225				4 080	354	791	الهوامش التجارية
					63 225	5 002	917	13 427	4 942	4 858	24 524	5 623	3 932	مجموع الموارد

### جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	الحسابات المحلية	
13 995	+401		13 594	الاستيراد
6 869		+1 535	5 335	التصدير
32 544	+401	-1 535	33 677	الاستهلاك

مليار ليرة لبنانية

٢,٥ (ب) سنة ٢٠٠٥ بأسعار سنة ٢٠٠٤

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	.٨ الإدارة العامة	.٧ التجارة	.٦ الخدمات الأخرى	.٥ النقل و المواصلات	.٤ البناء	.٣ الصناعة	.٢ الطاقة والمياه		.١ الزراعة
3 850	-37	328	19	2 118	1 421	0	0	14	0	5	1 182	0	220	١. الزراعة
4 930	-48	9	0	1 963	3 005	75	13	297	1 000	23	453	1 126	18	٢. الطاقة والمياه
23 809	41	3 407	2 264	11 505	6 592	145	267	690	20	1 912	3 231	122	206	٣. الصناعة
4 616	0	0	4 616	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
4 881	0	203	0	2 390	2 287	24	439	903	888	0	33	0	0	٥. النقل و لمواصلات
13 370	0	383	0	10 109	2 879	1 011	518	514	459	156	168	19	34	٦. الخدمات الأخرى
917	0	917	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 978	0	0	0	4 978	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
61 350	-43	5 246	6 900	33 064	16 185	1 256	1 236	2 418	2 366	2 096	5 067	1 267	479	مجموع الاستعمالات
					32 700	3 722	7 428	10 952	2 514	2 521	3 793	74	1 696	القيمة المضافة
					48 885	4 978	8 664	13 370	4 881	4 616	8 860	1 341	2 175	الإنتاج
					12 465						9 283	2 351	832	الاستيراد
					0		-2 819				1 772	960	87	الرسوم على الاستيراد
					0		-4 928				3 895	278	755	الهوامش التجارية
					61 350	4 978	917	13 370	4 881	4 616	23 809	4 930	3 850	مجموع الموارد



٣. حسابات المؤسسات المالية  
حسابات المصارف التجارية

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	الحساب
					<b>I. حساب الإنتاج</b>
					الاستعمالات
561	538	630	455	453	P2 الاستهلاك الوسيط
1 636	1 440	1 395	1 469	1 389	B1 القيمة المضافة القائمة
2 198	1 978	2 025	1 924	1 842	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					الموارد = الإنتاج المصرفي (P1)
6 286	6 147	6 331	6 143	6 623	الفوائد المقبوضة
-4 488	-4 552	-4 623	-4 532	-5 110	- الفوائد المدفوعة
399	382	317	312	329	العمولات
					<b>II. حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية</b>
					الاستعمالات
731	735	675	668	665	D1 الأجر وملحقاتها
28	30	32	27	10	D41 الفوائد المدفوعة على القروض
	...	...	356	416	D42 الأرباح الموزعة
877	818	1 191	589	439	B5 رصيد المداخل الأولية
1 636	1 584	1 898	1 640	1 530	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					الموارد
1 636	1 440	1 395	1 469	1 389	B1 القيمة المضافة القائمة
0	144	503	171	141	D4 المداخل الصافية خارج الاستثمار
					<b>II. حساب توزيع الدخل الثانوي</b>
					الاستعمالات
0	115	112	116	114	D5 الضريبة على الأرباح
877	703	1 080	473	325	B6 الرصيد = الدخل المتاح
877	818	1 191	589	439	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					الموارد
877	818	1 191	589	439	B5 رصيد المداخل الأولية
					<b>III. حساب الرأسمال</b>
515	386	233	457	514	P51 تكوين الرأسمال الثابت
362	317	847	17	-189	B9 الرصيد = القدرة على التمويل
877	703	1 080	473	325	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					الموارد
877	703	1 080	473	325	B6 الدخل المتاح
					<b>III. الحساب المالي</b>
					الاستعمالات
1 039	1 546	16 373	1 304	3 325	F2 الأوراق النقدية والودائع لدى مصرف لبنان
-414	5 494	610	1 339	688	F2 الموجودات الخارجية
2 532	3 146	-5 562	4 372	-352	F3 الأوراق المالية (سندات الخزينة)
456	1 189	-101	-127	97	F4 التسليفات
-112	-10	20	177	-164	F9 حسابات أخرى للقبض
3 500	11 364	11 340	7 065	3 593	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					الموارد
362	317	847	17	-189	B9 القدرة على التمويل
3 589	6 632	7 075	4 282	3 457	F2 وداائع المقيمين
-698	4 174	2 966	20	237	F2 وداائع غير المقيمين
540	402	376	709	35	F5 مساهمات
-293	-161	75	2 038	54	F9 الحسابات الأخرى للدفع

٤. حسابات الإدارات العامة  
٤,١. حسابات الإدارة المركزية  
الاستعمالات

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	الحساب
					<b>١. حساب الإنتاج</b>
1 131	1 069	1 297	1 241	1 102	P2 الاستهلاك الوسيط
2 846	2 817	2 740	2 730	2 681	B1 القيمة المضافة القائمة
3 976	3 886	4 037	3 971	3 783	المجموع
					<b>1.١ حساب الاستثمار وتوزيع المداخيل الأولية</b>
2 146	2 118	2 043	2 059	2 033	D1 الأجور وملحقاتها
700	699	698	671	648	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
4 826	5 069	4 514	3 791	2 760	B5 رصيد المداخيل الأولية الصافية
7 671	7 886	7 255	6 521	5 441	المجموع
					<b>٢.١ حساب توزيع الدخل الثانوي</b>
3 136	3 655	4 149	3 980	3 603	D41 الفوائد*
874	821	849	850	834	D62 التقديرات الإجتماعية
680	391	288	261	192	التحويلات الجارية للإدارات العامة
11	13	5	4	6	الإشتراكات الدولية
113	147	150	149	110	D79 التحويلات الأخرى الجارية
1 916	1 845	717	80	-524	B6 الرصيد = الدخل المتاح
6 730	6 872	6 159	5 324	4 220	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					<b>٤.١ حساب استعمال المداخيل</b>
3 976	3 886	4 037	3 971	3 783	P2 استهلاك
-2 060	-2 041	-3 320	-3 891	-4 308	B8n الوفر الصافي
1 916	1 845	717	80	-524	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					<b>1.١١ حساب الرأسمال</b>
176	275	264	266	269	P51 تكوين الرأسمال الثابت
					D92 إعانات رأسمالية
403	633	369	344	42	D93 تحويلات رأسمالية إلى الإدارات
578	908	633	610	311	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					<b>2.١١ الحساب المالي</b>
1 939	2 251	3 255	3 830	3 970	B9 الحاجة إلى التمويل
-20	-11	-6	11	38	F21 الصندوق
955	890	-292	658	-135	F22 الودائع لدى مصرف لبنان
897	858	340	496	156	F41 سلفات الخزينة
320	-62	408	158	570	F79 حسابات أخرى للقبض
4 091	3 925	3 705	5 153	4 599	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد

\* رغم ان الفوائد تعتبر مداخيل لولية فانها صنفت في حسابات الدولة مع التوزيع الثانوي كونها لا تدخل في حساب الانتاج المحلي القائم.

## ٤. حسابات الإدارات العامة

### ٤,١. حسابات الإدارة المركزية

#### الموارد

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	الحساب
<b>١. حساب الإنتاج</b>					
3 976	3 886	4 037	3 971	3 783	P12 الإنتاج غير التسويقي
3 976	3 886	4 037	3 971	3 783	المجموع
<b>1.١ حساب الاستثمار وتوزيع المداخيل الأولية</b>					
2 846	2 817	2 740	2 730	2 681	B1 القيمة المضافة القائمة
4 839	5 122	4 519	3 803	2 775	D2 الضرائب غير المباشرة
-19	-61	-20	-20	-22	D3- ناقص الإعانات
5	8	15	9	7	D41 الفوائد
7 671	7 886	7 255	6 521	5 441	المجموع
<b>٢.١ حساب توزيع الدخل الثانوي</b>					
4 826	5 069	4 514	3 791	2 760	B5 المداخيل الأولية
907	801	708	642	585	D51 ضريبة الدخل
646	634	548	511	499	D59 الضرائب المباشرة الأخرى
85	86	74	80	79	D61 الحسومات التقاعدية
266	282	315	301	297	D79 الواردات الإدارية
6 730	6 872	6 159	5 324	4 220	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
<b>٢.٢ حساب استعمال المداخيل</b>					
1 916	1 845	717	80	-524	B6 الدخل المتاح
1 916	1 845	717	80	-524	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
<b>1.٣ حساب الرأسمال</b>					
700	699	698	671	648	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
-2 060	-2 041	-3 320	-3 891	-4 308	B8n الوفر الصافي
1 939	2 251	3 255	3 830	3 970	B9 الحاجة إلى التمويل
578	908	633	610	311	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
<b>2.٣ الحساب المالي</b>					
200	196	-244	-56	-274	F29 الودائع
3 113	3 364	3 908	2 371	4 787	F3 سندات الخزينة
756	517	0	2 700	-23	F4 القروض
24	-77	-23	147	124	F79 الحسابات الأخرى للدفع
-1	-74	63	-10	-14	F00 عمليات غير مصنفة
4 091	3 925	3 705	5 153	4 599	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد

## ٤. حسابات الإدارات العامة (تابع)

٤,٢ الحسابات الموحدة للإدارات العامة (حسابات تقديرية) مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	الحساب
					<b>١. حساب الإنتاج :</b>
1 280	1 228	1 453	1 324	1 208	P2 الاستهلاك الوسيط
3 722	3 612	3 539	3 459	3 314	B1 القيمة المضافة القائمة
5 002	4 840	4 992	4 783	4 522	المجموع = P12 الإنتاج
					<b>1.ii حساب الاستثمار وتوزيع المدخيل الأولية:</b>
3 047	2 922	2 837	2 781	2 667	D1 الأجور وملحقاتها
675	689	702	677	647	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
5 341	5 755	5 032	4 348	3 269	B5n الرصيد = المدخيل الأولية الصافية
9 064	9 367	8 570	7 806	6 583	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					<b>الموارد</b>
3 722	3 612	3 539	3 459	3 314	B1 القيمة المضافة القائمة
5 341	5 755	5 032	4 348	3 269	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
					<b>2.ii حساب توزيع الدخل الثانوي:</b>
3 216	3 722	4 253	4 094	3 727	D41 الفوائد*
1 665	1 633	1 655	1 738	1 603	D62 التقديرات الإجتماعية
124	160	156	152	170	D79 التحويلات الجارية الأخرى
3 225	2 938	1 324	583	-78	B6 الرصيد = الدخل المتاح
8 230	8 453	7 387	6 567	5 421	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					<b>الموارد</b>
5 341	5 755	5 032	4 348	3 269	B5n المدخيل الأولية الصافية
1 609	1 521	1 318	1 213	1 138	D5 الضرائب المباشرة
1 014	841	722	706	717	D61 الاشتراكات للضمان الإجتماعي
266	337	315	301	297	D79 الواردات الإدارية
					<b>4.ii حساب استعمال الدخل المتاح:</b>
5 002	4 840	4 992	4 783	4 522	P2 استهلاك
-1 777	-1 901	-3 668	-4 200	-4 600	B8n الوفر الصافي
3 225	2 938	1 324	583	-78	المجموع = الدخل المتاح
					<b>1.iii حساب الرأسمال:</b>
921	995	889	1 002	1 176	P51 تكوين الرأسمال الثابت
45	6	6	7	4	D92 إعانات رأسمالية
966	1 001	895	1 009	1 180	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					<b>الموارد</b>
-1 777	-1 901	-3 668	-4 200	-4 600	B8n الوفر الصافي
675	689	702	677	647	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
25	25	40	0	0	D92 إعانات رأسمالية
2 043	2 188	3 821	4 532	5 132	B9 الرصيد = الحاجة إلى التمويل
					<b>2.iii الحساب المالي:</b>
2 043	2 188	3 821	4 532	5 132	B9 الحاجة إلى التمويل
1 231	1 341	54	1 051	-718	F2 الأوراق النقدية والودائع
741	464	123	251	256	F41 سلفات الخزينة
4 014	3 993	3 998	5 834	4 670	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					<b>الموارد</b>
4 189	3 923	3 738	6 348	4 711	F3 سندات الخزينة
-181	-37	77	57	-32	F4 القروض
6	107	184	-571	-9	F4 التسليفات المصرفية

ملحق ٢  
المصادر الإحصائية

I. السكان

جدول I.١. حركة السكان (عدد الاحداث المسجلة)

الحدث الديموغرافي	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الزواج	32 564	32 225	31 653	30 636	30 014	29 705
الطلاق	...	4 480	4 060	4 328	4 372	4 746
الولادات	87 795	83 693	76 405	71 465	73 900	73 770
الوفيات	19 435	17 568	17 294	17 187	17 774	18 012

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي النشرة الشهرية

II. الزراعة و تربية الحيوانات

جدول II.١. الإنتاج النباتي

(أ) المساحات المزروعة

نوع الزراعة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النجليات	50.3	52.1	56.0	60.7	60.0	65.2
القرنيات	7.7	6.7	9.8	8.1	7.5	7.1
الخضار	37.2	34.6	41.1	42.4	42.3	42.1
الزراعات الصناعية	17.1	10.9	10.4	9.7	11.1	10.8
الفواكه	85.4	85.1	82.6	84.3	83.5	82.5
الزيتون	55.6	56.8	57.6	57.6	58.5	58.8
الزراعات الأخرى	6.4	5.7	3.5	4.9	5.4	6.5
<b>المجموع</b>	<b>258.9</b>	<b>251.8</b>	<b>261.0</b>	<b>267.7</b>	<b>268.3</b>	<b>273.0</b>

ألف هكتار

(ب) الإنتاج

نوع الزراعة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النجليات	150.1	172.0	264.9	326.8	396.3	394.3
القرنيات	65.0	61.3	53.5	50.0	40.2	35.5
الخضار	1 107.7	1 074.9	1 206.2	1 163.1	1 295.9	1 284.3
الزراعات الصناعية	355.3	30.9	11.1	12.0	97.1	90.0
الفواكه	899.5	861.2	841.5	983.2	987.0	960.4
الزيتون	189.5	85.8	184.4	83.2	167.3	76.5
الزراعات الأخرى	19.5	16.6	39.8	...	...	...
<b>المجموع</b>	<b>2 786.6</b>	<b>2 302.7</b>	<b>2 561.6</b>	<b>2 618.3</b>	<b>2 983.8</b>	<b>2 841.0</b>

المصدر: وزارة الزراعة

## جدول II.1. الإنتاج النباتي (تابع)

مليار ليرة لبنانية

نوع الزراعة	2000	2001	2002	2003	2004	200 <sup>هـ</sup>
النبليات	56.9	68.4	66.3	65.1	89.9	93.0
القرنيات	47.9	43.5	35.0	28.9	27.0	22.4
الخضار	362.7	376.3	339.7	372.7	410.2	422.0
الزراعات الصناعية	142.9	124.8	96.7	100.8	116.9	103.3
الفواكه	446.7	469.4	569.6	646.5	644.1	630.7
الزيتون	265.7	118.8	265.2	110.3	212.3	113.2
الزراعات الأخرى	44.6	46.3	35.4	41.9	51.5	56.5
<b>المجموع</b>	<b>1 367.4</b>	<b>1 247.5</b>	<b>1 407.9</b>	<b>1 366.2</b>	<b>1 551.9</b>	<b>1 441.1</b>

المصدر: وزارة الزراعة

## جدول II.2. الإنتاج الحيواني

عدد الرؤوس بآلاف

النوع	2000	2001	2002	2003	2004	200 <sup>هـ</sup>
<b>الحيوانات المخصصة لإنتاج اللحم</b>						
بقر	36.0	37.0	39.5	٤٥,٠	43.5	44.4
غنم	133.0	120.0	155.0	١٤٠,٠	138.0	128.6
ماعز	140.0	110.0	135.0	١٤٦,٠	174.5	181.8
خنزير	26.0	23.0	21.0	١٤,٠	12.5	11.0
<b>الحيوانات المخصصة لإنتاج الحليب</b>						
بقر	38.9	39.6	43.8	٤٧,٥	43.9	43.8
غنم	198.0	179.7	166.4	١٧٥,٦	179.4	182.7
ماعز	205.0	190.0	199.7	٢٤٠,٤	234.5	246.7

## (ب) الإنتاج

النوع	2000	2001	2002	2003	2004	200 <sup>هـ</sup>
لحم عجل	13.4	13.8	14.3	16.4	16.2	16.5
لحم غنم	5.8	5.2	6.5	5.9	5.8	5.4
لحم ماعز	5.1	4.0	4.9	5.3	5.9	6.6
لحم خنزير	2.4	2.2	1.9	1.3	1.2	1.1
لحم دجاج وفروج	113.2	117.6	124.6	127.3	137.3	130.6
بيض (بملايين وحدة)	720.0	740.0	770.0	775.0	755.0	758.0
حليب بقر	158.4	167.1	193.5	194.6	186.3	189.8
حليب غنم	23.0	22.2	22.1	23.3	21.6	22.8
حليب ماعز	27.0	27.3	29.4	36.5	36.1	39.3
عسل	1.0	0.8	0.7	0.9	1.1	1.1

المصدر: وزارة الزراعة

## جدول II.٢. الإنتاج الحيواني (تابع)

مليار ليرة لبنانية

النوع	2000	2001	2002	2003	2004	200٥
لحم عجل	29.3	29.7	33.6	41.7	44.3	48.3
لحم غنم	15.1	14.1	18.3	18.2	20.7	18.6
لحم ماعز	10.8	9.2	12.0	14.8	17.4	18.3
لحم خنزير	5.0	5.3	4.2	2.7	2.6	2.4
لحم دجاج وفروج	211.3	219.0	204.2	188.5	204.9	185.5
بيض	52.0	53.3	49.3	55.8	61.9	56.9
حليب بقر	94.0	91.1	94.0	101.8	96.9	99.1
حليب غنم	14.0	13.2	13.1	12.9	11.9	13.9
حليب ماعز	21.0	20.0	16.1	23.0	21.5	25.6
عسل	23.8	19.1	16.4	20.0	21.9	25.0
<b>المجموع</b>	<b>476.3</b>	<b>473.9</b>	<b>461.3</b>	<b>556.8</b>	<b>504.0</b>	<b>493.6</b>

المصدر: وزارة الزراعة

## III. الطاقة

### جدول III.١. أهم المنتجات النفطية المستوردة

بألاف الاطنان

النوع	2000	2001	2002	2003	2004	2005
بنزين	1 263.8	1 178.8	1 180.4	1 260.4	1 263.2	1 273.1
مازوت	1 315.6	1 533.3	1 664.8	1 829.2	1 746.8	1 587.7
زيت فيول	1 507.9	1 738.8	1 583.4	1 284.9	1 382.6	1 360.2
كاز	124.5	128.2	126.8	124.5	126.7	146.6
غاز البوتان	165.1	157.7	154.8	205.1	220.2	166.1

المصدر: المديرية العامة للنقط

### جدول III.٢. استهلاك الكهرباء

بملايين كيلوات/ساعة

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
شبكة كهرباء لبنان	9 233	9 436	10 192	10 538	10 308	10 581

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي ، النشرة الشهرية

#### IV. الصناعة

##### جدول 1.IV. التبغ المصنّع

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
655	1 803	2 024	2 122	1 457	1 009	الإنتاج (الطن)
795	1 671	1 982	2 039	1 409	1 040	بيع التبغ المحلي (الطن)
16 355	49 446	44 587	42 940	27 907	20 264	قيمة المبيع (مليون ل ل)

##### جدول 2.IV. استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي

2005	2004	2003	2002	2001	2000	الفرع
<i>القيمة بمليار ليرة لبنانية</i>						
708	581	456	380	385	359	غير محدد
612	722	666	569	572	501	المنتجات الغذائية الزراعية
176	183	147	149	205	142	منتجات النسيج والجلود والألبسة
٦١	58	54	50	54	51	المعادن اللافلزية
805	742	552	430	523	418	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
٤٨٥	494	358	334	383	356	خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية
٨٣	79	65	56	65	50	مفروشات
٣٣٠	352	291	233	211	139	المنتجات الأخرى
<b>3 260</b>	<b>3 262</b>	<b>2 606</b>	<b>2 202</b>	<b>2 399</b>	<b>2 016</b>	<b>المجموع</b>
<i>مؤشر الأسعار نسبة إلى أسعار السنة السابقة</i>						
1.278	1.211	1.156	0.964	0.884	1.283	غير محدد
1.041	1.102	1.166	0.952	0.950	0.964	المنتجات الغذائية الزراعية
0.949	0.975	0.947	0.948	0.915	0.902	منتجات النسيج والجلود والألبسة
1.095	1.064	1.048	0.972	0.904	1.007	المعادن اللافلزية
1.040	1.111	1.086	0.961	0.946	1.047	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
1.099	1.106	1.080	0.981	0.913	1.020	خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية
1.056	1.040	0.978	1.004	0.953	0.954	مفروشات
1.024	1.094	1.035	0.979	0.941	1.097	المنتجات الأخرى
<b>1.087</b>	<b>1.111</b>	<b>1.098</b>	<b>0.965</b>	<b>0.927</b>	<b>1.042</b>	<b>المجموع</b>
<i>مؤشر الأحجام نسبة إلى أحجام السنة السابقة</i>						
0.954	1.054	1.049	1.019	1.214	0.903	غير محدد
0.814	0.983	1.028	1.048	1.201	0.999	المنتجات الغذائية الزراعية
1.013	1.284	1.035	0.769	1.574	1.035	منتجات النسيج والجلود والألبسة
0.953	1.007	1.028	0.956	1.169	0.908	المعادن اللافلزية
1.042	1.210	1.181	0.856	1.324	0.878	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
0.893	1.251	0.981	0.943	1.180	0.986	خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية
0.993	1.161	1.197	0.849	1.372	0.896	مفروشات
0.914	1.106	1.210	1.125	1.621	0.918	المنتجات الأخرى
<b>0.933</b>	<b>1.117</b>	<b>1.078</b>	<b>0.960</b>	<b>1.284</b>	<b>0.947</b>	<b>المجموع</b>



## V. البناء

### جدول 1.V. رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المساحة بالآلاف الامتار المربعة	6 724	6 860	7 892	8 589	9 014	8 826

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

### جدول 2.V. البيع المحلي للتراب

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكمية بآلاف الأطنان	2 971	2 623	2 715	2 601	2 704	2 729

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

### جدول 3.V. استيراد المواد الأولية للبناء

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة بمليار ليرة لبنانية	430.0	433.2	410.6	430.3	522.8	525.0
مؤشر الأسعار n/n-1	0.965	0.908	0.945	1.016	1.027	1.045
مؤشر الأحجام n/n-1	0.937	1.109	1.003	1.031	1.183	0.961

## VI. النقل والمواصلات

### جدول 1.VI. البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005
بآلاف الأطنان	4 967	5 464	4 736	4 805	5 061	4 473

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

### جدول 2.VI. عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005
بالآلاف	1 125	1 187	1 258	1 368	1 601	1 601

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

### جدول 3.VI. إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

نوع الواردات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة الفواتير الصادرة	361.7	313.6	408.6	394.0	446.0	446.0
إيراد الإمدادات الجديدة	16.7	14.8	12.6	8.4	8.1	7.2
حصة لبنان من الاتصالات الدولية	267.4	161.9	186.8	172.0	210.7	203.1
حصة الإدارة من الاتصالات الخلوية	294.6	318.4	390.0	711.1	883.6	1 017.5
<b>المجموع</b>	<b>940.4</b>	<b>808.6</b>	<b>998.0</b>	<b>1 285.5</b>	<b>1 548.4</b>	<b>1 673.8</b>

المصدر: وزارة المالية: قطع الحساب، الموازنات الملحق

## VII. الخدمات

### جدول VII.1. التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين

المرحلة	1999-00	2000-01	2001-02	2002-03	2003-04	2004-05
<b>التعليم الرسمي والمجاني</b>						
الحضانة	60 441	65 091	62 729	61 241	61 040	57 403
الابتدائية	208 423	251 136	254 209	٢٥٠ ٤٣٧	250 534	245 946
التكميلية	164 975	142 471	147 897	150 952	151 505	148 467
المدارس التقنية	18 448	21 743	25 918	31 083	32 655	33 692
الجامعة اللبنانية	62 602	71 050	70 711	65 530	66 809	70 065
<b>المجموع</b>	<b>514 889</b>	<b>551 491</b>	<b>561 464</b>	<b>٥٥٩ ٢٤٣</b>	<b>562 543</b>	<b>555 573</b>
<b>التعليم الخاص</b>						
الحضانة	88 565	90 266	90 025	90 953	93 174	93 207
الابتدائية	176 116	202 850	197 841	198 874	203 044	206 661
التكميلية	178 600	139 706	146 807	152 988	159 314	165 262
المدارس التقنية	56 099	56 706	56 729	59 814	67 223	63 190
الجامعات	47 770	48 437	54 019	57 841	65 836	71 414
<b>المجموع</b>	<b>547 150</b>	<b>537 965</b>	<b>545 421</b>	<b>560 470</b>	<b>588 591</b>	<b>599 734</b>
<b>المجموع العام</b>	<b>1 062 039</b>	<b>1 089 456</b>	<b>1 106 885</b>	<b>1 ١١٩ ٧١٣</b>	<b>1 151 134</b>	<b>1 155 307</b>

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء

### جدول VII.2. الصحة: نفقات الإدارات العامة على الصحة

الإدارة	2000	2001	2002	2003	2004	200٥
١. وزارة الصحة	190.1	182.3	216.9	273.8	227.4	222.4
٢. الضمان الاجتماعي	231.4	325.8	377.0	396.9	443.9	435.1
<b>المجموع</b>	<b>421.5</b>	<b>508.1</b>	<b>593.9</b>	<b>670.7</b>	<b>671.3</b>	<b>657.5</b>

المصدر: قطع حساب وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

### جدول VII.3. خدمات قطاع التأمين

العمليات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
بدلات التأمين المقبوضة	400.4	446.5	492.0	571.2	681.2	735.6
حوادث جرت تسويتها	111.7	184.2	193.2	223.4	259.3	282.8

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة

### جدول VII.4. قدوم المسافرين الأجانب

الجنسية	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأجانب غير العرب	438	489	535	576	732	٧٣٢
العرب ما عدا السوريين	361	412	493	515	631	636
<b>المجموع</b>	<b>799</b>	<b>901</b>	<b>1 028</b>	<b>1 091</b>	<b>1 363</b>	<b>1 368</b>

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الشهرية

VIII. الإدارة العامة

جدول VIII.1. النفقات والإيرادات لموازنة الدولة و تصنيفها

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	تصنيف نظام المحاسبة	بنود الموازنة
						<b>النفقات</b>
250	153	143	148	153	P.2 استهلاك وسيط	11.سليم
93	118	90	89	90	P.2 استهلاك وسيط	12.خدمات
2 146	2 118	2 043	2 059	2 033	D.1 رواتب و أجور	13.رواتب و أجور
1 697	1 432	1 312	1 284	1 163		14.تحويلات
19	61	20	20	22	D.3 إعانات إنتاج	
874	821	849	850	834	D.62 معاشات تقاعد	
680	394	292	265	195	D.73 تحويلات إدارية	
11	13	5	4	6	D.74 اشتراكات دولية	
113	143	146	145	107	D.79 تحويلات أخرى	
265	311	334	268	221	P.2 استهلاك وسيط	١٦. نفقات مختلفة
3 659	4 141	4 879	4 716	4 242		17.خدمة الدين
523	487	730	736	700	P.2 استهلاك وسيط	
3 136	3 654	4 149	3 980	3 542	D.41 فوائد	
<b>8 109</b>	<b>8 273</b>	<b>8 801</b>	<b>8 565</b>	<b>7 901</b>		<b>مجموع الجزء الأول</b>
578	908	633	610	311		<b>الجزء الثاني</b>
176	275	264	253	269	P.51 تكوین رأسمال	
403	633	369	357	42	D.93 تحويلات	
<b>8 688</b>	<b>9 181</b>	<b>9 434</b>	<b>9 175</b>	<b>8 212</b>		<b>المجموع العام</b>
						<b>الإيرادات</b>
907	801	708	642	585	D.51 ضريبة الدخل	11.ضريبة الدخل
409	396	310	301	273	D.59 ضرائب مباشرة	12.ضريبة الأملاك
2 548	2 983	2 667	2 178	1 006		13.رسوم الاستهلاك
1 561	109	92	81	85	D.59 ضرائب مباشرة	رسوم على السيارات
879	1 688	1 322	986		D.2 ض غير مباشرة	ضريبة القيمة المضافة
108	2 186	1 253	1 111	921	D.2 ض غير مباشرة	رسوم أخرى
481	529	475	596	858	D.2 ض غير مباشرة	14.رسوم جمركية
261	274	224	198	197	D.2 ض غير مباشرة	15.ضرائب أخرى
1 663	1 453	1 260	921	805		26.مداخيل استثمار
1 657	1 445	1 245	912	798	D.2 ض غير مباشرة	فائض المؤسسات
5	8	15	9	7	D.41 فوائد	٢٦٩٠١. فوائد
385	389	434	413	410		٢٧. واردات إدارية
130	129	146	129	141	D.59 ضرائب مباشرة	٢٧١٠٤. رسوم السير
255	260	288	284	269	D.79 تحويلات أخرى	غيرها
9	10	8	9	15	D.79 تحويلات أخرى	28.عرامات
86	98	93	88	93		29.واردات أخرى
85	86	74	80	79	D.61 حسومات تقاعد	
2	12	19	9	14	D.79 تحويلات أخرى	
<b>6 749</b>	<b>6 933</b>	<b>6 179</b>	<b>5 345</b>	<b>4 242</b>		<b>المجموع العام</b>
<b>1 939</b>	<b>2 248</b>	<b>3 255</b>	<b>3 830</b>	<b>3 970</b>	B.9	<b>العجز</b>

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

## VIII. الإدارة العامة (تابع)

### جدول VIII.٢. عمليات الخزينة

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	العمليات
						<b>تغيير في الأصول</b>
1 938	2 250	3 255	3 890	3 952	4 692	عجز الموازنة
0	0	-1	0	48	0	سلفيات للبلديات
509	683	63	517	147	692	سلفيات للمؤسسات العامة
388	175	278	-21	-39	93	سلفيات أخرى
320	-62	408	158	570	91	مصاريف دفعت سلفا
955	890	-292	658	-135	-1 709	مصرف لبنان
-20	-11	-6	11	38	-47	صناديق وشيكات للقبض
2	75	-63	-50	32	69	حسابات للتسوية
<b>4 093</b>	<b>3 999</b>	<b>3 641</b>	<b>5 163</b>	<b>4 614</b>	<b>3 881</b>	<b>المجموع</b>
						<b>تغيير في الخصوم</b>
123	144	-290	5	-267	319	إيداعات وأمانات وحجوزات
162	215	81	296	195	242	حوالات للدفع
8	-7	0	0	-15	2	مقبوضات للتسوية
-89	-274	-47	-231	-59	-11	حسابات البلديات
3	22	17	21	-7	9	حسابات المؤسسات العامة
17	18	-27	1	3	35	حسابات أخرى دائنة
23 064	23 407	16 742	31 479	27 739	27 342	سندات خزينة بال.ل: إصدارات
-19 742	-21 856	-15 220	-31 025	-26 854	-26 109	- تسديدات
0	4 553	3 653	6 934	3 926	2 475	سندات بالعملة الأجنبية: إصدارات
-210	-2 223	-1 268	-2 317	-25	-446	- تسديدات
756	0	0	0	-23	23	قروض خارجية
<b>4 093</b>	<b>3 999</b>	<b>3 641</b>	<b>5 163</b>	<b>4 614</b>	<b>3 881</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة المالية، حساب المهمة

### جدول VIII.٣. الدين العام

الوضع في آخر السنة، مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	عناصر الدين
						سندات الخزينة بالليرة اللبنانية
11 233	10 197	8 630	601	6 111	1 598	مصرف لبنان
14 072	12 171	12 258	17 164	15 798	18 668	المصارف التجارية
3 325	3 500	5 603	7 368	6 133	6 699	خارج النظام المصرفي
512	503	353	169	172	197	قروض من النظام المصرفي
29 141	26 371	26 843	25 302	28 214	27 161	مجموع الدين الداخلي الاجمالي
- 5 590	- 4 359	-3 019	-2 964	-1 913	-2 631	- ودائع القطاع العام
23 551	22 012	23 824	22 338	26 301	24 530	الدين الداخلي الصافي (ل.ل)
28 844	27 701	23 442	22 007	14 481	10 541	الدين بالعملة الأجنبية
<b>52 395</b>	<b>49 713</b>	<b>47 266</b>	<b>44 345</b>	<b>40 782</b>	<b>35 071</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

## VIII. الإدارة العامة (تابع)

### جدول VIII.٤. التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة

مليار ليرة لبنانية

(أ) من الجزء الأول

الإدارة	2000	2001	2002	2003	2004	200٥
مجلس الإنماء والأعمار	48.5	22.1	8.4	31.7	44.7	24.2
مؤسسة المحفوظات الوطنية	0.9	0.0	0.5	0.0	0.0	0.8
إدارة الدفاع المدني	19.2	0.0	10.0	27.1	16.2	14.8
الجامعة اللبنانية	152.9	138.0	161.3	139.3	149.0	158.6
المركز التربوي للبحوث والإنماء	25.0	0.0	0.0	0.0	9.5	11.0
المجلس الوطني للبحوث العلمية	5.5	3.8	4.8	6.0	5.8	4.5
المعهد الوطني للموسيقى	6.0	6.5	6.5	6.2	8.2	6.0
مجلس الجنوب	61.0	0.0	7.0	5.5	16.5	6.0
الصندوق المركزي للمهجرين	106.0	4.0	7.7	6.5	6.5	6.0
هيئة الاغاثة	10.3	0.0	3.1	19.8	0.1	43.9
المكتب الوطني للاستخدام	2.4	0.8	1.4	2.3	2.8	1.6
الصندوق المستقل للإسكان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المشروع الأخضر	3.9	0.0	0.0	1.5	7.5	4.6
مكتب البحوث الزراعية	1.5	2.1	6.5	5.2	5.1	3.4
المؤسسات لتشجيع الاستثمارات	4.0	9.0	30.2	22.7	3.0	7.3
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	60.0	0.0	0.0	0.0	80.0	340.0
إدارات أخرى	23.3	8.3	17.4	18.5	38.8	47.0
<b>المجموع</b>	<b>530.4</b>	<b>194.6</b>	<b>264.8</b>	<b>292.3</b>	<b>393.7</b>	<b>679.7</b>

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

مليار ليرة لبنانية

(ب) من الجزء الثاني

الإدارة	2000	2001	2002	2003	2004	200٥
مجلس الإنماء والأعمار	118.5	28.5	232.1	226.9	363.9	206.8
الجامعة اللبنانية	0.0	0.0	0.2	0.4	0.1	-
الصندوق المركزي للمهجرين	75.0	0.0	0.0	21.3	137.0	85.0
المجلس التنفيذي للمشاريع الكبرى	14.9	-	-	-	-	-
مجلس الجنوب	64.0	13.0	119.6	110.0	96.4	60.0
المؤسسات لتشجيع الاستثمارات	0.0	0.0	4.0	10.8	31.2	47.0
إدارات أخرى	3.0	0.4	0.8	0.0	4.5	3.8
<b>المجموع</b>	<b>275.4</b>	<b>41.9</b>	<b>356.7</b>	<b>369.4</b>	<b>633.1</b>	<b>402.6</b>

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

VIII . الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.5 . حسابات مجلس الإنماء والإعمار ٢٠٠٥-٢٠٠٠

مليار ليرة لبنانية

200٥	2004	2003	2002	2001	2000	العمليات
						<b>الإيرادات</b>
664.2	785.9	494.0	681.1	1 214.0	692.8	التحويلات من موازنة الإدارات
24.6	25.1	31.9	7.9	0.3	16.0	هبات
1.4	1.8	2.1	1.3	1.7	1.5	الإيرادات
1.2	0.4	0.4	0.8	3.4	5.6	الفوائد
8.9	9.7	7.9	-	-	-	إسترداد مؤونة ديون مشكوك بتحصيلها
-	1.0	3.1	0.5	0.2	1.1	صافي فروقات قطع
<b>700.3</b>	<b>823.9</b>	<b>539.4</b>	<b>691.6</b>	<b>1 219.6</b>	<b>717.0</b>	<b>المجموع</b>
						<b>النفقات</b>
688.2	696.3	490.0	585.0	662.4	644.8	قيمة الأعمال المنجزة
30.7	32.2	24.4	23.2	21.9	18.9	النفقات الإدارية
65.3	78.0	73.7	64.0	57.7	59.0	الفوائد
-	-	-	69.0	-	-	مؤونة ديون مشكوك بتحصيلها
<b>784.2</b>	<b>806.5</b>	<b>588.1</b>	<b>740.7</b>	<b>741.8</b>	<b>721.6</b>	<b>المجموع</b>
<b>-83.9</b>	<b>17.4</b>	<b>-48.7</b>	<b>-49.6</b>	<b>477.5</b>	<b>-5.7</b>	<b>العجز (-) ، الفائض (+)</b>
						<b>التغير في الأصول</b>
-15.4	12.5	-51.4	-42.0	80.7	16.3	الصندوق والمصارف
						سندات الخزينة اللبنانية
-187.2	-124.2	-115.3	125.9	105.9	100.6	القروض التحويلية قطاع عام
-2.2	0.3	1.4	1.9	-0.2	-0.7	القروض التحويلية قطاع خاص
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	قروض أخرى
12.4	-0.4	-23.9	15.4	24.5	31.0	أصول أخرى
-94.0	36.2	168.3	-310.7	317.8	-108.3	الحكومة اللبنانية
0.0	0.0	0.2	-0.2	-0.3	-0.4	موجودات ثابتة
<b>-286.4</b>	<b>-75.5</b>	<b>-20.8</b>	<b>-209.7</b>	<b>528.4</b>	<b>38.4</b>	<b>المجموع</b>
						<b>التغير في الخصوم</b>
-22.7	-86.2	-159.2	-167.8	41.5	56.8	حسابات دائنة
6.2	-3.3	-5.0	-2.6	-1.7	-10.6	الفوائد للدفع
0.0	0.0	0.0	-25.5	-45.2	30.5	سلفات الخزينة
41.5	34.2	77.0	-3.5	8.0	-42.0	القروض الجارية
-222.5	-36.9	63.3	48.8	42.5	9.4	قروض أخرى
-0.9	-0.8	-1.6	-0.4	6.1	0.0	مؤونات لتعويض نهاية الخدمة
-87.9	17.5	-48.6	-49.6	477.5	-5.7	الفائض (+) أو العجز (-)
-	-	53.4	-9.2	-0.3	0.0	تسوية
<b>-286.4</b>	<b>-75.5</b>	<b>-20.8</b>	<b>-209.7</b>	<b>528.4</b>	<b>38.4</b>	<b>المجموع</b>

جدول 6.VIII. حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	العمليات
						<i>الإيرادات</i>
...	...	51.8	50.6	49.8	48.8	اشتراكات الأجراء
...	...	596.5	575.7	587.8	680.9	اشتراكات أرباب عمل وغيرها
<b>953.5</b>	<b>758.8</b>	<b>648.3</b>	<b>626.3</b>	<b>737.6</b>	<b>729.7</b>	<b>مجموع الاشتراكات</b>
326.2	411.0	469.6	470.5	451.8	322.9	إيرادات أخرى
						<i>النفقات</i>
435.1	443.9	396.8	377.0	325.8	231.4	تعويضات المرض والأمومة
214.8	217.4	214.6	207.3	187.6	123.6	التعويضات العائلية
141.0	150.4	194.2	303.6	256.0	176.7	تعويض نهاية الخدمة
<b>790.9</b>	<b>811.7</b>	<b>805.6</b>	<b>887.9</b>	<b>769.4</b>	<b>531.7</b>	<b>مجموع التعويضات المدفوعة</b>
86.5	92.2	95.4	89.4	81.6	76.5	النفقات الإدارية

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.٧. احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية

مليار ليرة لبنانية

القيمة الحالية لتكوين الراسمال الثابت خلال السنوات الثلاثين الماضية						تكوين الراسمال الثابت	الحد الأدنى للأجور بالليرة	السنة
2005	2004	2003	2002	2001	2000			
996.0						996.0	300 000	2004
889.0	889.0					889.0	300 000	2003
1 002.0	1 002.0	1 002.0				1002.0	300 000	2002
1 176.0	1 176.0	1 176.0	1 176.0			1176.0	300 000	2001
1 232.0	1 232.0	1 232.0	1 232.0	1 232.0		1232.0	300 000	2000
1 048.0	1 048.0	1 048.0	1 048.0	1 048.0	1 048.0	1048.0	300 000	1999
1 714.0	1 714.0	1 714.0	1 714.0	1 714.0	1 714.0	1714.0	300 000	1998
1 682.0	1 682.0	1 682.0	1 682.0	1 682.0	1 682.0	1682.0	300 000	1997
1 106.0	1 106.0	1 106.0	1 106.0	1 106.0	1 106.0	1106.0	300 000	1996
1 190.4	1 190.4	1 190.4	1 190.4	1 190.4	1 190.4	992.0	250 000	1995
931.5	931.5	931.5	931.5	931.5	931.5	621.0	200 000	1994
1 474.6	1 474.6	1 474.6	1 474.6	1 474.6	1 474.6	580.0	118 000	1993
798.3	798.3	798.3	798.3	798.3	798.3	314.0	118 000	1992
644.0	644.0	644.0	644.0	644.0	644.0	161.0	75 000	1991
220.7	220.7	220.7	220.7	220.7	220.7	33.1	45 000	1990
654.0	654.0	654.0	654.0	654.0	654.0	32.7	15 000	1989
400.0	400.0	400.0	400.0	400.0	400.0	20.0	15 000	1988
468.8	468.8	468.8	468.8	468.8	468.8	10.0	6 400	1987
138.8	138.8	138.8	138.8	138.8	138.8	1.2	2 700	1986
386.6	386.6	386.6	386.6	386.6	386.6	1.9	1 475	1985
565.1	565.1	565.1	565.1	565.1	565.1	2.4	1 250	1984
557.2	557.2	557.2	557.2	557.2	557.2	2.0	1 100	1983
369.8	369.8	369.8	369.8	369.8	369.8	1.1	925	1982
560.3	560.3	560.3	560.3	560.3	560.3	1.5	800	1981
491.6	491.6	491.6	491.6	491.6	491.6	1.1	675	1980
468.2	468.2	468.2	468.2	468.2	468.2	0.9	560	1979
474.3	474.3	474.3	474.3	474.3	474.3	0.7	415	1978
260.9	260.9	260.9	260.9	260.9	260.9	0.3	345	1977
22.3	22.3	22.3	22.3	22.3	22.3	0.0	310	1976
226.5	226.5	226.5	226.5	226.5	226.5	0.2	310	1975
	424.4	424.4	424.4	424.4	424.4	0.4	275	1974
		371.0	371.0	371.0	371.0	0.3	218	1973
			275.3	275.3	275.3	0.2	198	1972
				293.8	293.8	0.2	179	1971
					310.8	0.2	166	1970
20 263.5	20 687.9	21 058.9	20 332.2	19 450.0	18 528.9	القيمة الحالية للراسمال الثابت		
<b>675.5</b>	<b>689.6</b>	<b>702.0</b>	<b>677.7</b>	<b>648.3</b>	<b>617.6</b>	الإهلاك (٣٠/١)		



## IX. المؤسسات المالية

### جدول IX.1. تطور الوضع النقدي

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	عناصر النقد وما يقابلها
24 465	25 978	26 076	20 404	17 283	19 492	نقد بالليرة اللبنانية
49 893	45 182	38 234	36 391	35 627	29 742	ودائع بالعملة الأجنبية
88	150	58	157	8	60	سندات
<b>74 446</b>	<b>71 310</b>	<b>64 368</b>	<b>56 952</b>	<b>52 918</b>	<b>49 294</b>	<b>مجموع: الكتلة النقدية</b>
24 311	22 381	21 884	15 549	12 178	13 944	الموجودات الخارجية الصافية
7 140	6 039	5 779	4 849	3 861	3 806	ذهب
17 171	16 342	16 105	10 701	8 317	10 138	عملات أجنبية
35 666	33 483	30 095	27 482	28 012	22 739	ديون صافية على قطاع عام
21 636	20 229	20 500	17 173	19 766	17 064	بالليرة اللبنانية
14 030	13 254	9 595	10 309	8 246	5 675	بالعملات الأجنبية
25 246	24 921	23 480	23 672	22 888	22 872	ديون على قطاع خاص
4 850	4 859	4 289	4 618	3 581	3 518	بالليرة اللبنانية
٣٩٦ ٢٠	20 061	19 191	19 054	19 307	19 354	بالعملات الأجنبية
-1 392	-372	-646	-103	-2 742	-2 522	فروقات القطع
-9 385	-9 101	-10 445	-9 649	-7 418	-7 739	عناصر أخرى صافية
<b>74 446</b>	<b>71 310</b>	<b>64 368</b>	<b>56 952</b>	<b>52 918</b>	<b>49 294</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

### جدول IX.2. توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	القطاع
344	292	346	346	326	373	الزراعة
4 027	3 836	3 451	3 113	3 153	2 921	الصناعة
4 206	4 620	4 327	4 768	5 047	5 176	البناء
7 994	8 404	8 000	7 939	7 825	7 336	التجارة
3 543	3 463	3 324	3 228	2 993	2 784	الخدمات
1 131	934	848	781	774	677	المؤسسات المالية
1 172	983	929	1 279	1 191	1 112	هيئات أخرى
4 728	4 330	3 748	3 300	3 021	2 738	أفراد
<b>27 145</b>	<b>26 862</b>	<b>24 973</b>	<b>24 752</b>	<b>24 328</b>	<b>23 117</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

## X. الخارج

### جدول X.1. تطور السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	الفرع
<b>854</b>	<b>1 006</b>	<b>920</b>	<b>813</b>	<b>842</b>	<b>730</b>	1. الزراعة وتربية الحيوانات
<b>565</b>	<b>657</b>	<b>575</b>	<b>509</b>	<b>544</b>	<b>490</b>	11.المنتجات النباتية
201	250	207	166	163	170	111.نجيبليات
89	110	103	102	114	92	112.فواكه
133	158	141	109	120	103	113.مزروعات صناعية
139	135	119	127	142	122	114.خضار و غيرها
3	4	4	5	5	2	115.منتجات الأجران
<b>289</b>	<b>349</b>	<b>345</b>	<b>304</b>	<b>298</b>	<b>240</b>	12.المنتجات الحيوانية
223	281	291	251	232	189	121.حيوانات حية
5	6	6	5	10	6	122.منتجات حيوانية أخرى
61	61	48	48	56	45	123.منتجات صيد الأسماك
<b>3 232</b>	<b>2 976</b>	<b>1 781</b>	<b>1 387</b>	<b>1 934</b>	<b>1 531</b>	2.الطاقة والمياه
<b>3 232</b>	<b>2 976</b>	<b>1 781</b>	<b>1 387</b>	<b>1 934</b>	<b>1 531</b>	21.المحروقات
20	16	10	8	18	14	211.محروقات صلبة
3 212	2 960	1 771	1 380	1 917	1 517	212.محروقات نفطية
<b>9 991</b>	<b>10 184</b>	<b>8 206</b>	<b>7 517</b>	<b>8 217</b>	<b>7 112</b>	3.المنتجات الصناعية
<b>183</b>	<b>185</b>	<b>172</b>	<b>182</b>	<b>227</b>	<b>162</b>	31.التبغ المصنع
<b>1 108</b>	<b>1 064</b>	<b>915</b>	<b>872</b>	<b>845</b>	<b>812</b>	32.المصنوعات الغذائية
92	73	58	44	31	46	321.لحوم طازجة
144	144	126	120	123	117	322.معلبات
259	259	224	226	213	218	323.ألبان وأجبان
149	129	93	98	96	102	324.مواد دهنية غذائية
123	120	106	101	105	99	325.معجنات غذائية
151	140	127	119	108	87	326.سكاكر وشكولاتة
55	59	52	48	45	29	327.مشروبات روحية
9	9	11	9	6	5	328.مشروبات غير روحية
126	131	118	108	118	108	329.منتجات غذائية أخرى
<b>891</b>	<b>942</b>	<b>806</b>	<b>793</b>	<b>843</b>	<b>645</b>	33.المنتجات النسيجية والجلدية
203	221	176	184	249	171	331.خيوط وأنسجة
439	461	412	384	369	287	332.ألبسة
29	32	28	24	33	27	333.منتجات الحياكة
88	110	94	97	90	73	334.أحذية
3	3	2	2	3	2	335.منتجات جوت وقناب وحبال
10	9	7	1	7	5	336.جلود وفرو
36	35	29	34	27	23	337.منتجات جلدية
33	27	25	27	35	31	338.سجاد
50	44	34	39	30	26	339.منتجات نسيجية أخرى

X. الخارج (تابع)

جدول X.1. تطور السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج (تابع)

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	الفرع
<b>515</b>	<b>560</b>	<b>432</b>	<b>365</b>	<b>386</b>	<b>344</b>	<b>34.صناعة المعادن اللافلزية</b>
79	89	75	59	66	64	341.أحجار ورمال
233	260	181	147	141	106	342.معادن لافلزية
0	0	7	0	0	18	343.أسمنت وكلس
7	7	5	5	4	4	344.منتجات من الأسمنت
108	114	93	87	89	80	345.فخار
88	90	70	67	85	72	346.زجاج ومنتجات زجاجية
<b>4 369</b>	<b>4 418</b>	<b>3 399</b>	<b>3 061</b>	<b>3 668</b>	<b>3 224</b>	<b>35.المنتجات المعدنية والآلات والمعدات</b>
4	7	3	1	1	1	351.معادن فلزية
1 202	1 111	727	594	769	879	352.فلزات قاعدية
266	272	228	230	235	214	353.منتجات معدنية
62	61	57	58	67	80	354.منتجات من ألومنيوم
790	840	681	663	706	598	355.آلات
752	790	594	605	771	591	356.أجهزة كهربائية
1 293	1 337	1 109	911	1 119	861	357.معدات نقل
<b>2 282</b>	<b>2 305</b>	<b>1 898</b>	<b>1670</b>	<b>1656</b>	<b>1472</b>	<b>36.الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية</b>
199	204	158	145	151	132	362.منتجات خشبية عدا مفروشات
324	343	291	231	240	228	363.منتجات الورق
491	496	362	322	346	310	364.مواد كيماوية قاعدية
1 051	1 047	908	804	731	634	365.مواد كيماوية مختلفة
89	92	78	68	83	67	366.مطاط ومنتجاته
127	122	101	100	106	92	367.لدائن ومنتجاتها
<b>101</b>	<b>100</b>	<b>85</b>	<b>93</b>	<b>95</b>	<b>81</b>	<b>37.المفروشات</b>
34	34	29	35	33	30	371.مفروشات معدنية
67	66	56	58	62	51	372.مفروشات غير معدنية
<b>542</b>	<b>610</b>	<b>498</b>	<b>481</b>	<b>496</b>	<b>385</b>	<b>38.المنتجات الصناعية الأخرى</b>
78	71	65	60	61	58	381.منشورات
263	288	259	220	236	185	382.أجهزة متخصصة
85	115	72	95	80	44	383.مجوهرات
65	83	58	59	69	57	384.ألعاب وأدوات موسيقية
51	53	45	47	50	41	385.منتجات أخرى
<b>8</b>	<b>5</b>	<b>3</b>	<b>2</b>	<b>1</b>	<b>19</b>	<b>0غير مصنّف</b>
<b>14 085</b>	<b>14 171</b>	<b>10 810</b>	<b>9 719</b>	<b>10 995</b>	<b>9 392</b>	<b>المجموع العام</b>

## X. الخارج (تابع)

### جدول X.2. الصادرات

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	طبيعة المنتج المصدر
129	138	115	99	84	78	منتجات عالم الحيوان والنبات
2 706	2 497	2 183	1 478	1 257	999	منتجات أخرى
<b>2 835</b>	<b>2 635</b>	<b>2 298</b>	<b>1 577</b>	<b>1 341</b>	<b>1 077</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الإحصائية

### جدول X.3. تطور إعادة التصدير والترانزيت

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	إعادة التصدير
211	311	158	95	90	88	الترانزيت
300	536	278	136	104	91	المجموع
<b>511</b>	<b>847</b>	<b>436</b>	<b>231</b>	<b>194</b>	<b>178</b>	

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الإحصائية

### جدول X.4. تطور الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي

مليار ليرة لبنانية

2005	2004	2003	2002	2001	2000	البلد
1 471	1 403	1 017	1 045	1 068	1 025	إيطاليا
991	2 000	873	878	940	784	ألمانيا
1 189	1 102	879	780	927	794	فرنسا
826	834	651	701	777	690	الولايات المتحدة الأمريكية
1 108	1 082	800	656	620	433	الصين
637	597	326	403	503	651	سويسرا
301	389	353	390	358	209	تركيا
487	581	476	381	429	367	بريطانيا
768	818	484	371	617	325	الإتحاد الروسي
463	527	406	328	355	318	اليابان
296	362	391	313	494	427	سوريا
253	286	299	263	278	205	أسبانيا
229	259	346	222	195	188	هولندا
496	624	331	209	391	249	المملكة العربية السعودية
264	256	236	207	204	163	بلجيكا
200	220	251	154	190	133	أوكرانيا
147	103	125	109	214	237	اليونان
105	114	82	95	117	105	تايوان
73	78	64	51	79	77	السويد
458	445	263	203	160	129	مصر
264	156	116	85	55	66	رومانيا
241	145	95	82	88	85	البرازيل
210	172	127	107	...	...	الهند
206	228	145	86	89	72	الإمارات العربية المتحدة
2 402	1 391	1 674	1 600	1 846	1 660	البلدان الأخرى
<b>14 085</b>	<b>14 171</b>	<b>10 810</b>	<b>9 719</b>	<b>10 995</b>	<b>9 392</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: المديرية العامة للجمارك

## XI. الأسعار

### جدول XI.1. المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك

الأساس كانون الأول ١٩٩٨ = ١٠٠

ك الأول ٢٠٠٥	ك الأول ٢٠٠٤	ك الأول ٢٠٠٣	ك الأول ٢٠٠٢	ك الأول ٢٠٠١	التثقيل %	فئة المصروف
97.8	100.6	95.9	93.9	94.5	34.6	المواد الغذائية والتبغ
124.9	125.5	121.5	117.1	108.4	6.3	الألبسة والأحذية
...	...	...	...	...	1.6	السكن
124.7	118.4	110.7	107.6	104.9	7.2	الكهرباء والماء والغاز
90.1	100.5	100.0	102.5	97.9	7.9	تجهيز وصيانة المسكن
102.0	103.8	101.5	97.2	94.1	8.8	الصحة
140.4	139.7	143.0	133.0	111.6	11.3	النقل والمواصلات
97.7	110.1	113.8	111.0	110.3	13.4	التعليم
104.9	105.2	107.4	108.1	103.3	5.4	الترفيه
126.5	118.1	114.9	106.9	98.2	3.5	العناية الشخصية وخدمات أخرى
<b>107.5</b>	<b>110.4</b>	<b>108.6</b>	<b>105.4</b>	<b>101.1</b>	<b>100.0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

### جدول XI.2. مؤشر أسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة

الأساس كانون الأول ١٩٩٧ = ١٠٠

ك الأول ٢٠٠٥	ك الأول ٢٠٠٤	ك الأول ٢٠٠٣	ك الأول ٢٠٠٢	ك الأول ٢٠٠١	التثقيل %	نوع السلع والخدمات مصنفة وفق فرع الإنتاج
<b>96.6</b>	<b>97.3</b>	<b>87.0</b>	<b>88.1</b>	<b>85.7</b>	<b>9.3</b>	<b>١. الزراعة و تربية الحيوانات</b>
98.4	97.3	86.3	88.5	85.9	8.1	١١. المنتجات النباتية
84.3	96.8	91.9	85.5	84.9	1.2	١٢. المنتجات الحيوانية و الصيد
<b>179.7</b>	<b>179.5</b>	<b>159.6</b>	<b>146.6</b>	<b>125.8</b>	<b>7.5</b>	<b>٢. الطاقة والمياه</b>
192.2	198.8	185.9	163.2	142.1	4.2	٢١. المحروقات
155.2	155.2	126.5	125.9	105.4	3.3	٢٢. الكهرباء والماء
<b>108.2</b>	<b>111.1</b>	<b>106.5</b>	<b>98.1</b>	<b>90.3</b>	<b>46.8</b>	<b>٣. المنتجات الصناعية</b>
142.9	142.7	142.2	138.1	137.2	1.8	٣١. التبغ المصنع
105.5	103.5	98.8	95.1	89.4	20.9	٣٢. المصنوعات الغذائية
103.2	121.1	125.4	112.4	84.4	7.3	٣٣. المنتجات النسيجية والجلدية
121.7	124.4	112.5	93.1	82.1	7.3	٣٥. المنتجات المعدنية والآلات
119.3	122.6	113.4	103.1	95.5	5.5	٣٦. الخشب والمطاط والكيماوية
87.7	94.1	87.7	85.3	82.0	1.5	٣٧. المفروشات
68.0	67.6	66.1	63.3	99.3	2.5	٣٨. المنتجات الصناعية الأخرى
<b>98.3</b>	<b>98.5</b>	<b>96.6</b>	<b>91.4</b>	<b>99.3</b>	<b>6.1</b>	<b>٥. النقل والمواصلات</b>
<b>112.6</b>	<b>113.8</b>	<b>113.4</b>	<b>110.0</b>	<b>100.6</b>	<b>30.3</b>	<b>٦. الخدمات التسويقية</b>
95.5	95.8	92.7	88.4	90.3	4.7	٦٢. الصيانة والتصليح
100.2	100.2	100.2	99.9	99.9	2.6	٦٣. إيجار المسكن
102.8	100.3	100.2	97.7	92.7	7.5	٦٤. الخدمات الشخصية
124.7	128.1	128.2	124.1	107.5	15.5	٦٥. الخدمات الاجتماعية
<b>113.2</b>	<b>115.0</b>	<b>110.1</b>	<b>104.0</b>	<b>96.1</b>	<b>100.0</b>	<b>المجموع</b>

## XI. الأسعار (تابع)

### جدول XI.3. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

2005/04	2004/03	2003/02	2002/01	2001/00	الفرع
<b>0.996</b>	<b>1.136</b>	<b>1.078</b>	<b>0.944</b>	<b>0.912</b>	<b>11.المنتجات النباتية</b>
0.908	1.183	1.134	0.982	0.999	111.نجليات
1.136	1.078	1.005	1.004	0.934	112.فواكه
1.034	1.153	1.185	0.858	0.789	113.مزروعات صناعية
1.023	1.089	0.952	0.923	0.931	114.خضار و غيرها
0.969	1.027	1.134	1.235	0.768	115.منتجات الأجرأ
<b>1.092</b>	<b>1.051</b>	<b>1.171</b>	<b>0.994</b>	<b>0.965</b>	<b>12.المنتجات الحيوانية</b>
1.099	1.059	1.224	1.014	0.994	121.حيوانات حية
0.961	1.098	1.034	1.035	1.254	122.منتجات حيوانية أخرى
1.076	1.009	0.942	0.896	0.833	123.منتجات صيد الأسماك
<b>1.396</b>	<b>1.267</b>	<b>1.187</b>	<b>0.987</b>	<b>0.844</b>	<b>21.المحروقات</b>
1.194	1.173	0.944	0.975	1.079	211.محروقات صلبة
1.398	1.267	1.189	0.987	0.842	212.محروقات نفطية
<b>1.031</b>	<b>1.035</b>	<b>1.010</b>	<b>0.922</b>	<b>0.940</b>	<b>31.التبغ المصنع</b>
<b>1.047</b>	<b>1.053</b>	<b>1.036</b>	<b>0.976</b>	<b>0.978</b>	<b>32.المصنوعات الغذائية</b>
1.055	1.164	0.911	0.948	0.913	321.لحوم طازجة
0.999	1.061	1.026	0.970	0.987	322.معلبات
1.083	1.064	1.013	0.950	1.030	323.ألبان وأجبان
0.991	1.126	1.202	1.046	0.980	324.مواد دهنية غذائية
1.040	1.006	1.022	0.974	0.938	325.معجنات غذائية
1.095	1.024	1.037	0.915	0.930	326.سكاكر وشكولاتة
1.012	1.009	1.044	1.009	1.035	327.مشروبات روحية
1.200	1.128	1.251	1.057	0.871	328.مشروبات غير روحية
1.052	0.993	1.038	0.981	0.869	329.منتجات غذائية أخرى
<b>1.045</b>	<b>1.018</b>	<b>0.965</b>	<b>0.957</b>	<b>0.974</b>	<b>33.المنتجات النسيجية والجلدية</b>
0.965	0.985	0.944	0.946	0.907	331.خيوط وأنسجة
1.090	1.047	0.970	0.955	1.026	332.ألبسة
0.919	0.889	0.984	0.955	0.902	333.منتجات الحياكة
1.110	1.051	0.946	0.965	1.024	334.أحذية
1.146	0.981	0.961	1.017	0.884	335.منتجات جوت وقناب وحبال
0.959	1.022	0.931	1.162	0.954	336.جلود وفرو
1.035	0.991	1.004	0.961	0.910	337.منتجات جلدية
1.002	0.981	0.988	0.972	1.044	338.سجاد
1.045	0.975	1.012	0.957	0.936	339.منتجات نسيجية أخرى

## XI. الأسعار (تابع)

### جدول XI.3. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة (تابع)

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

2005/04	2004/03	2003/02	2002/01	2001/00	الفرع
<b>0.997</b>	<b>1.059</b>	<b>1.026</b>	<b>0.986</b>	<b>0.939</b>	<b>34.صناعة المعادن اللافلزية</b>
1.006	1.039	0.956	0.916	0.975	341.أحجار ورمال
1.000	1.140	1.068	1.073	0.933	342.معادن لافلزية
0.683	1.304	1.095	1.055	0.946	343.أسمنت وكلس
1.001	1.037	1.018	0.911	0.948	344.منتجات من الأسمنت
0.986	0.958	1.021	0.920	0.900	345.فخار
0.995	1.007	1.005	0.973	0.963	346.زجاج ومنتجات زجاجية
<b>1.020</b>	<b>1.020</b>	<b>1.014</b>	<b>0.972</b>	<b>0.970</b>	<b>35.المنتجات المعدنية والآلات والمعدات</b>
1.208	1.248	1.070	1.036	0.980	351.معادن فلزية
1.084	1.126	1.185	1.032	0.976	352.فلزات قاعدية
1.024	1.020	1.003	0.953	0.935	353.منتجات معدنية
1.064	1.080	0.983	0.949	1.013	354.منتجات من ألومنيوم
0.977	1.006	0.938	0.920	0.917	355.آلات
0.989	0.976	0.999	0.911	0.941	356.أجهزة كهربائية
1.007	0.974	0.980	1.028	1.029	357.معدات نقل
<b>1.058</b>	<b>1.049</b>	<b>1.077</b>	<b>0.989</b>	<b>0.962</b>	<b>36.الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية</b>
1.091	1.085	1.007	0.992	0.969	362.منتجات خشبية عدا مفروشات
1.060	0.999	1.075	0.936	0.875	363.منتجات الورق
1.113	1.104	1.086	0.955	0.913	364.مواد كيماوية قاعدية
1.027	1.039	1.101	1.033	1.011	365.مواد كيماوية مختلفة
1.072	1.044	1.046	0.950	0.970	366.مطاط ومنتجاته
1.052	1.014	0.982	0.930	1.021	367.لدائن ومنتجاتها
<b>0.984</b>	<b>0.923</b>	<b>0.930</b>	<b>0.903</b>	<b>0.939</b>	<b>37.المفروشات</b>
1.027	0.953	0.954	0.942	0.965	371.مفروشات معدنية
0.964	0.908	0.917	0.882	0.926	372.مفروشات غير معدنية
<b>0.976</b>	<b>0.978</b>	<b>1.001</b>	<b>0.912</b>	<b>0.979</b>	<b>38.المنتجات الصناعية الأخرى</b>
1.068	0.883	1.178	0.999	0.934	381.منشورات
0.942	0.977	0.995	0.925	0.979	382.أجهزة متخصصة
0.997	1.027	0.901	0.822	1.089	383.مجوهرات
0.983	1.022	0.990	0.957	0.943	384.ألعاب وأدوات موسيقية
0.984	0.959	1.014	0.897	0.934	385.منتجات أخرى
<b>1.095</b>	<b>1.070</b>	<b>1.056</b>	<b>0.971</b>	<b>0.944</b>	<b>المجموع العام</b>

## XI. الأسعار (تابع)

### جدول XI.٤. مؤشر أسعار القطع

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

200٠/0٤	2004/03	2003/02	2002/01	2001/00	البلد
0.999	1.098	1.196	1.056	0.970	إيطاليا
0.999	1.098	1.196	1.056	0.970	فرنسا
1.014	1.000	1.000	1.000	0.999	الصين
0.999	1.098	1.196	1.056	0.970	ألمانيا
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	الولايات المتحدة الأمريكية
1.019	1.064	...	...	...	الإتحاد الروسي
0.996	1.083	1.153	1.087	1.001	سويسرا
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	المملكة العربية السعودية
0.991	1.121	1.087	1.044	0.951	بريطانيا
0.981	1.070	1.079	0.972	0.887	اليابان
1.072	0.944	...	...	...	مصر
1.046	0.953	1.008	1.031	0.399	تركيا
0.998	0.954	...	...	...	سوريا
0.999	1.098	1.196	1.056	0.970	بلجيكا
1.139	0.966	...	...	...	رومانيا
0.999	1.098	1.196	1.056	0.970	أسبانيا
1.213	1.031	...	...	...	برازيل
0.999	1.098	1.196	1.056	0.970	هولندا
1.033	1.027	...	...	...	الهند
1.000	1.000	...	...	...	الإمارات العربية المتحدة
1.060	0.948	...	...	...	أوكرانيا
0.999	1.098	...	...	...	اليونان
1.043	1.036	...	...	...	تايوان
0.979	1.101	1.159	1.061	0.887	السويد
<b>1.010</b>	<b>1.051</b>	<b>1.118</b>	<b>1.036</b>	<b>0.958</b>	<b>المجموع</b>



جدول XI.4. مؤشر أسعار القطع (تابع)

عوامل التثقييل بالنسبة المئوية

2004/03	2003/02	2002/01	2001/00	البلد
9.9	10.8	9.7	10.9	إيطاليا
7.8	8.0	8.4	8.5	فرنسا
7.6	6.7	5.6	4.6	الصين
14.1	9.0	8.5	8.3	ألمانيا
5.9	7.2	7.1	7.3	الولايات المتحدة الأمريكية
5.8	3.8	5.6	3.5	الإتحاد الروسي
4.2	4.1	4.6	6.9	سويسرا
4.4	2.2	3.6	2.7	المملكة العربية السعودية
4.1	3.9	3.9	3.9	بريطانيا
3.7	3.4	3.2	3.4	اليابان
3.1	2.1	1.5	1.4	مصر
2.7	4.0	3.3	2.2	تركيا
2.6	3.2	4.5	4.5	سوريا
1.8	2.1	1.9	1.7	بلجيكا
1.1	0.9	0.5	0.7	رومانيا
2.0	2.7	2.5	2.2	أسبانيا
1.0	0.8	0.8	0.9	برازيل
1.8	2.3	1.8	2.0	هولندا
1.2	1.1	...	...	الهند
1.6	0.9	0.8	0.8	الإمارات العربية المتحدة
1.6	1.6	1.7	1.4	أوكرانيا
0.7	1.1	1.9	2.5	اليونان
0.8	1.0	1.1	1.1	تايوان
0.6	0.5	0.7	0.8	السويد
<b>90.2</b>	<b>83.5</b>	<b>83.2</b>	<b>82.3</b>	<b>المجموع</b>

### ملحق ٣

## تقرير عن إستغلال تصريحات المؤسسات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة

في إطار الإعداد للحسابات الوطنية للأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، قام الفريق المكلف بإعداد الحسابات الوطنية بإستخراج معلومات عن التصريحات الربع سنوية للمؤسسات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ بهدف معرفة تطوّر أرقام الأعمال والقيم المضافة في القطاعات التي خضعت لضريبة القيمة المضافة خلال هذه الفترة. يعرض هذا التقرير لمحة إجمالية عن مضمون ملف التصريحات ثمّ يبين النتائج التي يمكن استخلاصها عن تطوّر النشاط الاقتصادي خلال الفترة السابق ذكرها.

### أولاً. مضمون ملف التصريحات والمتغيرات التي تمّت ملاحظتها

يبين ملف التصريحات قطاع نشاط كلّ خاضع للضريبة والمبالغ المصرّح عنها لكلّ خانة من خانات الاستمارة الخاصة بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة. وإنّ المبالغ التي تمّ اعتمادها في إستخراج المعلومات هي التالية:

١. مجموع الإيرادات: خانة ١٩٠ (١) (أرقام أعمال).
٢. المشتريات من السلع والخدمات (مدخلات) والتي تعتبر مجموع الخانات التالية:  
٢٠٠ (١): مشتريات  
٢١٠ (٣) \* ١٠: أقسام الأعباء الخاضعة للضريبة = الضرائب المدفوعة مضروبة في عشرة أضعاف.  
٢٢٠ (١): المبالغ الخاضعة  
٢٤٠ (١): مبالغ مشتريات جرى احتساب ضريبتها لدى المنبع
٣. المشتريات من السلع التجهيزية: خانة ٢٣٠ (١)
٤. الضرائب المدفوعة

يتغيّر عدد المؤسسات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة كل ثلاثة أشهر. لذلك فإنّ المؤسسات التي استعملت في وضع الاحصاءات المتعلقة بسنة معينة هي المؤسسات التي صرّحت عن أرقام أعمالها بانتظام كل ثلاثة أشهر خلال هذه السنة. وقد تبين أنّ الملف اشتمل على مبالغ سلبية. وبالتالي لم تشمل الاحصاءات المؤسسات التي سجّلت رقماً سلبياً واحداً على الأقل في ما يتعلق بأرقام أعمالها أو بالمشتريات الداخلة في المدخلات. يبين الجدول التالي وضع التصريحات لكلّ من السنوات الثلاث الخاضعة للدراسة وعدد المؤسسات التي شملتها الاحصاءات.

2005	2004	2003	وضع التصاريح
16 593	14 436	8 855	المؤسسات التي صرحت عن الفصول الأربعة
71	49	36	” - التي لديها أرقام أعمال سلبية
192	130	92	” - التي لديها مدخلات سلبية
6	10	3	” + التي لديها أرقام أعمال ومدخلات سلبية
<b>16 336</b>	<b>14 267</b>	<b>8 730</b>	<b>=المؤسسات التي اعتمدت لوضع الإحصاءات</b>

ملاحظة: بالإضافة إلى ١٦ ٥٩٣ مؤسسة التي صرحت عن الفصول الأربعة لسنة ٢٠٠٥ هناك ١ ٢٩١ مؤسسة صرحت عن الفصل الرابع لسنة ٢٠٠٥ دون أن تصرّح عن أحد أو أكثر من الفصول السابقة فيكون العدد الإجمالي للمؤسسات الخاضعة ١٧ ٨٨٤ في آخر سنة ٢٠٠٥.

## ثانياً. نتائج إستخلاص المعلومات من التصريحات

تمّ وضع فئتين من الجداول. تبين الفئة الأولى نتائج التبيويب للمتغيرات الأربعة المعتمدة بحسب قطاعات النشاطات الإقتصادية وتتيح تحليل بنية المؤسسات والتغيرات بين سنة وأخرى (الجدول ١ إلى ٣). ونشير إلى أن المتغير "مدخلات" استبدل بالمتغير "قيمة مضافة" ويساوي هذا الأخير أرقام الأعمال مخصوماً منها المدخلات. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المتغير لا يساوي القيمة المضافة الحقيقية التي تشمل أيضاً التغير في المخزون والتي لا تسجّل البيانات المتعلقة بها في مستندات التصريح عن الضريبة على القيمة المضافة.

أمّا الفئة الثانية فنقارن نتائج سنة معينة بنتائج السنة السابقة لها. وتشمل هذه الفئة فقط المؤسسات التي تملك بيانات صحيحة لسنتين متتاليتين بهدف عدم إدخال تغييرات ناجمة عن توسيع قاعدة الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة (الجدول ٤ و٤ب).

### الجدول رقم ١

عدد المؤسسات، وأرقام الأعمال والقيمة المضافة والتكوين القائم لرأس المال الثابت والضرائب المدفوعة بحسب قطاع النشاط الاقتصادي

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٣(أ)

القطاع	العدد	أرقام الأعمال	القيمة المضافة	التكوين القائم لرأس المال الثابت	الضرائب
الزراعة	19	46	9	0	0
الطاقة والمياه	35	1 069	-7	22	3
الصناعة	1 453	4 805	1 297	247	73
البناء	600	1 420	403	42	46
النقل والمواصلات	480	2 983	1 685	53	53
التجارة	4 265	18 002	1 906	247	159
الخدمات	1 710	4 372	2 560	287	112
قطاع غير محدد	168	447	289	14	13
<b>المجموع</b>	<b>8 730</b>	<b>33 144</b>	<b>8 141</b>	<b>911</b>	<b>458</b>

الجدول رقم ١ (تابع)

ب) ٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية

القطاع	العدد	أرقام الأعمال	القيمة المضافة	التكوين القائم لرأس المال الثابت	الضرائب
الزراعة	44	65	12	0	0
الطاقة والمياه	47	1 083	-135	73	7
الصناعة	2 096	6 138	1 508	291	66
البناء	837	1 734	477	39	40
النقل والمواصلات	667	3 363	1 848	76	24
التجارة	7 141	22 589	2 159	260	159
الخدمات	3 046	5 677	3 110	427	134
قطاع غير محدد	389	519	244	9	12
<b>المجموع</b>	<b>14 267</b>	<b>41 169</b>	<b>9 222</b>	<b>1 177</b>	<b>443</b>

ج) ٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية

القطاع	العدد	أرقام الأعمال	القيمة المضافة	التكوين القائم لرأس المال الثابت	الضرائب
الزراعة	49	84	12	0	0
الطاقة والمياه	51	1 388	-257	53	5
الصناعة	2 265	6 555	1 618	454	60
البناء	935	2 012	772	38	41
النقل والمواصلات	743	3 621	2 112	81	32
التجارة	8 061	24 656	2 694	260	156
الخدمات	3 800	6 594	3 527	493	118
قطاع غير محدد	432	536	273	17	13
<b>المجموع</b>	<b>16 336</b>	<b>45 446</b>	<b>10 752</b>	<b>1 396</b>	<b>425</b>

الجدول رقم ٢

تطور نسب القيمة المضافة/أرقام الأعمال والضرائب/القيمة المضافة ٢٠٠٥-٢٠٠٣

القطاع	قيمة مضافة/رقم أعمال %			ضريبة/قيمة مضافة %		
	2005	2004	2003	2005	2004	2003
الزراعة	18.4	19.0	14.2	4.3	3.1	3.6
الطاقة والمياه	-0.7	-12.4	-18.5	-40.7	-5.1	-1.8
الصناعة	27.0	24.6	24.7	5.6	4.4	3.7
البناء	28.4	27.5	38.4	11.3	8.4	5.4
النقل والمواصلات	56.5	54.9	58.3	3.2	1.3	1.5
التجارة	10.6	9.6	10.9	8.3	7.4	5.8
الخدمات	58.6	54.8	53.5	4.4	4.3	3.3
غير محدد	64.7	46.9	50.9	4.4	4.7	4.8
<b>المجموع</b>	<b>24.6</b>	<b>22.4</b>	<b>23.7</b>	<b>5.6</b>	<b>4.8</b>	<b>4.0</b>

جدول رقم ٣

معدل تطور عدد المؤسسات المصرحة عن أرقام أعمالها والقيم المضافة والمشتريات من السلع  
التجهيزية (التكوين القائم لرأس المال الثابت) والضرائب المدفوعة

بالنسبة المئوية/سنويا

2004-٢٠٠٣ (أ)

القطاع	العدد	أرقام الأعمال	القيمة المضافة	التكوين القائم لرأس المال الثابت	الضرائب
الزراعة	131.6	40.7	45.1	23.2	5.5
الطاقة والمياه	34.3	1.3	...	240.0	137.3
الصناعة	44.3	27.7	16.3	17.9	-9.4
البناء	39.5	22.1	18.4	-7.1	-11.6
النقل والمواصلات	39.0	12.8	9.7	44.8	-54.1
التجارة	67.4	25.5	13.3	5.2	0.1
الخدمات	78.1	29.9	21.5	49.1	20.3
قطاع غير محدد	131.5	16.0	-15.8	-32.1	-9.9
<b>المجموع</b>	<b>63.4</b>	<b>24.2</b>	<b>13.3</b>	<b>29.2</b>	<b>-3.4</b>

بالنسبة المئوية/سنويا

٢٠٠٥-٢٠٠٤ (ب)

القطاع	العدد	أرقام الأعمال	القيمة المضافة	التكوين القائم لرأس المال الثابت	الضرائب
الزراعة	11.4	28.8	-3.8	32.5	9.9
الطاقة والمياه	8.5	28.2	...	-28.4	-31.5
الصناعة	8.1	6.8	7.3	56.2	-9.1
البناء	11.7	16.0	61.9	-4.1	2.8
النقل والمواصلات	11.4	7.7	14.3	6.5	29.3
التجارة	12.9	9.2	24.8	0.1	-1.9
الخدمات	24.8	16.2	13.4	15.3	-12.4
قطاع غير محدد	11.1	3.3	12.1	86.3	14.6
<b>المجموع</b>	<b>14.5</b>	<b>10.4</b>	<b>16.6</b>	<b>18.7</b>	<b>-4.0</b>

الجدول رقم ٤ أ  
عدد المؤسسات التي صرحت لسنتين متتاليتين وأرقام الأعمال والقيمة المضافة ومعدل النمو  
بحسب قطاع النشاط الاقتصادي

٢٠٠٤-٢٠٠٣ (أ) مليار ليرة لبنانية

القطاع	العدد	رقم الأعمال		القيمة المضافة		معدل النمو %	
		٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	رقم الأعمال	القيمة المضافة
الزراعة	18	44	46	8	10	5.7	19.6
الطاقة والمياه	34	1 066	1 079	-9	-136	1.2	...
الصناعة	1 439	4 792	5 778	1 294	1 454	20.6	12.4
البناء	595	1 415	1 558	403	435	10.1	8.1
النقل والمواصلات	474	2 832	3 202	1 562	1 825	13.1	16.8
التجارة	4 216	17 941	20 495	1 890	2 045	14.2	8.2
الخدمات	1 686	4 354	4 940	2 554	2 847	13.5	11.5
غير محدد	167	447	408	289	199	-8.8	-31.3
<b>المجموع</b>	<b>8 462</b>	<b>32 890</b>	<b>37 506</b>	<b>7 992</b>	<b>8 678</b>	<b>14.0</b>	<b>8.6</b>

٢٠٠٥-٢٠٠٤ (ب) مليار ليرة لبنانية

القطاع	العدد	رقم الأعمال		القيمة المضافة		معدل النمو %	
		٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٥	رقم الأعمال	القيمة المضافة
الزراعة	41	64	68	13	10	5.4	-21.8
الطاقة والمياه	46	1 083	1 384	-135	-259	27.7	...
الصناعة	2 060	6 093	6 399	1 501	1 585	5.0	5.6
البناء	821	1 668	1 889	456	733	13.3	60.8
النقل والمواصلات	660	3 349	3 348	1 846	2 035	0.0	10.3
التجارة	7 047	22 448	23 193	2 136	2 277	3.3	6.6
الخدمات	3 000	5 594	5 991	3 054	3 334	7.1	9.2
غير محدد	386	517	498	243	267	-3.6	9.9
<b>المجموع</b>	<b>14 061</b>	<b>40 817</b>	<b>42 769</b>	<b>9 113</b>	<b>9 982</b>	<b>4.8</b>	<b>9.5</b>

الجدول رقم ٤ ب  
عدد المؤسسات التي صرحت عن سنتين متتاليتين، شراء تجهيزات (التكوين القائم للأسمال  
الثابت) والضريبة المدفوعة ومعدل النمو بحسب قطاع النشاط الاقتصادي

٢٠٠٤-٢٠٠٣ (ب) مليار ليرة لبنانية

القطاع	العدد	تكوين الرأسمال الثابت		الضريبة المدفوعة		معدل النمو %	
		٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	شراء تجهيزات	الضريبة المدفوعة
الزراعة	18	0	0	0	0	-59.0	-21.6
الطاقة والمياه	34	22	73	3	7	240.5	142.1
الصناعة	1 439	246	270	72	62	9.6	-14.0
البناء	595	42	33	45	36	-22.2	-20.1
النقل والمواصلات	474	41	63	42	23	52.5	-45.1
التجارة	4 216	247	225	158	147	-8.8	-6.6
الخدمات	1 686	286	356	111	116	24.3	4.5
غير محدد	167	14	7	13	10	-51.7	-23.4
<b>المجموع</b>	<b>8 462</b>	<b>898</b>	<b>1 026</b>	<b>445</b>	<b>402</b>	<b>14.3</b>	<b>-9.6</b>

الجدول رقم ٤ب (تابع)

٢٠٠٤-٢٠٠٥ (ب٢)

مليار ليرة لبنانية

القطاع	العدد	تكوين الرأسمال الثابت		الضريبة المدفوعة		معدل النمو %	
		٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٥	شراء تجهيزات	الضريبة المدفوعة
الزراعة	41	0	0	0	0	6.9	0.8
الطاقة والمياه	46	73	52	7	5	-28.6	-31.7
الصناعة	2 060	290	431	66	59	48.8	-10.1
البناء	821	38	33	40	40	-14.7	-0.1
النقل والمواصلات	660	76	71	24	23	-6.5	-6.6
التجارة	7 047	259	243	157	148	-6.3	-5.6
الخدمات	3 000	425	395	134	111	-6.9	-16.6
غير محدد	386	9	16	11	13	76.4	14.1
<b>المجموع</b>	<b>14 061</b>	<b>1 171</b>	<b>1 242</b>	<b>439</b>	<b>399</b>	<b>6.1</b>	<b>-9.1</b>

خاتمة

يتبين من الأرقام الواردة في الجداول المعروضة أعلاه أنّ المعلومات التي تمّ جمعها من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة حتى الآن، لا يمكن استعمالها للحصول على صورة واضحة ودقيقة عن النشاط الاقتصادي في لبنان ولو جزئياً وتحديد العلاقة بين الإيرادات المالية والأداء الاقتصادي. نورد في ما يلي بعض الملاحظات في هذا الخصوص:

(١) يبدو معدل القيمة المضافة على أرقام الأعمال ضعيفاً

في القطاع الصناعي بشكل خاص بلغ هذا المعدل ما نسبته ٢٥% في حين ينبغي ان يتخطى ما نسبته ٤٠% بحسب مختلف الاحصاءات الصناعية. ويعزى أحد أسباب هذا الضعف إلى عدم أخذ التغيرات في المخزون في الحسبان. ويبدو هذا جلياً في الفارق بين التغير في أرقام الأعمال من سنة إلى أخرى والتغير في القيم المضافة: يتبين من الجدول رقم ٤أ أنّ نمو القيم المضافة بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ كان أضعف من نمو أرقام الأعمال (٨,٦% مقابل ١٤,٠%). ولكن في العام ٢٠٠٤، انقلبت الصورة: زادت القيم المضافة بنسبة ٩,٥% في حين لم تتخط الزيادة في أرقام الأعمال ما نسبته ٤,٨%.

ويمكن أن يعزى سبب آخر إلى سوء تصنيف نشاط المؤسسات: فتصنيف المؤسسات التجارية على انها صناعية من باب الغلط سوف يؤدي إلى انخفاض معدل القيم المضافة على أرقام الأعمال.

ولكن السبب الرئيسي وراء ضعف معدل القيم المضافة على أرقام الأعمال يعود إلى ميل المصرّحين إلى انقاص تقدير إيراداتهم والمبالغة في تقدير أعبائهم. وفي هذا الخصوص نلاحظ فرقا كبيرا بين الاحصاءات المستخلصة من مجموع التصريحات وتلك الموضوعية على أساس التصريحات التي تم تدقيقها، كما يتبين من الجدول التالي:

رقم الأعمال / القيمة المضافة / رقم الأعمال %	القيمة المضافة مليار ليرة لبنانية	رقم الأعمال مليار ليرة لبنانية	العدد	
34.2	2 602	7 601	814	تصاريح ٢٠٠٣ مدققة
21.7	5 539	25 544	7 916	غير مدققة
<b>24.6</b>	<b>8 141</b>	<b>33 144</b>	<b>8 730</b>	<b>المجموع</b>
35.0	2 174	6 216	612	تصاريح ٢٠٠٤ مدققة
20.0	7 049	34 953	13 655	غير مدققة
<b>22.7</b>	<b>9 222</b>	<b>41 169</b>	<b>14 267</b>	<b>المجموع</b>
36.7	1 142	3 112	405	تصاريح ٢٠٠٥ مدققة
22.7	9 610	42 333	15 931	غير مدققة
<b>23.7</b>	<b>10 752</b>	<b>45 446</b>	<b>16 336</b>	<b>المجموع</b>

ولكن عدد المؤسسات التي تم تدقيقها ليس كافياً لإجراء مقارنة بحسب قطاع النشاط الاقتصادي.

(٢) إن معدل الضرائب المدفوعة للمالية على القيمة المضافة متناقص، بعكس ما ينبغي أن يكون

تراجع هذا المعدل من ٥,٨% عام ٢٠٠٣ إلى ٤,٨% عام ٢٠٠٤ و ٤% عام ٢٠٠٥. ولربما ينبغي البحث عن أسباب هذا التناقص في طرق إدارة الضريبة على القيمة المضافة.

وإن عدم الانسجام بين التغيرات في أسعار المبيع للمستهلكين والتغيرات في أسعار المدخلات يمكن أن يفسر جزء من هذا الانخفاض.

ولا يزال من المبكر في ضوء هذه الاحصاءات العمل على تحديد علاقة بين إيرادات الضريبة على القيمة المضافة والنشاط الاقتصادي.

(٣) هناك فوارق بين مبلغ الضريبة على القيمة المضافة الوارد في قطع الحسابات ومجموع ضرائب القيمة المضافة المحصلة من قبل الجمارك وتلك المحصلة من قبل المؤسسات الخاضعة، كما يتبين من الجدول التالي:

مليار ليرة لبنانية			مصدر البيانات
2005	2004	2003	الجمارك: ضريبة القيمة المضافة على الواردات
1 222.7	1 203.7	922.0	الضرائب على القيمة المضافة المدفوعة من قبل الخاضعين
424.7	442.5	458.0	المجموع
1 647.4	1 646.2	1 380.0	قطع الحسابات: إيرادات الضريبة على القيمة المضافة
1 560.8	1 688.2	1 322.4	الفارق
+86.6	-42.0	+57.6	

يمكن ان تكون هذه الفوارق ناجمة عن الفرق في الفترات الفاصلة بين مختلف التسجيلات.